الرسالة ٣٠٣

من قضايا المشترك في اللغة العربية دراسة دلالية

د. صابر محمود الحباشة
قسم اللغة العربية - الجامعة العربية المفتوحة
(فرع البحرين)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الثلاثون - ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

المؤلف:

د. صابر محمود حسن الحباشة

- دكتوراه في «المشترك الدلالي في اللغة العربية: دراسة لسانية تحليلية»، من كلية الآداب بمنوبة/ تونس، ٢٠٠٩.

مدرس اللغة العربية بقسم اللغة العربية في الجامعة العربية المفتوحة، البحرين.

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

١ - «**الإقليد: مقاربات لأدب فريد**»، تونس، دار الإتحاف للنشر، ٢٠٠٥.

٢ - «**إنشائية الرواية: قراءات في لغة الخطاب الروائي**»، دار السنابل، تونس، ٢٠٠٧.

٣ - «**التداولية: من أوستن إلى غوفمان**» (ترجمة لكتاب فيليب بلانشيه عن الفرنسية، صدر الأصل الفرنسي سنة ١٩٩٥ في باريس)، اللاذقية، دار الحوار، ٢٠٠٦.

٤ - «**طوق اللغة: مساءلات في الدلالة والبلاغة**»، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٧.

٥ - «**أنساق اللغة والخطاب**»، دار فراديس للنشر، البحرين، ٢٠٠٧.

٦ - «**تلوين الخطاب: فصول منتقاة في اللسانيات والعلوم الدلالية والمعرفية والتداولية والحجاج**» ترجمة عن الفرنسية والإنجليزية، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ٢٠٠٧.

٧ - «**التداولية والحجاج: مداخل ونصوص**»، دمشق، دار صفحات للنشر، ٢٠٠٨.

٨ - «**اللغة والمعرفة: رؤية جديدة**»، دمشق دار صفحات للنشر، ٢٠٠٨.

٩ - «**دائرة التأويل ورهانات القراءة**»، تونس، الدار المتوسطية للنشر، ٢٠٠٨.

١٠ - «**في المعنى: مباحث دلالية معرفية**»، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٨.

١١ - «**محاولات في تحليل الخطاب**»، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

١٢ - «**من قضايا الفكر اللساني**»، دمشق، دار صفحات للنشر، ٢٠٠٩.

ثانياً - الأبحاث:

١ - **المشترك في الدرس اللساني الحديث**، حوليات التراث، تصدر عن جامعة مستغانم (الجزائر)، العدد ٧، ٢٠٠٧.

٢ - **مدخل إلى الأبعاد التداولية في قراءة الشروح البلاغية القديمة**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ١٠٠، ٢٠٠٧.

٣ - **في سبيل منطق للمعنى** (تقديم كتاب)، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، بيروت، العدد ٢، ٢٠٠٨.

المحتوى

الملخص

نتولى في هذا البحث دراسة المشترك في اللغة العربية انطلاقاً من مقاربة بعض النظريات اللسانية الحديثة (علم الدلالة المعرفي والطرازيّ) نظرياً وتطبيقياً، دون أن نهمل المقاربة التراثية لهذه الظاهرة؛ ونهتم بتبين الجوانب الدلالية والمعجمية التي تطرحها قضية المشترك، وكيفية معالجة الدارسين لهذه المسائل، ونقف على جملة من النتائج التي تدعو إلى ممارسة ضرب من التكامل بين المقاربتين المعجمية والدلالية لظاهرة المشترك. ويفتح هذا البحث الآفاق أمام التعمّق في مقاربة المشترك من زاوية أقسام الكلام، حيث يقترح مقاربة تطبيقية للمشترك الفعلي، انطلاقاً من ثلاثة نماذج، ويمكن توسيع الدراسة عبر النظر في تحليل المشترك الاسميّ والمشترك الحرفيّ، بشكل أعمق من المدخل الموجز الذي قدّمه هذا البحث.

تمهيد

١ – تعريف المشترك:

نقلت إفلين جاكيه[١] عن روبنز[٢](١٩٦٧) أنّ مصطلح المشترك يعود إلى الرواقيين الذين جعلوه ضديداً للترادف. فالترادف هو كثرة الكلمات التي تدل على معنى واحد، أمّا المشترك فهو كثرة المعاني للكلمة الواحدة.

وقد لخّص كلايبار[٣] في تعريف فضفاض، بحسب رأي جاكيه، نقطتي اتفاق رئيسيتين حول مفهوم المشترك:

ثمّة إجماع على أنّ المشترك هو:

أ – تعدّد معاني كلمة واحدة.

ب – وجود معان لا تبدو منفصلة تمام الانفصال، بل يوجد بينها ضرب من ضروب الارتباط.

ويصرّح فرانسواه[٤]وغيره بأنّ المشترك موجود في جميع اللغات، والمفردة القائمة على تعدّد المعنى هي أكثر المفردات استعمالاً. ويتحدث الباحثون عن المشترك المنحصر في اللغة المتخصصة، مقابل اتساع دائرة المشترك في اللغة العامّة[٥].

وإذا نظرنا إلى تعريف "المشترك" من الناحية الأصولية، وجدناه يتعلّق بما "وُضع لأكثر من معنى ارتجالاً – أي بوضع جديد – أو نقلاً من معنى لآخر"[٦]. وهو بذلك يقابل الإفراد بالمعنى أو الانفراد في الدلالة.

ويعترضنا مفهوم المشترك في "**كتاب**" سيبويه عند تفصيله القول في ضروب العلاقة بين اللفظ والمعنى. يقول: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين.[...] فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى

واحد نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضّالة. وأشباه هذا كثير." (٧)

وتذييل سيبويه بقوله: "وأشباه هذا كثير" يدلّ على أنّه لاحظ أنّ ظاهرة الاشتراك غزيرة الورود في اللغة، وليس القول بنكرانها سوى محض تهافت في الرأي.

وتعد ظاهرة المشترك، من الظواهر التي تستقطب اهتمام كثير من الباحثين والنظار، فهي تلقي بظلالها على كثير من العلوم اللغوية والشرعية والأدبية. وليس من الممكن فصل القول فيها إلا وفق منظور علميّ محدد يبيّن ما تقوم عليه من تعدد في التأويل وتنوع في المناويل. وقد أفرد الباحثون المعاصرون، من منطلق لسانيّ، للمشترك مؤلفات تنوعت بين البلاغة والمعجم واللغة... ولم نقف على دراسة باللسان العربيّ تلمّ شتات هذه الظاهرة، أو تفحصها فحصاً علمياً دقيقاً، على النحو الذي نجده في مصنفات غربية كثيرة، في هذا النطاق، ممّا سنشير إليه لاحقاً في غضون هذا العمل. لذلك رأينا أنّ إفراد الناحية اللسانية لظاهرة المشترك بدراسة وافية، أمرٌ يستحقّ المغامرة ودرب قمن بأن يُسار عليه.

ومما يزيد الناظر في مبحث المشترك إغراء بالبحث ما يُلاحظ من تناقض بين المراجع في نظرة أصحابها إلى هذا المبحث، فمنهم المنكر ومنهم المثبت، وقد عجّت بهذا الخلاف كتب اللغة والدراسات الحديثة التي تناولت هذا الجانب. أمّا ما يلفت الانتباه أكثر من ذلك، فهو أصالة المبحث وتجدد النظر إليه بين العصور وبين الألسن، فلا نكاد نجد لساناً حيّاً لم يتطرّق أهله إلى مسألة المشترك. غير أنّ المقاربة تراوح بين التوسيع والتضييق، فمنهم من يتناول المشترك بوصفه ظاهرة معجمية خالصة لا تمسّ مستويات التحليل اللسانيّ الأخرى: تركيباً وصرفاً واشتقاقاً ودلالةً وتداوُلاً، ومنهم من ينهض رأيه على تناول المشترك من زاوية نظر عرفانية ذهنية محضة، تجرّد المسألة تجريداً وتنأى بها عن التناول التجريبيّ.

٢ – المشترك ونواة المعنى:

يتحدث راستييه عن تصوّر جوهريّ للمشترك يجمع بين نظريات متعددة

للقوالب والطرز والأركتيبات المعجمية، التي تثبّت نواة صلبة للمعنى[٨]. ويشرح جاكيه أنّ الباحثين يسمون هذه النواة المعنوية تسميات شتى، فهي الشكل الخطاطي(forme schématique) عند كوليولي[٩] والوجه المورفولوجي (figure morphologique) عند بوتييه[١٠]، وهي الصورة الخطاطية (image shéma) عند لانغاكير[١١]، وهي الأركتيب العرفانيّ (archétype cognitif) عند ديكليه[١٢]، وهي الموتيف (motif) عند كاديو وفيزيتي[١٣]. ويشير جاكيه إلى أنّ تعريف كوليولي لما يسميها أشكالاً خطاطية يُبرز مفهوم نواة المعنى إبرازاً، يقول كوليولي: "يوفّر الشكل الخطاطيّ تمثيلاً مجرّداً سيعدّل الشكل (الواسم) وقيمته ومنطقة وروده، وذلك حسب التحويلات التي نجعله يخضع لها (نقل، تفكيك، استغراق في مجال مركّز، في حقل قوى متبادلة بين الذوات) "[١٤]. ويعتبر جاكيه أنّ ما جاء به بعض اللسانيين، من قبيل جاكلين بيكوش[١٥]، من نظريات تسلّم بوجود "معنى أساسيّ" لكلّ وحدة قد يُسمَّى " معنى أوّلاً" أو " تثبيتاً عامّاً" تُشتقّ سائر المعاني منه، يمكن أن يُلحق بهذا التصوّر الجوهريّ للنواة الدلالية. بيد أنّه يختلف عن النواة الدلالية، من حيث إنّه لا يتعلّق بشكل مجرّد مشترك بين كلّ المعاني، بل بأحد معاني الوحدة يقوم بدور يُميّزه عن سائر معانيها.

وإذا نظرنا إلى إشكالية المشترك الفعليّ، من زاوية عملية كحساب المعنى الذي اهتمّ به جاكيه، على سبيل المثال، فإنّ التخلّص من المشترك يبدو أمراً مستعصياً.

ولْنأخذ، أُسوةً بجاكيه، مثال فعل **صَعِدَ** فإذا ارتكزنا على نظرية اسمية، ألفينا هذا الفعل لا يمتلك نواةً دلالية. فعندما نستعمله في عبارة مثل **صَعِد على مقعد**، نستدلّ بالاسم (مَقْعَد) على أنّ معنى (صَعِدَ) هو "النهوض ليكون الشخص في مكان أعلى". والشيء نفسه نقوله بالنسبة إلى العبارة **صَعِدَ على مكتبٍ**. والحال أنّ كلمة (banc) بالفرنسية تدلّ على المقعد مثلما تدلّ على السرب من السمك، وكذلك المكتب قد يدلّ على "حجرة خاصة أو للعمل حيث نؤدي عملاً ذا طبيعة فكرية في الغالب" وذلك في قولنا " يعمل في مكتبه". كما قد يدلّ لفظ "المكتب" على معنى "جهاز أو مؤسسة

مفتوحة للعموم مجعولة لإسداء خدمات للصالح العامّ"، في قولنا "ذهب إلى مكتب البريد" أو " ذهب إلى مكتب المفقودات". فكيف يمكن لكلمتين مثل (مقعد) و(مكتب) لهما معان شديدة الاختلاف في استعمالات أخرى، أن تُوَجِّهَا كلتاهما معنى **صَعِدَ** نحو التعريف نفسه وهو "النهوض ليكون الشخص في مكان أعلى"؟ يبدو لنا واضحاً أنّ ما يتصرّف بين الفعل وكلا الاسميْن يقع في مستوى معجميّ "أساسيّ" للغاية، بمعزل عن مختلف الميادين والسياقات الشديدة التنوع التي يمكن أن تُستعمل فيها " صعِد على مقعد" و"صعِد على مكتب". ويشير جاكيه إلى وجود مستوى من الوصف والتحليل مستقلّ عن السياق حيث يمكننا أن نحدّد المشترك عبر وجود عبارات شارحة مختلفة.

٣ – المشترك والجناس:

قبل أن نتطرّق إلى مسألة الجناس والمشترك، نودّ التمييز بين الالتباس والجناس. ويجب التفريق جيّداً بين الالتباس والتوسّع الدلاليّ، فقولنا **ركبت وسيلة نقل**، لا يمكن أن تُحمل فيه عبارة **وسيلة نقل** على الالتباس بدعوى أنّها تنطبق على الشاحنة والدراجة وغيرهما ممّا نُطلِق عليه في العادة عبارة وسيلة نقل، فهذا التعبير يقوم على توسّع في الدلالة لا على غموض أو التباس. تماماً كما هو الحال مع الفعل أحبّ؛ إذ يمكن استعماله مع معمول بشريّ مثلما نستعمله مع جماد، فأنت تقول: أحبّ أبي وتقول أيضاً: **أحبّ مُربَّى السفرجل**، دون أن تشعر بالتباس في معنى الفعل **أحبّ. ويبدو أنّه توجد دلالة عامّة مشتركة في كلّ استعمالات العبارة نفسها: فقط تكون الدلالة واسعةً جدّاً أو مجرَّدة. وكذلك نقول عندما يُصبح التجريدُ عدَمَ تحديدٍ، وهو ما يسمّيه الفلاسفة الإنكليز غموضاً** (vagueness).

أمّا المشترك فيقوم على انتقال قوانين عامّة نسبياً من دلالة إلى أخرى، بما يسمح إذن بتوقُّع التنوُّع، من ذلك أنّ لفظة (violon) في اللسان الفرنسيّ تدلّ مرّة على الكمان آلةً موسيقيّةً وتدلّ مرّة أخرى على عازف الكمان. ولكن هل نعتبر كلمة **المكتب** من الجناس أو من المجاز المرسل؛ فهي تدلّ في الوقت نفسه على الأثاث وعلى الإدارة؟

يبدو أنّ ثنائية الجناس [homonymie] والمشترك [polysémie] ثنائية تلازم مباحث علم الدلالة بشكل مطّرد، كيف لا وهي ثنائية تضع تحدّياً مهماً على علماء الدلالة إذ يتساءلون: ما العمل أمام التشابه بين الظاهرتين؟ وكيف نفرّق بينهما؟ وما ضروب التمييز ومعايير التفريق بين كليهما؟ وهل ثمة تراتبية في علم الدلالة، بحيث يمكننا اتّباعها أو تعديلها، فنخلّص الاستعمالات من الوقوع في شراك إحدى هاتين الظاهرتين، ولا سيما مع اعتراف الباحثين بأنّ الحدود بينهما غير دقيقة(١٦)؟

إنّ العلاقة بين الجناس والمشترك هي علاقة تكامل: فالكلمة التي يشتبه علينا أمرها فإن لم تكن في خانة المشترك فهي في خانة الجناس والعكس صحيح. وتوفر لنا المعاجم الأوروبية (نحو معجم روبير الفرنسي، على سبيل المثال) طريقة في تعيين ما إذا كانت الكلمة من الجناس أو من المشترك: إذ يوضع مدخلان منفصلان للكلمة التي تقوم العلاقة بين معنييها على الجناس، نحو كلمة (avocat) التي تدلّ:

١ - على المحامي، وأصلها لاتينيّ.

٢ - على ثمرة الأفوكاتو، وأصلها إسبانيّ.

فبهذا تكون كلمة (avocat) من الجناس، فلا وجه للربط بين معنييها المختلفين. أمّا كلمة (exécuter) فتدلّ على ما يأتي:

١ - نفّذ حكم الإعدام على متهم.

٢ - عزف قطعة موسيقية.

وشتان بين المعنيين، ولكن لا يمكن الحديث عن اختلاف في الأصل المعجميّ فالفعل هو نفسه. فبعض المعاجم تجعل العلاقة بين هذين المعنيين المختلفين علاقة جناس صوتيّ (homophones)، وبعضها الآخر يعتبرها قائمة على المشترك.

ويرى جاكيه أنّه بدل الركون إلى الاختيار العشوائيّ بالضرورة بالقول إنّ هذه الوحدة اللسانية أو تلك تنتمي إلى الجناس أو إلى المشترك، فإنّه من الأَوْلى أن يتمّ تصوُّر وجود استرسال (continuum) وتبنّي مفهوم للمشترك يأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، على نحو ما قال به فكتوري وفوكس(١٧). ويتمّ الانطلاق في هذا التصوّر

المقترح والقائم على الاسترسال، من اعتبار أنّ معنى الوحدة المعجمية في جملة ما يقوم – في جزء منه – على ما تحتوي عليه تلك الوحدة من معنى ثابت، في ذاتها، وبمعزل عن السياق الذي تُوضع فيه، ويقوم – في جزئه الآخر – على المعنى المكتسب بفضل السياق. ويمكن لنا بهذه الطريقة، أن ننظم العبارات بحسب الأهميّة النسبية لهذين العامليْن [المعنى الثابت في الوحدة اللسانية والسياق]. ويمكن أن نمثّل لهذا التصوّر الذي اقترحه جاكيه لدلالة الوحدة اللسانية منتظمةً وفق عاملي المعنى الثابت والسياق، بالرسمين التاليين:

+ المعنى الثابت	**الوحدة اللسانية: أحادية المعنى**
– السياق	

– المعنى الثابت	**الوحدة اللسانية: جناسية محضة**
+ السياق	

فالرسم الأوّل يمثّل الحالة القصوى، من الاسترسال، حيث يمّحي فيها دور السياق في تحديد دلالة الوحدة اللسانية، حيث تحافظ على المعنى نفسه في جميع سياقات ورودها. أمّا الرسم الثاني، فيمثّل الحالة القصوى المضادّة، والتي تبرز من خلالها شدّة أهمية تدخّل السياق عاملاً رئيسيّاً في إضفاء المعنى على الوحدة اللسانية التي تشهد تغيّرات في دلالاتها باختلاف السياقات التي ترد فيها.

والملاحظ أنّ هذين الرسمين لا ينطبقان على المشترك، الذي يقع، بحسب جاكيه، بينهما، مع وجود تفاوت في درجة اقتراب الوحدة اللسانية القائمة على المشترك من أحد هذين القطبين: السياق والمعنى الثابت. وبعبارة أخرى، فإنّ بعض الوحدات يكون عامل السياق فيها مهمشياً، فتميل إلى أحادية الدلالة، وتميل بعض الوحدات الأخرى إلى الجناس، عندما يكون محملها الدلاليّ الخاصّ ضعيفاً جدّاً. فجاكيه يربط إذن بين السياق وانتماء الوحدة اللسانية إلى المشترك أو إلى الجناس، إذ يرى أنّ عدم ارتباط الوحدة اللغوية بتغير السياقات دليل على التزامها معنى واحداً، فتكون أحادية

الدلالة (monosémique)، من ذلك أسماء من قبيل (مِفكُّ براغٍ، هكتولتر...،)[١٨]. أمّا إذا أثّر السياق في حالات ورود تلك الوحدة اللسانية، فإنّ ذلك يعني أنّها متعدّدة المعاني (polysémique). في حين أنّ الوحدات المتجانسة تجانساً محضاً فلا يجمع بينها أيّ اشتراك من قبيل كلمة (sol) في الفرنسية، التي تدلّ على التراب وعلى مفتاح الصول في الموسيقى، وكلمة (avocat) التي تدلّ على المحامي وعلى ثمرة الأفوكاتو، فلا يُتصوَّر أن يلتقي زوجا هاتين الكلمتين على صعيد واحد بسبب التباين الشديد في معنييهما المختلفين، وبين هذين الطرفين تقع حالات المشترك العادية، في نظر جاكيه.

ويضرب جاكيه أمثلة لتوضيح هذا التصوّر[١٩]:

١ – جلس في **مكتبه**.

٢ – فتح نافذة **مكتبه**.

٣ – **مكتب** البريد ليس بعيداً.

٤ – تمّ انتخاب **مكتب** الجمعية العامة في الموعد المقرّر.

فالمكتب في (١) يدلّ على أثاث، في حين أنّه يدلّ في (٢) على غُرفة أو حُجْرة، ويدلّ في (٣) على بناية، أمّا في (٤) فيدلّ على مؤسسة أو هيئة. فهذه المعاني الأربعة للفظة (**مكتب**) مترابطة فيما بينها بعلاقات مجازية، تنتمي إلى المجاز المرسل. وهذا ما يدلّ على أننا بإزاء أمثلة من المشترك لا من الجناس. ومع ذلك، يقول جاكيه: إذا أردنا أن نتبيّن المحمل الأصليّ الخاص بكلمة **مكتب** وجدناه في منتهى الدقّة يحتوي مفهوماً غامضاً فضفاضاً لنشاط الكتابة؛ أي إننا نجد أنفسنا أقرب إلى القطب الجناسيّ منه إلى قطب أحادية الدلالة، في هذا الاسترسال القائم بينهما.

وبالمقابل يمكن أن نضرب أمثلة مضادّة للأمثلة السابقة، نحو قولنا:

٥ – خذ ذلك **الكتاب** الصغير ذا الغلاف الأحمر الموضوع في الرفّ.

٦ – هذا **كتاب** مهمّ بيد أنّه كُتب بأسلوب رديء.

٧ – إني أتحدث عن **كتاب** غالي السعر ومفقود، مع أنّه حديث الصدور.

فكتاب في (٥) يدلّ على شيء ماديّ وفي (٦) يدلّ على نتاج ذهنيّ، أمّا في (٧)

فيدلّ على بضاعة تجارية. ولكن المحمل الخاص بكلمة **كتاب** والمشترك بين هذه الاستعمالات المختلفة، أكثر وضوحاً ههنا. ولنا أن نستخدم، بيُسر، مفهوماً "أجناسياً" لكلمة **كتاب**، بما هو كيان مجرّد ذو محتوى ذهنيّ، منتج في نسخ كثيرة، قابل للبيع. ويمكن تخصيص هذا المفهوم الأجناسيّ، ليكون دالّاً على معنى دقيق وملائماً للسياق المخصوص الذي يرد فيه. ونكون ههنا بإزاء ضرب من المشترك أقرب ما يكون إلى أحادية المعنى منه إلى الجناس.

وعلى الرغم من أنّ هذا التصوّر الذي اعتمده جاكيه والذي يقوم في جوهره على مفهوم الاسترسال، مفيد في مقاربة المشترك، فإنّه يتسم بشيء من الآلية الثنائية التي لا تميّز بين طبقات المعنى، من جهة، وتعتبر السياق[٢٠] متجانساً، من جهة أخرى[٢١].

الباب الأول
إشكاليات نظرية في مقاربة المشترك

تمهيد:

يحتاج الناظر في أمثلة الاشتراك إلى مداخل نظرية تساعده على لَمِّ شتات تلك الأمثلة وعلى تنظيمها بشكل ييسّر تصنيفها بشكل علميّ واضح. وقد اقترحت بعض الدراسات الدلالية المعاصرة نمذجة الألفاظ المشتركة الدلالة وفق معايير لغوية متنوّعة. ونعرض في ما يلي طريقة لتنظيم المشترك، ونُتبعها بالنظر في حضور مبحث المشترك ضمن علمي النحو وأصول الفقه. كما نتطرق بعد ذلك إلى تقديم بعض النظريات الغربية التي عالجت ظاهرة المشترك معالجة دلالية تستند إلى منظومة معرفية متجانسة. ونودّ الإشارة في هذا السياق إلى أنّ أمثلة المشترك التي ترد في النصوص الغربية الأصلية، لا تنطبق بالضرورة على اللغة العربية، فالمشترك ظاهرة خصوصية؛ إذ لكلّ لغة مشتركها ولا يمكن أن تجتمع اللغات في المعاني المشتركة للفظة الواحدة. وقد درسنا – في بعض الأبحاث الأخرى – لفظة القوة بين اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، انطلاقاً من ثلاثة معاجم، فتبيّن لنا الفرق بين المعاني المتولدة عن هذا الأصل المعجميّ. فلذلك نعتبر أنّ الاستفادة من المقاربات التطبيقية الغربية تبقى رهينة استكمالها باستقراء المدونة العربية المخصوصة، ولا سيما أنّنا نشكو في السياق العربيّ، من إهمال هذه الظاهرة، ومن الركون إلى الأمثلة الجاهزة (العين، وجد...،) المكررة، دون البحث في بطون اللغة عن مفردات كثيرة تشيع فيها ظاهرة الاشتراك.

١ - معايير تصنيف ضروب الاشتراك

مهما يكن من أمر فإنّ الاختلافات بين المعاجم وبين علماء الدلالة لا تنحصر في هذا الجانب أو ذاك، بل تمتدّ إلى تعليل اندراج الوحدات في نطاق هذا المفهوم أو ذاك. ولعلّه من الأجدى البحث في تدقيق معايير لتمييز الاختلافات والتباينات بين المعاني. وفي هذا السياق نقف على مقترح جاءت به فرانسواز لابال[٢٢] (Françoise Labelle) يتمثل في اعتماد أربعة معايير لتمييز المعاني، وهي:

❋ معايير تركيبية [syntaxique]

❋ معايير صرفية [morphologique]

❋ معيار الترادف [synonymie]

❋ المعيار التأثيلي [étymologique]

أولاً – المعيار التركيبيّ:

أمّا المعيار التركيبيّ فمردّه إلى ما يتطلبه ورود اللفظة من سياق تركيبيّ يفرز المعنى المحدد؛ فقولك: وجد الأعرابيّ دابّته الضالّة. يخالف معنى الفعل (وجد) فيها معناه في جملة من قبيل: وجد الرجل على ابنه الفقيد. فوجد في الجملة الأولى بمعنى عثر على دابته، في حين أنّ وجد في الجملة الثانية بمعنى حزن لوفاة ابنه. والذي أسعفنا بهذا التمييز بين معنيي الفعلين، هو البنية التركيبية للفعل وجد في كل جملة. فالفعل وجد في الجملة الأولى تعدّى بنفسه، ولم يحتجْ إلى حرف جرّ يُعدّيه، أمّا فعل وجد في الجملة الثانية فاحتاج إلى حرف الجرّ (على) ليتعدّى به إلى مفعوله. فعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار أنّ البنية التركيبية تساهم في تحديد المعنى المناسب للكلمة الواردة ضمن المشترك. ويمكن أن نضرب مثالاً آخر، على تدخّل السياق التركيبيّ، في تعيين دلالة الألفاظ، لفظ: عزيز بمعنى غالٍ، يقترن بشخص، بإنسان، أمّا عزيز بمعنى نادر فيتصل بشيء؛ أي بمادة يقلّ وجودها وربّما أُطلق أيضاً على القِيَم تجوّزاً. فعندما يرد النعت

"عزيز" بعد اسم معرفة، فإنه يدلّ على مكانة ذلك الشخص، نحو قولك:"أبي العزيز" وقد جاء في القرآن في نعت النبيّ الأكرم قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾(٢٣) فقد جاء في بعض التفاسير أنّ "عزيز" بمعنى يشقّ عليه وقوعكم في العنَت. وفي قراءة بعض القرّاء أنّه يفتح الفاء في "أنفَسكم" فتكون من النفاسة، وعلى هذه القراءة يكون ثمة تجانسٌ بين معنى النفاسة ومعنى الفرادة(٢٤).

ويمكن أن ننظر في تحليل المعنى المعجميّ، انطلاقاً من الأمثلة التالية:

١ – أطلقت المحكمة السجين.

٢ – أطلقت عقيرتها بالصياح.

٣ – أطلق على المحلّ اسم "الخيرات".

٤ – أطلق رصاصتين في الهواء.

٥ – أطلق رجليه للريح.

٦ – أطلق المعنى [أي لم يجعله مقيّداً].

٧ – أطلق الناقة من عقالها(٢٥).

فهذه الجمل تشترك في كونها جميعاً تحتوي على فعل (أطلق)، غير أنّ المعاني التي ورد عليها هذا الفعل كانت متعددة. ويمكن تحليل هذه المعاني باعتماد البنية التركيبية التي تتوفر عليها تلك الجمل.

ففي الجملة (١) أطلق بمعنى سرّحه وأفرج عنه، وفي الجملة (٢) أطلقت بمعنى رفعت صوتها وصاحت، وفي الجملة (٣) أطلق بمعنى سمّى، وفي الجملة (٤) أطلق بمعنى قدح الزناد واستعمل رصاصتين، وفي الجملة (٥) أطلق بمعنى هرب وفرّ مسرعاً، وفي الجملة (٦) أطلق بمعنى جعل المعنى مفتوحاً عامّاً غير محصور بقيد، وفي الجملة (٧) أطلق بمعنى ترك للناقة حرية التنقل.

نلاحظ أنّ معاني هذه الاستعمالات تتقارب وتتباعد، فالجملة (١) والجملة (٧) تلتقيان في تقارب بين المعنيين، والفرق يتمثل في كون المفعول في (١) عاقل

[+ بشريّ] في حين أنّه في (٧) غير عاقل [− بشريّ]، فضلاً عن حيثيات الإطلاق التي يقتضيها السياق؛ فالسجين الذي يطلق سراحه يستعيد حقوقاً كان محروماً منها في أثناء قضائه فترة السجن... في حين أنّ الناقة المطلقة تستأنف حياة "طبيعية" بعد فترة قضتها "أليفة" بالقوة.

أمّا الجملتان (٢) و(٥) فتشتركان في أنّ معنى أطلق في كلتيهما يتعلق بالشخص الفاعل نفسه؛ ففي (٢) الفاعل [هي] ترفع صوتها، وكذلك في (٥) الفاعل[هو] يهرب مسرعاً، فالمفعول جزء من جسد الفاعل[الرِّجْلان] في (٥) أو متعلق من متعلقاته [العقيرة = الصوت] في (٢).

وأمّا الجملتان (٣) و(٦) فتشتركان في أنّ معنى أطلق يتعلق بمعمول مجرّد من جنس لفظيّ [التسمية] في الجملة (٣) ومن جنس معنويّ [الدلالة] في الجملة (٦).

ويمكن أن نلحق الجملة (٤) بالجملتين (١) و(٧)، على اعتبار أنّ المفعول [الرصاصتين] قد فارق المخزن (الإهمال) إلى الفضاء (الاستعمال)، والفرق أنّ المفعول في (٤) زيادة على كونه غير عاقل، ينتسب إلى فئة الأشياء [+الجماد].

ويمكن أن نمثّل البنية التركيبية للجمل الآنفة على النحو التالي:

- ج(١): فعل [أطلق] + فاعل [المحكمة (+عاقل)]+ مفعول [السجين (+عاقل)].
- ج(٢): فعل [أطلق] + فاعل [هي (+عاقل)] + مفعول [عقيرتها (+جسد)] +حال [بالصياح (+حدث)].
- ج(٣): فعل [أطلق] + فاعل [هو (+عاقل)] + مفعول٢ [على المحلّ (+جماد)] + مفعول١ [اسم "الخيرات" (+ مجرّد)].
- ج(٤): فعل [أطلق] + فاعل [هو (+عاقل)] + مفعول [رصاصتين (+جماد)] + مفعول فيه [في الهواء (+ظرف)].
- ج(٥): فعل [أطلق] + فاعل [هو (+عاقل] + مفعول [رجليه (+عضو)]+ مفعول فيه [للريح (+ظرف)].

- ج(٦): فعل [أطلق] + فاعل [هو (+عاقل)] + مفعول [المعنى (+مجرد)].
- ج(٧): فعل [أطلق]+ فاعل [هو (+عاقل)] + مفعول [الناقة (– عاقل)] + مفعول فيه [من عقالها (+جماد)].

ثانياً – المعيار الصرفيّ:

اعتماداً على بنية الكلمة، نعتبر أنّ علاقة جناسية تنشأ بين كلمتين، عندما يكون الأصل الذي اشتقّت منه الكلمتان مختلفاً. من ذلك كلمتا مقليّ١ ومقليّ٢، في المثالين التاليين:

١ – أكلتُ سمكاً مقليّاً.

٢ – لِمَ تركتني مقليّاً يا حبيبي.

ففي (١) نلاحظ أنّ مقليّاً اسم مفعول مشتقّ من الفعل قَلَى يَقْلِي قَلْياً. أمّا في (٢) فإنّ مقليّاً اسم مفعول مشتقّ من الفعل[٢٦] قَلَى يَقْلِي قِلىً. فاختلاف الأصلين اللذين اشتُقَّ منهما اسما المفعول المذكوران في (١) و(٢) هو سبب اختلاف المعنى بينهما؛ فالمعنى في الحالة الأولى: طبخه في المقلاة، والمعنى في الحالة الثانية: هجره أو أبغضه[٢٧]. مع الملاحظ أن لا شيء يمنع من أخذ (مقليّاً) لا بالمعنى الحقيقيّ بل بالمعنى المجازيّ في (٢)، وفي هذه الحالة، يصير الأصل الاشتقاقيّ لـ(مقليّاً)، هو الأصل الأوّل.

ثالثاً – معيار الترادف:

إذا أمكننا في سياق ما ولْيكن السياق (أ) أن نعوّض كلمةً بكلمة أخرى ترادفها، فلا يعني ذلك أنه بمقدورنا أن نفعل الشيء ذاته في السياق (ب) وهو سياق آخر. فعلينا أن نعتبر وجود فرق في المعنى.

- قطعت هند المروج / شقّت هند المروج.
- قطعت هند المرطبات / * شقّت هند المرطبات.
- قطعت هند المرطبات / قصّت هند المرطبات.
- قطعت هند المروج / * قصّت هند المروج.

فالسياق والاستعمال يفرض استعمال هذه الكلمة أو تلك على الرغم ممّا يوجد – في سياقات مغايرة – من إمكانية الترادف بين الكلمتين (قطع وشقّ) أو (قطع وقصّ) على سبيل المثال. فالزوجان الأوّلان (قطع وشقّ) يعتبران مترادفين في سياق الحديث عن المروج ولكنهما غير معتبرين مترادفين في سياق الحديث عن المرطبات. أمّا الزوجان الثانيان (قطع وقصّ) فيمكن اعتبارهما مترادفين في سياق الحديث عن المرطبات، ولكنهما ليسا كذلك في سياق الحديث عن المروج.

رابعاً – المعيار التأثيليّ:

مثال ذلك أن يكون لكلمتين أصلان اشتقاقيان مختلفان، يتجانسان في اللفظ ويختلفان في المعنى بسبب اختلاف الأصل الاشتقاقيّ. نحو "الكَفْر" وهو القَرْية وأصلها كلمة سُرْيانية – كما في لسان العرب – ومنه قيل كَفْرُ عاقِبٍ وكَفْرُبَيَّا وإِنما هي قرى نسبت إِلى رجال، وجمعه كُفُور[٢٨]. و"الكَفْرُ" أيضاً هو القَبْرُ، ومنه قيل: اللهمّ اغفر لأَهل الكُفُور. قال ابن الأَعرابي: [يقال] اكْتَفَر فلانٌ أَي لزم الكُفُورَ، وفي الحديث لا تسكُنِ الكُفُورَ فإن ساكنَ الكُفور كساكن القُبور[٢٩]. وقول العرب كَفْرٌ على كَفْرٍ؛ أَي بعض على بعض[٣٠]. فاختلاف أصل كلمة (كَفْر) جعل معنييها يختلفان بين القرية والقبر، وإن ورد تعليل لربط العلاقة بين هذين المعنيين قوامه تشبيه بعد الكفور [القرى] عن الأمصار [المدن] بكونها كالقبور. ونحدس بأنّ كفر وقبر متماثلتان؛ لأنّ حرفي الكاف والقاف كالمتعاوضين وكذلك الفاء والباء، فضلاً عن اشتراك اللغتين السريانية والعربية في الانتماء إلى أصل لغوي واحد هي عائلة اللغات السامية، والتشابه الصوتيّ بين (كَفْر) و(قَبْر) كفيل بتغليب هذا الاشتراك.

وترى لابال أنّ المعيار التأثيليّ غير كاف وحده للتمييز بين التماثل القائم على الجناس والتماثل القائم على الاشتراك. فالشرط المذكور – اختلاف الأصل الاشتقاقيّ – غير حاسم في بعض الأمثلة. فعندما يكون التطور الدلالي قويّاً، فإنّ ذلك يؤدّي إلى انفجار شكل مشتركيّ إلى علامات جناسية، وذلك عندما تنقطع الروابط الدلالية بين المعنيين، فيتحوّل المشترك إلى جناس. فدراسة تاريخ الكلمات تقفنا على مثل هذا التطور الدلاليّ الذي يكتنفه خروج عن الانتماء إلى هذه الظاهرة الدلالية أو تلك. فالفعل زَفَرَ يَزْفِرُ زَفْراً

وزَفِيراً يعني "أَخرج نَفَسَه بعد مَدّه"(٣١). وله معنى ثان وهو" زَفَرَ يَزْفِرُ إِذا اسْتَقَى فحمل"(٣٢)، فإذا لم نتبيّن علاقة ما بين المعنيين أمكن اعتماد رأي لابال في تحوّل العلاقة بين الكلمتين من الاشتراك إلى الجناس.

والملاحظ أنّ هذه المعايير الأربعة وإن كانت مفيدة في تحسّس ظاهرة المشترك هي غير كافية في مقاربة المسألة، لذا يحتاج الباحث إلى نسق نظريّ ومنوال تطبيقيّ يعتمده في مزاولة هذا المبحث.

٢ - المشترك في النحو

لا يجد الناظر في كتب النحاة باباً خاصّاً بالمشترك، بل المعوّل على الوقوف على نتف وشذرات مبثوثة هنا وهناك، خصوصاً مع فقدان نظرية لسانية علمية "منظومية" بالمعنى الذي نقف عليه في بعض المدارس اللسانية الحديثة. ولا يخلو النظر في المشترك من امتزاج الناحيتين التركيبية بالدلالية، والنحو آخذ من هذين العنصرين بسبب، فليس هذا المبحث غريباً عن النحاة، وإن لم يتطرقوا له بالاسم. ويمكن أن نقف على بعض المقاربات التي تنظر إلى المشترك بوصفه ظاهرة تبرز بروزاً عكسياً مع ما يسميه بعض الباحثين " الغموض أو الوضوح التركيبيين". فهذا باحث كوريّ(٣٣) يرسم خطّاً بيانياً يزعم فيه أنّ الغموض التركيبيّ يتناسب تناسباً عكسياً مع حصول المشترك.

الغموض التركيبي – ———————————————————— +

الكلمات المشتركة + ———————————————————— +

لغات رومانية **لغات أنغلو سكسونية** **لغات الشرق الأقصى**

فاللغات الرومانية، كالفرنسية مثلاً، لها بنية تركيبية واضحة، لذلك تكثر فيها الكلمات القائمة على المشترك قياساً بسائر اللغات كاللغات الأنغلوسكسونية مثل الألمانية والإنكليزية أو لغات الشرق الأقصى كاليابانية والكورية. ومع أنّ هذا الرسم تبسيطيّ بدءاً وغاية فإنّ صاحبه قد أهمل عائلات لغوية أخرى (مثل اللغات السامية....)، ولم يتفطن إلى أنّ عائلة اللغات الهندية الأوروبية قد تُربك ما توهّم توضيحه بهذا الرسم. هذا فضلاً عن غياب الدليل الاستقرائيّ الواضح على هذا التمثيل.

٣ - إشكالية تعدّد المعنى

يعتبر جورج كلايبار(٣٤) أنّ ظاهرة المشترك قارّة في اللسانيات، فهي ليست بالعرَضية وبالمهمشية، بل هي عنصر بنائيّ "حتى في علم دلالة اللغات الطبيعية"، ولقد اعتبر بعض اللسانيين "المشتركَ حدثاً لسانياً أساسياً وسمة شديدة الانتشار في كلّ اللغات الطبيعية"(٣٥). وتفترض هذه النقطة اتفاقاً ما حول تعريف الظاهرة وهو ما يمثّل المكتسب الثاني الذي يمكن تسجيله. يكاد ينعقد إجماع تامّ حول وجود:

١ – تعدد في المعنى متصل بشكل واحد.

٢ – معانٍ لا تبدو منفصلةً تماماً، لكن توحّدها هذه الصلة أو تلك.

فثمّة مشترك عندما "توجد معانٍ مختلفة لكلمة واحدة، ولكنها معانٍ تُدرك بوصفها متّصلة فيما بينها على نحو من الأنحاء"(٣٦)، غير أنّ الاتفاق يتوقف عند هذه الحدود. فما إن نتجاوزْ إطارَ هذا التعريف الحدْسيّ للمشترك، وما إنْ نحاولْ توضيحَ ما نقصد به من **المعنى** ومن المعاني **المختلفة** – وبخاصّة ما صلات القرابة التي تسوِّغ تشابهها وتسمح بالتمييز بين المشترك والجناس (الذي لا ينطبق عليه الشرط الأوّل) – حتى تختلط الأمور وتفسد، كما لاحظ ذلك فكتوري وفوكس، في مقدّمة كتابهما، إذ قالا: "إنّ المشترك، مثله في ذلك مثل كثير من المصطلحات اللسانية، مفهوم يسهل إدراكه إدراكاً حدْسيّاً، ولكنه يدو عصيّاً على الحدّ الجامع"(٣٧).

ويبدو المشترك، بحسب كلايبار، المشكل المركزيّ في تدبُّر المعنى، وهو شكلٌ لا يمكن اجتنابه(٣٨). إنّ السؤال: لماذا نسمّي **سا** الوحدة المخصوصة لـ **س**؟ سؤال يكشف بوضوح الاختلاف بين المستويين. إذا كان **سا** وحدة معجمية مثل **طائر** فإنّ الإجابة (أ) هي الملائمة:

(أ) **س هو سا**؛ لأنّه يكتسب سمات (سواء كانت ضرورية أو كافية، أو طرازية بارزة، خصوصية، نمطية، لا يهمّ وضعها الصحيح) تعود إلى مقولة **سا** أو إلى

مفهومه (قارنْ **س** هو طائر لأنّه يحظى بالخصائص التي تمتّع بها مقولة **طائر** أو مفهوم طائر: أي هو حيوان، له ريش، ذو منقار، إلخ.).

وإذا كان **سا** لفظاً متعدّد المعاني مثل **عِجْل** الذي يوافق متصوّر عجل– حيوان وعجل – لحم وعجل – جِلْد، من حيث مقولة المعنى، فإنّ الجواب (ب) هو الملائم:

(ب) **س** هو **سا** (أو ينتمي إلى **سا**)؛ لأنّه يحظى بسمات تتصل بمقولة **ص** أو بمفهوم **ص**، و**ص** هي إحدى مقولات (أو معاني) **سا**. إذا كانت وحدة مخصوصة مثل **عِجْل**، مُصنَّفة، فليس لأنّ لها سمات عامّة لمقولة المعنى إجمالاً: ليس لها سمات **عِجْل** – **عِجْل** الذي لا يوجد إلا بوصفه مقولة مرجعية، بما أنّ هذه **المقولة** اللسانية التي هي **عِجْل**، تجمع من حيث المبدأ بين معانٍ أو مفاهيم دون تكوين واحد منها. إذا كانت **س** مُرتَّبةً بوصفها **عِجْلاً**، فليس لأنّها تمثّل سمات **ص** (عِجْل – حيوان)، **ص** (**عِجْل** – لحْم) أو حتى **ص** (**عِجْل** – جِلْد)(٣٩).

ويبدو أنّ مثال كلايبار، يمكن النظر إليه بشكل أوفى تفصيلاً، كما يلي:

(أ) رأيتُ **عِجْلاً** يرعى.

(ب) أكلتُ **عِجْلاً**.

(ج) جلستُ على **عِجْلٍ**.

فعجل في (أ) هو حيوان وفي (ب) هو لحْم وفي (ج) هو جِلْد. غير أنّ الملفوظيْن (ب) و(ج) يختلفان عن الملفوظ (أ) من جهة قيامهما على ضرب من المجاز، هو مجاز الحذف. فـ (**أكلتُ عجلاً**) تعني (أكلتُ لحمَ **عجلٍ**) و(جلست على **عِجْلٍ**) تعني (جلستُ على جِلْد **عِجْلٍ**)، لذلك لا يعدّ استعمال لفظ (عِجْل) في (ب) و(ج) استعمالاً قائماً على المشترك، بل هو ضرب من المجاز يمكن اعتباره، في سياقنا، من باب "شجاعة العربية" – على حدّ عبارة ابن جنّي، إذ هو داخل في أبواب "الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف"(٤٠).

وقد طرح كلايبار سؤالين مهمّين يتصلان وثيق الصلة بظاهرة المشترك؛

الأوّل: هل ينبغي "استئصال" المعاني المتعدّدة للّفظة الواحدة؟[٤١] والسؤال الثاني: ألا يوجد خلط في المستويات، إليه يُردّ حصول المشترك؟[٤٢]

وإجابته عن السؤال الأوّل سلبيّة. فإذا كان المشترك؛ أي تلك المعاني المتعدّدة للّفظة الواحدة، هو أثر التثبيتات المسبقة "في نظام اللغة"، فإنّه لا داعيَ لأخذ شكل تخطيطيّ أصليّ أعلى للاهتمام بعمل المشترك. وإذا كان مستوى التثبيتات الأولى يقع من جهة الكلام، فإنّه ينبغي المصادرة على معنى سابق له يقع من جهة اللغة. وعلى العكس من ذلك، إذا اتصلت هذه التثبيتات الأولى بالنظام اللسانيّ، جُملةً، وإذا كانت منشآتٍ دلاليةً، بوجه من الوجوه، فإنّه يصبح من النافل ربْطُها بسابق تجريديّ.

إذن، ينبغي فحْص الموقع الذي يدّخره المنوال المفحوص لظاهرة المشترك بشكل أقرب. إنّ عبارة تثبيت تدلّ بوضوح على أنها ظواهر تتصل بالكلام كما يدلّ على ذلك تحليل المستوى الأوّل لإعادة تشكيل المعنى في الوحدات المنتمية إلى المشترك، فالصفة (grand) [المعنى الحرفيّ: كبير(ة)] في المثالين الفرنسيين التاليين لا تدلّ على نفس المعنى:

- Une grande chambre.
- Un grand vin.

فالصفة في الجملة الأولى تدلّ على معنى الاتساع والرحابة، في حين أنّها تعني الخمر القادمة من منطقة شهيرة بإنتاجها. ويشير كلايبار[٤٣] إلى وجاهة محافظة القائلين بالأشكال التخطيطية على المظلّة التجريديّة؛ إذ يوجد سببان رئيسيان يحرّكان افتراض وجود معنى تخطيطيّ أعلى. في مقام أوّل، الرغبة في ردّ الاعتبار لانتماء المعاني المشتركية. لذلك فافتراض الأشكال التخطيطية يتميّز بتوفير صلات التشابه مباشرةً: تعود المعاني المشتركية إلى الأصل الدلاليّ نفسه، بما أنّها ليست سوى تشكيلات أو تثبيتات لمعنى سابق.

إذا كان التعدّد لا يتحقق إلا بتحقّق شرطين أساسيين هما الكثرة والاختلاف[٤٤] فإنّ المشترك من هذه الجهة يمكن أن يطابق التعدّد: إنّه التعدّد المدلوليّ

المتصل بدالّ واحد. وإن كان التأويل وتعدّد المعنى مترادفين عند بعض الدارسين[٤٥]، فإنّ مصطلح التأويل لا نحتاج إليه في هذا السياق؛ لأنّه يرتبط بممارسة الإنجاز الفرديّ (الكلام) في حين أننا نعالج المشترك الدلاليّ من زاوية النظام (اللغة). ولعلّ ممّا يُساق، بصدد تعريف المشترك، الخشية من حصول مضمونه عند تعريفه، فيصير معنى مصطلح المشترك مندرجاً ضمن المشترك، فنقع بذلك في الدور!

إنّ وقوع "الكلمة" على مرجع في "الواقع" كثيراً ما يتمّ وفق صيغة قائمة على "المشترك". بيد أنّ هذا الحلّ يبقى غير قادر على تفسير العلاقات بين مختلف التوافقات المذكورة وآليات التوارث بين الكلمات المنتمية إلى العائلة الواحدة (من ذلك العلاقة بين **رواية و كتاب**). ومن ثمة فقد اقترح بعض اللسانيين، وهو كايزر، افتراضاً يتمثل في وجود كلمة مولّدة للوحدات في شبكة دلالية: فعندما نطلب تفسير كلمة (كأنْ تَرِدَ كلمةٌ مّا في نصّ علينا فهمُه)، نُشغِّلُ المُوَلِّدَ في المستوى الأول، فنتحصّل على عُقدة أو عُقد كثيرة (فالاسم **الكتاب** توافقه عُقدة تقع على تفريع يصدر عن عُقدة "شيء ماديّ"). فإذا أدّت هذه العُقدة الدور المطلوب فإنّ مسار التفسير يتوقّف عند هذا الحدّ، وإلاّ فإننا نطلب من المولِّد أن يصنع نواة أخرى أو أكثر (فيوفّر مثلاً بعض الأعمال التي تعامل الكتاب معاملة الشيء: القراءة، الكتابة، النشر...). ويتكرّر هذا المسار حتى نصل إلى عُقدة أو عُقَد كافية للفهم أو حتّى نستنفد المصادر الموضوعة تحت تصرّفنا[٤٦].

وقد ارتأى كايزر هذا الاقتراح عندما استعرض أمثلة تتصل بكلمة كتاب، فوجد أنّها تعبّر عن مفارقة صارخة بين محاولة إيجاد معنى لهذه الكلمة، معنى يكون جامعاً مانعاً وبين تشتت المعاني السياقية في الأمثلة:

- هذا **الكتاب** موجود في المكتبات الجيّدة.
- سُحب من هذا **الكتاب** ١٥ ألف نسخة.
- ذهب زيد إلى الريف ليؤلّف **كتاباً**.
- آثار رواد الإصلاح بادية في هذا **الكتاب**.

- مثّل هذا **الكتاب** فشلاً ذريعاً للناشر.
- هذا **الكتاب** مزعج.

بعد أن عرض كلايبار افتراضَ كايزر نَقَدَهُ معتبِراً أنّه يحتاج – في سبيل تحقيق ذلك – إلى إدخال منوالين مرجعيين مختلفين للتأكد من حقيقة "التنوع" المرجعيّ الذي زعمه كايزر، إذ اعتبر أنّ الأمثلة السابقة لا تشير إلى مرجع واحد، فهو مرّة عنصر غير محدّد في قسم أوسع من النظائر، وأخرى هو كيان وُجدت عناصرُ ذلك القسم انطلاقاً منه، ومرّة ثالثة عُدَّ الكتاب شيئاً (مخطوطاً، قُرصاً، إلخ.)، واعتُبر أيضاً هو الأفكار الموجودة فيه، كما نُظر إليه من جهة تسويقه أو من جهة قراءته.

فلعلّنا مع كلايبار سنردّ هذه التعدّدية في مستوى المدلولات إلى أُحادية. فإذا نظرنا إلى المثال الأوّل:

- هذا **الكتاب** موجود في كلّ المكتبات الجيّدة.

تبيّنّا منطقياً أنّ معنى الشيء المادّيّ لا يستقيم استقامته مع المثال الآخر:

- هذا **الكتاب** متّسخٌ وممزَّقٌ.

وهو معنى لا يستقيم مع المثال الأوّل لاستحالة أن يوجد شيء مادّيٌّ واحد في أماكن مختلفة، في وقت واحد. ويكفي لدحض اعتراض كايزر أن نفسّر المركّب البدليّ (هذا الكتاب) في المثال الأوّل على اعتبار أنّه مرجع لقسم من الأشياء المادّيّة أو هو مرجع لكيان فرديّ يظهر كما هو أو بواسطة مكوّناته في أماكن مختلفة، في وقت واحد (كالتراب مثلاً، إذ يوجد تراب في كلّ مكان من العالم، تقريباً). ويمكننا التحقق من هذه الوضعية إذا جعلنا مرجع (هذا الكتاب) لا نسخةً محدَّدةً من كتاب ما كما في قولنا (**هذا الكتاب** متّسخٌ ومُمَزَّقٌ)، بل وُرودًا (occurrence) للكتاب مثل "البيان والتبيين" ("البيان والتبيين" كتاب للجاحظ)، وهو ورود يشمل نسخاً محدّدة تحمل العنوان نفسه وتمثّل المحتوى نفسه.

فأقوال مثل:

- "البيان والتبيين" يُوجد في كلّ المكتبات الجيّدة.

- هذا الكتاب، أعني "البيان والتبيين"، يوجد في كلّ المكتبات الجيّدة.

تصرّح بالإحالة المرجعية، أمّا القول:

- هذا الكتاب نُسخة ممزّقةٌ من "البيان والتبيين".

فيرسم العلاقة بين الكيان الفرديّ وحالات وروده، هذه العلاقة تفسّر استحالة قول من قبيل:

هذا الكتاب، وهونسخة ممزقة من "البيان والتبيين"، يوجد في كل المكتبات الجيّدة.

إنّ الفرق بين مرجع المركّب البدليّ (هذا الكتاب) في القول (هذا الكتاب متسخ وممزق) وهو وُرود محدَّد والقول (هذا الكتاب موجود في كلّ المكتبات الجيّدة) وهو كيان فرديّ يشتمل على حالات وُرود من قبيل "البيان والتبيين". إنّ الفرق بينهما يتضح، كما مرّ بنا دون أن نكون مُلزَمين، – مع ذلك – بإسناد معنيين مختلفين للمركّب البدليّ، بما أنّ التنظيم المرجعيّ الذي يفرّق بين حالات الورود والكيانات الفردية، موجود منذ البداية ويمثل جزءاً لا يتجزأ من المحتوى التصوّريّ أو من معنى كلمة كتاب. ولا حاجة بنا إلى أن نصادر على مرجع مختلف عن مرجع (هذا الكتاب موجود في كلّ المكتبات الجيّدة) بالنسبة إلى المركّب البدليّ في القول:

- سُحب من هذا الكتاب ١٥ ألف نسخة.

إنّه لا يوجد تنوّع مرجعيّ بين قول وآخر كما تبرزه الأقوال المحتوية على الاسم العلَم لذلك الكيان:

- "البيان والتبيين" موجود في كلّ المكتبات الجيّدة.
- سُحب من "البيان والتبيين" ١٥ ألف نسخة.

إنّ إعادة فحص هذا القسم الأوّل من الأمثلة يؤدّي بنا إلى استخلاص استنتاجين:

١/ لا يوجد داعٍ لإحداث توسيع دلاليّ لكلمة **كتاب** كي نقف على تغيُّر مرجع المركّب البدليّ بين القولين (**هذا الكتاب** متّسخ وممزّق) و(هذا الكتاب يوجد في كلّ المكتبات الجيّدة). يتعلّق الأمر بآليات مرجعية عامّة ترتبط بالتمييز بين النمط والوُرُود (type / token).

٢/ إنّه بإظهارنا وجود صنف من الكيانات الفردية تشتمل هي بدورها على حالات وُرود بالنسبة إلى كلمة مثل كلمة **كتاب**، بإمكاننا أن نتجاوز بيُسر مشكلات أخرى طرحها كايزر، ولكن من منظور أحاديّ الدلالة، نحو مشكلات إحالة الضمير (لا تشترِ **هذا الكتابَ**، فهو يملكه) والإحالة الظاهرة وغير المباشرة واتّساع القسم، إلخ. النقطة الأساسية التي نحتفظ بها هي البنية المفهومية لكلمة كتاب في حدّ ذاتها، أي معناها، هي التي توفّر لنا هذا الضربَ من الكيانات.

٤ - المشترك والتأسيس الديناميّ للمعنى

يعتبر فكتوري وفوكس (Victorri & Fuchs) في كتابهما: "المشترك: تأسيس ديناميّ للمعنى" (هرمس، باريس، ١٩٩٦)، وتحديداً في الفصل الثالث "منوال صرفيّ ديناميّ" أنه يوجد منوالان رياضيان لدراسة الظاهرة اللغوية: أحدهما المنوال الرياضيّ الجبريّ وقد تولّدت عنه الأنحاء الصورية التي تكاثرت في العقديْن الأخيرين، أمّا المنوال المضادّ لذلك، فهو الذي يتبعه المؤلّفان، وهو منوال رياضيّات الاسترسال، وقد شرحا سببين لاختيار هذا المنوال الأخير:

فالسبب الأول يتمثل في طبيعة اللغة، فإذا كانت الألسنة خفيّةً (discrètes)؛ فذلك لأنّها تجري إخفاء مضاعفاً في الميدانيْن اللذيْن "تمفصلهما" أو "تزاوج بينهما"، وهما ميدانا الأصوات و"الأفكار". ويبيّن دي سوسير أنّ كلا الميدانين يُمثّل استرسالاً (continium). وطبيعيّ أنّ فكتوري وفوكس لن يهتمّا في كتابهما بميدان الأصوات، بل بميدان "الأفكار"، ويعتبران أنّ طبيعة الموضوع تسير في فلَك تبنّي إطار رياضيات الاسترسال، ومن ثمة اشتقّا مفهوم الفضاء الدلاليّ بوصفه مشتملاً على بنية تغيّر[تنوّع]، قابلة للفارقية (différentiable).

أمّا السبب الثاني، فهو احتياج الظواهر العلمية ذات المسار الدرجيّ (processus graduel) إلى رياضيات الاسترسال لصياغة تلك الظواهر وضرب الباحثان على هذه الفكرة أمثلة العلوم التجريبية كالكيمياء والفيزياء والبيولوجيا وغيرها. فمن الواضح أنّ الألسن تمثّل – ولا سيما في علم الدلالة – قدراً من الدرجية.

ويُعدّ هذا الكتاب المخصّص لدراسة المشترك، حصيلة أعمال فريق متعدد الاختصاصات يتركب من لسانيين ورياضيين ومختصين في الإعلامية. وقد حاول هؤلاء أن يبلوروا نظرية في المشترك (polysémie)، تضع وصفاً وحدّاً لسانيين لهذه الظاهرة وتبني منوالاً رياضياً يقوم على الوضع اللسانيّ للمشترك، كما تنشئ تطبيقاً إعلاميّاً لهذا المنوال.

وقد وضّحت مقدّمة كتابهما – وعنوانها "المشترك في صميم اللسان" – إشكالياتٍ أساسيةً تتصل بمبحث المشترك: لعلّ أهمّها إشكالية حدّ هذا المفهوم حدّاً جامعاً مانعاً ولا سيما قد قاربه في التصور كثير من المفاهيم الأخرى كالتشاكُل (homonymie) والترادف (synonymie). وتبقى التمييزات المقترحة بين المشترك والتشاكُل، مثلاً، في حاجة إلى مزيد الضبط، إذ يحتاج الباحث عملياً إلى التثبّت ممّا تمدّه به المداخل المعجمية، ولا سيما فيما يتصل بالأصول الاشتقاقية (التأثيلية étymologiques)، فضلاً عن التساؤل – الذي يعود إلى بنفنيست (Benveniste) – عن منزلة علم الدلالة ضمن علوم اللغة.

ولئن كانت ظاهرة المشترك قائمةً في كلّ اللغات، لهي أحقّ من سائر مستويات التحليل اللغويّ (الصوتميّ والصرفيّ والإعرابيّ) بإبراز "عبقرية اللسان".

ويشير الفصل الأول – وعنوانه "البناء الدينامي للمعنى" – إلى مركزية إشكالية المعنى في اللسانيات ويتم استعراض زوج اصطلاحيّ: الملفوظ الوارد (énoncé-occurrence) والملفوظ النمطيّ (énoncé-type). فالأول هو قول منطوق في زمان معيّن ومكان محدّد من قِبَل شخص معيّن، أمّا الثاني، فهو مجموع العلامات اللسانية للملفوظ الوارد؛ أي هو سلسلة الأصوات والسمات التنغيمية التي يتكون منها القول.

فالملفوظ النمطيّ الواحد قد تقابله ملفوظات واردةٌ كثيرة. فالقول "الطقس بارد" يتلفظ به شخصٌ ردّاً على دعوة صديق إلى النزهة، قد يعني أن الحرارة تبلغ ٥ درجات، إذا كان المتكلم في تونس شتاءً. والقول نفسه يقوله صديق أثناء السهرة لأصدقائه، يعني أنّه يستأذنهم في ارتداء معطفه، ولعل الحرارة تكون مثلاً ١٠ درجات. أمّا إذا قيل "الطقس بارد"، في رواية للخيال العلميّ، فقد يكون المقصود أنّ الحرارة تبلغ بمقاييسنا العادية ١٠٠ درجة تحت الصفر، وهو معطى لا وجود له إلا في الرواية.

فهذه الملفوظات الواردة هي ظواهر ملاحظة، أمّا الملفوظ النمطيّ، فهو مفهوم مجرّد يقتضي تعريفه نظرية كاملةً. فإذا كان الأمر كذلك، فبأيّ معنى نقول إنّ للملفوظ النمطيّ معنى؟

لا يخفى أنّ الملفوظات الواردة الثلاثة التي استعرضناها منذ حين، لا تقوم بوظائفها في سياقاتها المخصوصة، إلا إذا كان للملفوظ النمطيّ "الطقس بارد" معنى. وهو معنى يختلف عن معاني سائر الملفوظات النمطية من قبيل "الطقس حارّ" و"ليس الطقس بارداً" أو حتى "سيكون الطقس بارداً". ولكن هذا المعنى لا نلاحظه إذ نحن نلاحظ أثر ورود ملفوظ نمطيّ، وهو أثر متغيّر من ورود إلى آخر للملفوظ النمطيّ الواحد.

فالمعنى الذي يتمتع به الملفوظ الوارد هو مشاركة ذلك الملفوظ في بناء عالم ينشأ في الخطاب وعبْره.

أمّا الإقرار بوجود معنى للملفوظات النمطية، فهو مصادرة من المصادرات التي يتأسس عليها عمل مؤلّفي الكتاب، ترى أنّ معنى الملفوظ النمطيّ هي "طاقته" في السياق أو هو مجموع الضوابط اللسانية التي تنضاف إلى شروط التلفّظ لفهم وظيفة الملفوظ النمطيّ المعيّن وآثاره.

وبحسب أصنافية جورج كلايبار(G.Kleiber) (الواردة في مقاله بمجلة Langue française، العدد ١٠٣، ١٩٩٤، ص- ص٩-٢٢) فإنّ مقاربة المؤلفين "مقاربة عرفانية" حيث إنّ معنى الملفوظ النمطيّ هو معنى مؤسسيّ مُعدِّل للسياق أو هي وظيفة تعدِّل تأسيس المعنى. وذلك في مقابل "المقاربة المعيارية" التي يكون فيها المعنى على العكس معرَّفاً بنفس الألفاظ بين الملفوظ النمطيّ والملفوظ الوارد: إنّه "معنى حرفيّ" "خارج السياق" وبوسع السياق إتمامه، تعديله، تدقيقه، لكن دون أن يغيّر طبيعته(٤٧).

ويسعى المؤلفان إلى حدّ المعنى بشكل متدرّج، ويريان أنّ معنى عبارة في قول ما يتأثر بعاملين اثنين: أحدهما يتصل بشكل العبارة والثاني يتصل بسائر القول. ويتفاعل العاملان ليُعطيا للقول معناه العامّ و"قسم" المعنى المُسند إلى العبارة.

مثال ذلك:

(أ) حدّثه صاحبه فترةً.

(ب) دامت الحربُ فترةً.

فلفظ (فترة) لا يندرج ضمن المشترك لمجرّد اختلاف مدلوله من سياق إلى آخر. ذلك أنّ معناه يبقى واحداً: إنّه يشير إلى فترة لا هي بالقصيرة ولا بالطويلة جدّاً قياساً إلى الفترة المتوسطة للحدث الموصوف.

وتطرّق الفصل الثاني إلى مسألة شمولية ظاهرة المشترك لكلّ الوحدات اللغوية من وحدات معجمية ووحدات نحوية وتراكيب.

وتمثل الوحدات المعجمية قائمة غير محدودة (قياساً إلى الوحدات النحوية، فهذه أقلّ عدداً) والمقصود بالوحدات المعجمية هي الأسماء والأفعال والصفات والمقصود بالوحدات النحوية حروف الجرّ والمُبهَمات [الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول] وحروف الربط واللواصق والحروف الزمنية [ياء المضارعة وسين الاستقبال...]، إلخ.

وعلى المستوى الدلاليّ تتميز الوحدات المعجمية بقدرتها على أداء دلالة صريحة مستقلة (من ذلك أنّ قلم وهو اسم، وأكل وهو فعل، وأحمر وهو صفة، يشير أحدها خارج السياق إلى شيء والآخر إلى عمل والثالث إلى هيئة محسوسة)(٤٨).

ويمكن الإشارة إلى وحدة معيّنة قد تعطيك انطباعاً بالانتماء إلى قسم أو آخر بحسب الأقوال التي ترد فيها. من ذلك فعل **حمل**، مثلاً، له محتوى معجميّ "مليء" في القول: **حمل** زيدٌ حقيبةً"، ولكنه ليس سوى فعل "عامل" في القول: "**حمل** زيدٌ همَّ أخيه".

وقد دُرس المشترك الذي تتسم به الوحدات المعجمية "المليئة" وفق طريقتين تنتميان إلى إطارين نظريين مختلفين: التجزيء إلى سمات دلالية والاشتقاق انطلاقاً من معنى "أوّل"(٤٩).

فالطريقة الأولى تتمثل في جمع مجموعة من السمات (سيْمات sèmes) حول وحدة معجمية، وتمارس هذه الطريقة في علم الدلالة التجزيئي. والفكرة الأساسية هي أن تأخذ سَيْماً (sémème) وهو مجموع سمات تمييزية، وذلك بمقارنة هذه الوحدة مع وحدات معجمية أخرى تنتمي إلى الحقل الدلاليّ نفسه. فإذا نظرنا إلى التقاطع بين سيْمات وحدات السلسلة، وجدنا سيْماً جامعاً (archisémème)، ففي

مثال الحقل الدلاليّ المركّب من الوحدات التالية (سيّارة، تاكسي، حافلة، قطار، مترو، طائرة، درّاجة، درّاجة ناريّة)، نجد أنّ السيْمَمَ الجامعَ، هو نقل الأشخاص.

فالمشترك هوخصيصة وحدة معجمية تتمثل في أن ترتبط بسيمَمَات كثيرة وأن تملك على الأقلّ سيْماً جامعاً (على عكس الجناس homonymie الذي تكون المعاني فيه مختلفةً اختلافاً جذريّاً، بين الكلمتيْن المتجانستيْن، إذ ينعدم التقاطع بين سيْمماتها)(٥٠).

ويشير الباحثان إلى أنّه من الصعوبة بمكان أن نقرّ بوجود معنى أوّل تُشتقّ منه سائر المعاني. بل يتعلق الأمر بكيان أكثر تجريداً، حاول كثير من القائلين تخصيصه بطرق مختلفة(٥١). ويمكن اعتبار الواسِم، من منظور علم الدلالة الطرازيّ، ذا دلالات "أوّلية" (طرازية)، تشتقّ انطلاقاً منها دلالات "غير أوّلية"، وعكس علم الدلالة التجزيئي، فإننا لا نبحث عن تحديد مجموعة شروط كافية ضرورية تعيِّن دلالة الواسم، ولكننا نُعنى بتحديد العناصر التي تُعيِّن الدرجة التي توصف فيها هيئة ما وصفاً ملائماً باعتماد الواسم المدروس [مثال ذلك الواسم "فوق" over] وليس باعتماد غيره من الواسمات نحو عبْر across أو تحت above.(٥٢)

فدراسة الوحدات النحوية تقوّي الاستنتاج الذي قادتنا إليه دراسة المشترك المعجميّ: إنّ منوالاً كاملاً للمشترك ينبغي أن يأخذ في الحساب تنوّع طُرق الوصف التي تبدو متكاملةً أكثر منها متعارضةً. وقبل أن نقتحم عملَ التعديل هذا، فإنّنا سنوسّعُ شيئاً ما تعريف الوحدة اللسانية الذي اتخذناه، بحيث يسع التراكيب الإعرابية، وهي متعرّضة للمشترك هي الأخرى، حتى وإن قطع هذا التصوّر مع النظرة التقليدية لهذا المفهوم.

ويشير فكتوري وفوكس(٥٣) إلى وجود مماثلة بين اللغة والكيمياء، وقد ذكرا أنّ تينيار(٥٤) بدأها، إذ قارن بين النظم الإعرابيّ (connexion syntaxique) بين كلمتين والربط بين ذرّتين في جزيء واحد.

ويرى فكتوري وفوكس أنّ المماثلة أوضح ما تكون خاصة في المظهر التراتبيّ للتنظيم البنيويّ. فالمماثلة قائمة بين هيئة ارتباط البروتينات وهيئة انتظام الملفوظات.

ولنا أن نتساءل: هل هذه المماثلة تنهض من أجل إثبات طبيعية النشاط اللغويّ، حتّى في مستوى تحليل الدلالة، وهو المستوى الذي أشكل أمرُ إحكام درْسه وفق الأنساق الصوتية والتركيبية؟ أم إنّها منطلق للارتقاء بالعلم اللسانيّ ليلتحق نهائياً بالعلوم التجريبية، لا بمعنى إكسابه مناهجها من خارجه، بل بملاحظة كونها ماثلة في النظام اللسانيّ نفسه، ولا يُحتاج إلى تزويده بها من خارجه؟

ومعقد المماثلة أنّ البروتينات تؤدّي وظائف كثيرة لا تكاد تُحصى، وعلى الرغم من كثرة تلك الوظائف وتنوّعها فإنّها تقوم على عشرين حامضاً أمينياً، فحسب، تماماً، كما هو الحال بالنسبة إلى اللسان، إذ بضع عشرات من الصواتم تسمح بإنتاج عدد ضخم من الملفوظات.

وعلى مستوى أعمّ، وكما يرى تشومسكي، في تقديمه كتاب "اللغة والعرفان" لجون ييف بولوك[٥٥]، فإنّ الخصائص الأساسية للّغة – ما أمكننا الحكم عليها – هي خصائص استثنائية في العالم البيولوجيّ، بما فيها الخصيصة الأكثر جوهرية فيما بينها، ونعني كونها لا متناهياً لا تناهياً خفياً. هذه الخاصية المتفردة قد أدهشت غاليلي الذي كان يعتبر أنّ اكتشاف وسيلة توصل لكلّ شخص "أفكارنا الأكثر سرية...(بواسطة)...أربعة وعشرين حرفاً" هو أكبر اختراع عرفته البشرية، مما جعل نجاح سائر الاختراعات يعتمد على اللامتناهي الخفي للسان الذي تسجله تلك الحروف. بعد ذلك ببضع سنوات، اندهش نحاة بور روايال بـ"هذا الاختراع المذهل المتمثل في تركيب ما لا نهاية له من الكلمات انطلاقاً من خمسة وعشرين أو من ثلاثين صوتاً"، وتلك الكلمات المركبة تسمح لنا بأن نبوح للآخرين– الذين لم يطلعوا على عقولنا مع ذلك– بـ"كلّ ما نتصوره وبمختلف حركات أرواحنا". ومن جهة نظر معاصرة، فإننا لا نتحدث عن "اختراع"، ولكن الأمر يصبح "عجيباً" وقابلاً للملاحظة بوصفه نتاجاً لتطوّر بيولوجيّ لا نعرف عنه في الظروف الحالية إلا الشيء القليل.

إنّ الملكة اللغوية يمكن أن تعتبر عقلياً "عضواً ذهنياً" بالمعنى المجرد الذي نتحدث فيه عن نظام مناعة جهاز الدورة الدموية أو عن النظام البصري بوصفهما أعضاء في الجسم[٥٦].

٥ - "الوجوه": بين أحادية المعنى وتعدّده

يتطرّق جورج كلايبار (Georges Kleiber) إلى مسألة تفسير ظاهرة المشترك منطلقاً من عرض بعض الأمثلة:

١/ إنه كتاب ضخم ذو تصاوير كثيرة ملوّنة.

٢/ إنه كتاب كثيف عسير الفهم.

٣/ أعاد زيد طلاء النافذة.

٤/ خرج عمرو من النافذة.

ويبرز كلايبار أنّ معنى كتاب في ١ و ٢ ليس واحداً وكذلك معنى النافذة في ٣و٤ ليس المعنى نفسه. فكيف نتفطن إلى هذا التنوّع؟

نعلم أنّه توجد ثلاث طرق لمعالجة هذا الاختلاف: تتمثّل الطريقة الأولى في اعتبار أنّ كلمة(كتاب) وكلمة(نافذة) تحمل كل واحدة منهما معنيين اثنين. فالكتاب شيء مادّيّ و هو كذلك نصّ مجرّد. والنافذة شيء مادّيّ و فتحةٌ. أمّا الطريقة الثانية فتتناول الاختلاف المذكور من زاوية الإحالة غير المباشرة و تحلّ المشكلة معتبرة أنّ الأمر يتعلّق بتغيّر المرجع عبر الوظائف التداولية (G.Numberg,1978,M.Bierwisch,1983 et Fauconnier,1984) أو بتغيّر هيئات أخرى (Kayser,1987).

وأمّا الطريقة الثالثة فتحتفظ بمعنى (كتاب) و (نافذة) و بمرجعيهما و تفسّر اختلاف التأويل الملاحَظ إمّا عبر إجراء حذف (ellipse) (G.Gross,1990 & D.Le Pesant,1996) مما يؤدّي إلى إحداث التكافؤ الدلاليّ بين الجملة المحذوفة و الجملة غير المحذوفة[المذكورة] (C.Molinier,1988) إمّا باعتماد مبدأ تداوليّ عامّ للتوليد الإسناديّ أو باعتماد مبدأ المجاز المرسل المُدمَج (métonymie intégrée) الذي وُضّح

في "G.Kleiber(1990,1991,1994" وفي الفصل الخامس من كتاب كلايبار(G.Kleiber,1999) وفي "G.Kleiber et M.Riegel (1989et1991)".

وهو مبدأ يُقنّن التغيّرات الملاحظة اعتماداً على البروز في علاقة الجزء بالكلّ. والملاحظ أنّ الأصوليين و المفسّرين يعتبرون المجاز المرسل ومجاز الحذف بمعنى، بما يعني أنّ اختلاف صيغتي الطريق الثالثة – كما عرَضها كلايبار– هو اختلاف غير تمييزيّ. ولعلّ طبيعة المصطلح في كلّ صيغة تبيّن خصوصية الاقتراض التركيبيّ أو الاقتراض البلاغيّ لمحاصرة الظاهرة الدلالية. وهاهنا يقدّم كلايبار مقترحه ليبيّن درجة الإضافة عبر التصرّف في المصطلح البلاغيّ المألوف(المجاز المرسل)، إذ أضاف له نعت "المُدمَج" (أُنظر شرح مفهومه في ما يأتي من البحث).

يقترح بوستيفسكي (J.Pustejovsky,1995) مفهوم الجريد المفهوميّ المعجميّ (paradigme conceptuel lexical) المختصَر في (LCP) ليشير إلى أنّ الوحدة المعجمية تجمع معاني مختلفة بحيث إنّها تحيل في كلّ مرّة على أحد المعاني المجمّعة ومجموعة هذه المعاني أيضاً. لذلك نلحق بالنافذة مثلاً نمطاً معقّداً يُدعى منقّطاً: "شيء فيزيائيّ" و "فتحة" بما يسمح بقبول التأويلات الثلاثة الممكنة للفظة نافذة، فهي إمّا شيء مادّيّ فحسب كما في الجملة ٣ أو هي "فتحة" كما في الجملة ٤ أو هي تأليف بينهما كما في الجملة٥:

٥/أ– أحبّ النوافذ.

ب– خرج زيد من النافذة التي طلاها عمرو.

ذلك أنّه من غير الوارد، خصوصاً في الجملة ٥/أ–، الفصل بين "الشيء المادي" و"الفتحة"، والملاحظ أنّ الجملة ٥/ب– يمكن اعتبارها ضرباً من الاستخدام البلاغيّ حيث إنّ الضمير المتصل في (طلاها) لا يعود إلى النافذة بمعناها الأوّل وهو الفتحة التي خرج منها زيد، بل بمعناها الثاني وهو "الشيء المادّيّ" الذي يتمّ طلاؤه. والاستخدام يعبّر عنه كلايبار بالإحالة المتخالفة

(anaphore divergente). ويلحّ بوستيفسكي على أنّ الأمر لا يتعلّق بمعانٍ مختلفة حقيقة، بل بمظاهر مختلفة.

ويشير كلايبار إلى أنّ كروز (D.A.Cruse) (1996) قد اقترح تحليلاً شبيهاً بتحليل بوستيفسكي ولكنّه طعّمه بمصطلح جديد هو الوجوه (les facettes) و الفرق بين التحليلين أنّ كروز حاول بهذا المقترح أن يتجاوز مشكل المشترك من جهة و أن يوفّر الوسائل الضرورية لتحديد هذا المفهوم الدلاليّ الجديد للوجوه.

وقد بيّن كلايبار أنّ مصطلح الوجوه يتنوّع مدلوله بتغيّر مستعمليه، فتصوّر كروز له لا يطابق تصوّر غيره له (S.De Vogüé et D.Paillard (1997) et J.J. Franckel, D.Paillard et Saunier (1997)). والافتراض الأساسيّ الذي يقوم عليه تحليل كروز يتمثّل في كون الوحدات المعجمية يمكنها – على الرغم من كونها ذات محتوى دلاليّ موحّد أو جامع، أي على الرغم من أنّها ليست قائمة على الاشتراك– أن تقدّم مكوّنات – هي الوجوه – بوسعها أن تظهر وحدها في الاستعمال، ومن ثمّة فهي تُحدث تنويعاً في معنى اللفظة غير قائم على الاشتراك و ليس مجرّد تغيّر سياقيّ لها [أي اللفظة].

تمثّل الوجوه "درجةً من الاستقلالية عاليةً" مثل معاني لفظةٍ قائمةٍ على الاشتراك. و تتجسّد استقلاليةُ الوجوهِ النسبيّةُ عبر أربع خصائص. أولاها أنّ كلّ وجه "ينبغي أن يستقبل تمثّلاً طرازياً مستقلاً (D.A.Cruse, 1996:94)" ومن ثمّة فإنّ وجهي الكتاب يحتملان طرازين مختلفين:"المجلّدات" الطرازية والنصوص الطرازية.

ثانية الخصائص تتمثّل في كون كلّ وجه "يمكن أن تكون له علاقاته الدلالية الخاصّة(Cruse, 1996:94)" فتكون القصيدة نوعاً من النصوص لا من المجلّدات ويكون السِّفْر نوعاً من المُجلَّدات لا من النصوص. أمّا الخاصية الثالثة فتتمثّل في التوكيد (نفسه، عينه) عندما يتبع الشيء المؤكّد، يمكن أن ينطبق على أيّ وجه من الوجوه، كما يبيّن ذلك التقابل بين المثالين ٧/أ– و ٧/ب–:

٦/أ– لا أهتمّ بالطباعة و التسفير، بل الكتاب نفسه هو الذي يعنيني.

٦/ب– لا يهمّني مضمون الكتاب، بل يعنيني الكتاب نفسه.

فالجملة ٧/أ– يحيل فيها المركّب التوكيدي على المضمون أمّا الجملة ٧/ب– فيُحيل فيها المركّب التوكيديّ على الشكل و المادّة الخارجية.

أمّا الخاصية الأخيرة فتتمثل في أنّ كل وجه بوسعه أن يتصرّف بشكل مستقلّ (D.A. Cruse, 1996:94) بحيث يمكن أن يتولّد الغموض في بعض الحالات، مثال ذلك التأويل المزدوج للمركّب الاسميّ النعتيّ **كتاب جديد:**

٧/كتاب جديد = (i)[مجلّد] جديد

(ii)[نصّ] جديد

هذه الخاصيات الأربع تضع الوجوه إلى جانب المشترك اللفظي. وما يميّز الوجوه عن المشترك هي "وحدة المفهوم العامّ في الوجوه (D.A.Cruse, 1996:94)".

ويمكن استخراج خمس سمات لهذه الوحدة: فالمفهوم العامّ يمثّل **أوّلاً** صورةً (gestalt) واحدة، لكن وعي المتكلّم العاديّ غير متطابق، فهو يعلم أنّ كلمة (plateau) في الفرنسية تدلّ على طبق الأكل وعلى مكان التصوير وعلى الهضبة... ولكنّه لا يُحيط علماً بالمفهوم العامّ للكلمة. **ثانياً** يحتلّ المفهوم العامّ موقع المستوى القاعديّ في نطاق علم الدلالة الطرازيّ (E.Rosch, 1976) ولا تحتلّه الوجوه معزولةً. [يُشير كلايبار إلى أنّه لم يفهم هذه السمةَ، ولا نحن! (المترجم)]. أمّا **السمة الثالثة** فتتصل بالبعد الأفقيّ، إذ ينبغي أن يكون الطراز – أي النمط الجيّد لمَقُولة الكتاب – ممثّلاً وجهيْه [المجلّد] و[النصّ] كليهما ولا يقتصر على أحدهما. فلا يُقبل أن يكون لكلّ معنى من معاني اللفظة المنتمية إلى المشترك طراز خاصّ به. ففي حين أنّنا نفهم أنّ الكتاب الطرازَ شيء محسوسٌ ونصٌّ في آن واحد، فإنّنا نجد عدداً من طُرُز (plateau) مساوياً لمعاني (plateau).

والسمة الرابعة التي ذكرها كروز (D.A.Cruse, 1996:95) أنّه توجد مسانيد (prédicats) يمكن أن تنطبق على المفهوم العامّ لا على الوجوه:

٨/ اشتريْتُ كتاباً أمسِ.(فأنا لم أشترِ النصّ وحده أو المجلّد وحده).

أمّا **السمة الخامسة** فتتعلّق بغياب التنافس بين الوجوه. ففي حين أنّ التنافس يشتدّ بين الكلمات القائمة على المشترك، فإنّ مختلف الوجوه الدلالية – مثلها في ذلك مثل الوحدات المعجمية القائمة على الجِناس– لا تتعارض بل يمكن أن تترابط فيما بينها، دون أن تقع مفارقة:

٩/ مُمِلٌّ هذا الكتاب، بيد أنّه مُحَلّى بتصاويرَ وهو جيّد التسفير.

أو أن يقعَ **استخدامٌ** بالمعنى البلاغيّ: "وهو أنَ يَرِدَ ضميرٌ عائدٌ على كلمةٍ من المشترَك ذُكرت قبل الضمير بمعنى ويُحيل الضمير على معنى لها آخر، ومثال ذلك قول معاوية بن مالك[الوافر]:

إذا نزل السماءُ بأرض قومٍ رعيْناه وإنْ كانوا غِضابا

فلفظة السماء تعني الغيثَ وتعني النبات أيضاً بدلالة عوْد الضمير عليها. فأراد بالسماء المعنى الأوّلَ وهو المطر وبالضمير في قوله (رعَيْناه) أراد النبات الذي تسبّب المطر في إنباته، وقد قصد الشاعر المعنيين في كلامه إذ لو قصره على واحد فقط لفسد الكلام وهجن" [(٥٧)]

ففي مثال كلايبار ١٠/ استُعمل الكتاب لفظاً مذكوراً بمعنى المحتوى والمضمون واستُعمل ضميراً متّصلاً في (بيد أنّه) ومنفصلاً في (وهو) بمعنى الشكل والهيئة الخارجية. وهاهنا نلاحظ أنّ العلاقة بين معنيي الكتاب أو "وجهيْه" بعبارة كلايبار نقلاً عن كروز هي علاقة الجزء بالكلّ وهي تخالف علاقة المجاز المرسل المعهودة، إذ ليست العلاقة ثنائية بين حقيقة معدول عنها ومجاز معدول إليه، بل هي علاقة ثلاثية بين معنى طرازيّ جامع: الكتاب: شكلاً ومحتوى

ومعنييْن جزئييْن: الكتاب محتوى: مُمِلٌّ

الكتاب شكلاً: مُحلّى بتصاوير

+ جيّد التسفير

ولعلّ طبيعة الصفة تجانس وجه المعنى: فلمّا كان الملل حدثاً نفسياً، فقد اتّجه النعتُ إلى الناحية المضمونية. وبما أنّ التحلية والتصاوير وجودة التسفير ممّا تُلتمَس بالحواسّ وتُدرَك بها، فقد اتّجهت إلى الناحية الشكلية المادّيّة.

ومن ثمّة أبقى المثال على وجهي المعنى متوازيين متعايشيْن لا نحتاج إلى طيّ أحدهما لِنَصِل إلى الآخر كما هو الحال في الكناية أو المجاز المرسل عادةً، ولعلّ هذا ما جعل كلايبار يتحدّث عن مجاز مُرسَل مُدمَج (métonymie intégrée)(G.Kleiber, 1990, 1991, 1994,1999) تمييزاً له عن المجاز المُرسل ذلك الوجه البلاغيّ المعهود.

فالعلاقة بين المجاز المرسل والحقيقة هي علاقة انتقال دلاليّ من نسق إلى نسق آخر، أمّا في المجاز المرسل المُدمَج فيوجد محافظة على نسق واحد تتمّ فيه "قسمة" الدلالة بشكل متوازٍ:

١٠/ قرأتُ الكتابَ.

١١/ قرأت الكتاب الذي كانت طباعته فاخرةً.

فإذا اعتبرنا أنّ المثال١١ يحتوي مجازاً مرسلاً، أمكن لنا اعتبار أنّ المتكلّم يقصد أنّه قرأ جزءاً من الكتاب وذكَر الكتاب مجازاً، لكن يحقّ للمعترِض أن يقول ما الدليل على جواز الانتقال من الحقيقة إلى المجاز وما القرينة على ذلك، ولِمَ لا يكون مقصد القائل الحقيقة؟

هنا نعتبر أنّ الحقيقة أرجح ولكنّ احتمال إرادة المجاز ليس مُلغى إلغاء تامّاً، فانعدام قرينة المجاز لا ينفي إمكانية المجاز ولكنّه يجعله بعيداً.

فإذا سلّمنا جدلاً أنّ القول ١١ يقوم على المجاز المرسل الذي علاقته إطلاق اسم الكلّ على الجزء[٥٨]، فيكون المعنى أنّ المتكلّم قرأ بعض أجزاء الكتاب ويكون تحليل القول ١٢ في مقارنة مع القول ١١ على نحو ما يلي:

ق١١

المذكور	المقصود
الكتاب	جزء من الكتاب
الكتاب	محتوى جزء من الكتاب

ق١٢

المذكور	المقصود
الكتاب	كلّ الكتاب
الكتاب	شكل الكتاب

فالمثال١٢ لا يتأسّس على مجاز مرسل من نوع إطلاق الكلّ وقصد الجزء؛ لأنّ التخصيص واقع لا في محتوى المقروء بل في شكله، ويبدو أنّه من العسير اعتبار المثال١٢ ضرباً من "التجوّز عن المجاز بالمجاز"[٥٩] وهو أن تجعل المجازَ المأخوذَ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فتتجوّز بالمجاز الأوّل عن الثاني لعلاقة بينهما[٦٠] ويضرب الزركشي مثالاً هو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ (البقرة:٢٣٥)، فإنّه مجاز عن مجاز فإنّ الوطء تُجُوِّزَ عنه بالسّرّ، لأنّه لا يقع غالباً إلّا في السّرّ وتُجُوِّزَ بالسّرّ عن العَقْد، لأنّه مُسَبَّب عنه، فالصحيح للمجاز الأوّل الملازمة والثاني السببية والمعنى: "لا تُواعدوهنّ عقْدَ نِكاحٍ"[٦١]. وقد "رجّح الطبري أنّ لفظة السرّ في الآية يُراد بها الزنا، وما قاله ابن عبّاس أظهرُ وذلك بأنْ يصرّح لها برغبته الزواج بها"[٦٢]. والملاحظ أنّ تفسير(سرّاً) في آية البقرة بالوطء كما عند الطبريّ أو بالتصريح بالرغبة في الزواج كما عند ابن عبّاس أو بعقد النكاح كما عند الزركشي، كلّ هذه الوجوه لا تستند إلى معنى معجميّ لكلمة (سرّ)، كما أنّها تُهمِل البنية التركيبية للجملة، فقد تُحمل لفظة (سرّاً) على الحاليّة أو على المفعول له، فضلاً

عن إهمال ذيل الآية: ﴿إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗاۚ﴾ فهذا الاستثناء، يستدرك على النهي ويُقيّده. وقد ذهب مُجاهد إلى أنّ "السرّ هو قول الرجل للمرأة:"لا تفوّتيني بنفسك فإنّي ناكحُكِ"، وهذا لا يَحِلُّ"(٦٣).

ومثلما أنّ دلالة (سرّاً) عند المفسرين لم تطابق دلالتها اللغوية، فإنّه لا يجوز لنا أن ندّعيَ لها دلالة اصطلاحية، ولكن يبقى الأمر اتّساعاً يقبل تأويلات كثيرة تتراجح فيما بينها وفق مدى استجابة كلّ واحد منها للمقصد الأسنى وهو التعفّف المحضوض عليه شرعاً وعُرفاً، ووفق مدى مراعاة التأويل للمعطييْن التركيبيّ والدلاليّ للآية.

ولا تقتصر ظاهرة المشترك على ما سبق ذكره، بل تتّسع لتشمل الكيانات والمنشآت ولا تقف عند حدود الحقل الدلاليّ للأشكال المكتوبة (الأسماء والضمائر...) فكلمات مثل بنك ومدرسة ومستشفى... يتمّ تنشيط بعض الوجوه فيها مثل[البناية] و[المؤسسة] و[الموظّفون](٦٤):

١٢/احترق البنك الموجود في الشارع الرئيسيّ ليلة البارحة. [البناية]

١٣/ كان البنك بي حفِيّاً. [الموظّفون]

١٤/ تأسّس البنك سنة١٩٢٠. [المؤسّسة]

ويرى بوستيفسكي (J.Pustejovsky,1995:92)، مُحِقًّا، أنّ هذه الظواهر توجد في عدد من المقابلات المعهودة:

أ/ المحتوِي/ المحتوَى

ب/ السبب/ المسبّب

ج/ المحلّ/ الحالّ

د/الشيء/ما يؤول إليه

هـ/اللازم/ الملزوم

و/ الكلّ/الجزء

وهذه من علاقات المجاز المرسل المعهودة في البلاغة الكلاسيكية، كما لا يخفى.

إنّ مقترح نظرية الوجوه يتجاوز إطار تحليل الأمثلة المتّخذة في نقطة الانطلاق، إلى المصادرة على صيغة جديدة لدراسة تعدّد المعنى وعلى وجوه مفهوم عامّ حيث تلوح طرافتها في استقلالية الوجوه والمعنى الواحد وفي السمة الموحّدة للكلّ المفهوميّ في آن. فإذا تحقّقنا أنّها مؤسّسة، فإنّ مشهد علم الدلالة المعجميّ سيتغيّر بشكل واضح، كما ستتغيّر طريقة معالجة بعض التنويعات التأويلية أيضاً. وخصوصاً أنّ الجزء الدلالي سيتدخّل في بعض المجالات كالانزلاق أو الانتقال المرجعيّ إذ أصبح جارياً منذ ننبرغ (G.Nunberg,1978) أمرُ إرجاع النفوذ "التأويليّ" إلى مبادئ تداولية عامّة لا إلى بنى دلالية. فضلاً عن تدخّل البعد العِرفانيّ بما أنّ الوجوه مُقدَّمة "بشكل دائم في المعجم الذهنيّ" (كروز، ١٩٩٦، ص٩٥)[٦٥]. فالوجوه تشكّل أجزاء مستقلّة نسبياً عن المفهوم الذي تعقده المُفردة المعجمية، باعتبار أنّ الدلالات – وهي إحدى المبادئ الأساسية في علم الدلالة العِرْفانيّ – كيانات ذهنية. فمن المفيد أن نتبيّن عن كثب كيف تقدّم هذه "الفصيلة" الجديدة من الكيانات الدلالية نفسها.

أ – بعض الصعوبات:

بيّن كلايبار أنّ معايير تحديد الوجوه بالنسبة إلى الوحدات المعجمية ليست صالحةً في كلّ الأحوال، إذ إن إضافة توكيد للوحدة المعجمية، قد يُوقع في اللغو:

١٥/ لا أهتمّ بالطباعة أو التسفير، بل الرواية نفسها هي التي تهمّني.

١٦/ لا أهتمّ بالمحتوى/بالقصّة، بل الرواية نفسها هي التي تهمّني.

فالسمة الرابعة للاستقلال لا توجد مع رواية بما أنّ كلّا من الوجهيْن[المجلّد] و[النصّ] لا يشتغل بسهولة. فمن جهة لا تنطبق النعوت التي تتبع الوجه[مجلّد] للكتاب، على رواية:

١٧/أ– كتاب أحمر/ممزّق/متّسخ[مجلّد]

ب– رواية حمراء/ممزّقة /متّسخة[مجلّد]

ومن جهة أخرى، وهذا أمر حاسم، لا يوجد غموض بالنسبة إلى تأويل٨/:

٨/ كتاب جديد = (i) [مجلّد] جديد

(ii) [نصّ] جديد

ولكن لا نتوفّر على قراءة مزدوجة في المثال ١٩/:

١٨/ رواية جديدة = (i)؟[مجلّد] جديد

(ii) [نصّ] جديد

ولا تبدو السمتان الأوليان "للاستقلالية" مفيدتين هما الأخريان ولكن لأسباب مختلفة. يمكن الاحتفاظ بالسمة الأولى بالنسبة إلى رواية مُسبقاً، من جهة كوننا يمكن أن نقدّر في الوقت نفسه صورةً طرازيةً لشكل الرواية(كتاب–شيء ذو غلاف مُعنوَن وعليه اسم المؤلّف والناشر وإشارة تحت العنوان تبيّن أنّها رواية) وطرازاً لوجه[النصّ] (بمعنى ما تمثّله الرواية الطرازية لنا). ونلاحظ مع ذلك أنّ طراز الوجه [مجلّد] ليس واضحاً بقدر وضوح وجه [النصّ] وأنّه ليس بمجرّد كتابة كلمة رواية تحت العنوان، ينفصل طراز [المجلّد] عن سائر طُرُز الكتب [المجلّدات]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى كتاب، فليس بديهياً وجود طرازيْن يوافقان كلّ وجه من وجوه الكتاب، كما يظنّ ذلك كروز. والوضعية هي نقيض وضعية الرواية. إنّ طراز الوجه [نصّ] غير مُقنع تمام الإقناع بالنسبة إلى كتاب في حين أنّ طراز الوجه [مجلّد] واضحٌ. ممّا يعني أنّنا لا يمكن أن نمحّض الثقة في المعيار الأوّل لتعرّف الوجوه. وقد يدلّ ذلك أيضاً على أنّه من الأفضل – من زاوية نظر عِرفانية – الحديثُ عن طراز واحد للكتاب كما للرواية ومن ثمّة الذهاب إلى عكس التفريق الطرازيّ للمفهوم المتّصل بهذين المفردتيْن.

أمّا السمة الثانية، وهي التي تقدّم الصلات الدلالية الخاصّة التي يمكن لكلّ وجه دلاليّ أن يعقدها، فليست دقيقة لسبب آخر بعيد عن المفردة المعجميّة رواية أو كتاب. ولا تتعلّق هذه الخاصية مباشرة بكتاب أو برواية، بل هي تتعلّق بالوحدات المعجمية نصّ ومجلّد أو جزء. فإذا كانت القصيدة مثلاً، مُتضَمَّنة (hyponyme) في

اللفظ الذي يُستعمل في تسمية الوجه[نصّ] وليست متضمَّنة في اللفظ الذي يُستعمل في تسمية الوجه [مجلّد]، فإنّ ذلك لا يدلّ في شيء على وجود الوجوه الدلالية واستقلالها بالنسبة إلى المفهوم المتصل بكتاب أو برواية، ولكنّ القصيدة تسجّل ببساطة إفادة علاقة التضمُّن (inclusion) (متضمِّن hyperonyme ومتضمَّن hyponyme) أو عدم إفادتهما:

١٩/أ- القصيدةُ نصٌّ.

ب-؟ القصيدة جزء/مجلّدٌ.

والنتيجة أنّ رواية لا تمثّل مفهوماً عامّاً يتركّب من وجهين مستقلّيْن نسبيّاً هما[المجلّد] و[النصّ]. والحاصل أنّ بعض الأمثلة تُبيّن قصور مفهوم الوجوه الدلالية عن تبيّن ضروب "الانزلاق المرجعيّ" كما في المثاليْن:

٢٠/أ- إنّها رواية تقع في ٣٠٠صفحة[مجلّد]

ب - إنها رواية ضخمة ذات تصاوير كثيرة ملوّنة[المجلّد]

ج - لقد سفّرْتُ روايتيْن لحنّا مينه أمسِ[المجلّد]

٢١/أ - إنها رواية كثيفةٌ عسيرة على الفهم[النصّ]

ب - كتب زيدٌ روايةً[النصّ]

ج - تحكي هذه الرواية قصّة الطوارق[النصّ]

ويمكن أن نركن إلى مهرب يتمثّل في الإقرار بتوليد الخطاب للوجوه. فقد ميّز كروز(١٩٩٦:٩٥) بين الوجوه "المضبوطة أي تلك الممثّلة" بشكل مستمرّ في المعجم الذهنيّ والوجوه التي تفتقر إلى أيّ تمثيل دائم ولكنها نتاج مسار توليديّ يفرزه سياق مخصوص، وقد جاء هذا التمييز لتجاوز الصعوبة التي تشكّلها الوحدات المعجمية التي لا تستجيب لمعاييرَ تبيّن الوجوه ولكنّها تمثّل مع ذلك - تنويعاً خطابياً للوجوه. فالرواية لا تحمل سوى وجه واحد هو [النصّ] ولكن يمكنها أن تُستعمل للدلالة على شيء مادّيّ، في استعمالات مثل ٢١/؛ وذلك لأنّ "الوجه المادّيّ تَوَلَّدَ من

أجل تلك الغاية تحت تأثير السياق"(كروز٩٦؛ ١٩٩٦). وهذه الإضافة لا تنقذ الأشياء إلّا في الظاهر، فالأمر يتعلّق بحلّ من أجل غاية معيّنة ولا يسمح بتجنّب الاستنتاج المذكور أعلاه. فإذا استطعنا تفسير تأويل مرجعيّ للوجه بكونه إفرازاً سياقياً، فلا شيء يمنع من التفكير أنّ كلّ تأويلات الوجه يمكن تفسيرها على ذلك النحو، دون أن تكون لنا حاجة إذن إلى المصادرة على نوع جديد من الكيانات الدلالية.

ب – كم يوجد من وجه؟

ثمّة حاجز آخر يعترض أطروحة الوجوه الدلالية: إذ ما عدد الوجوه المفيدة بالنسبة إلى مفردة معجمية؟ وما درجة عموميتها؟ إنّ الأمثلة المعروضة أعلاه تُوحي إلى القارئ بأنّ عدد الوجوه المفيدة بالنسبة إلى مفردة معجمية ينحصر في اثنين أو ثلاثة، وأنّها يمكن أن تُصنَّف إلى مقولات دلالية عامّة جدّا نحو: مجرّد/محسوس/حيّ/بشريّ. فبالنسبة إلى كتاب، كما يلاحظ ذلك كروز، وجه[النصّ] مجرّدٌ في حين أنّ وجه [المجلّد] محسوس، أمّا بالنسبة إلى بنك فإنّ الوجه [البناية] محسوس، والوجه [الموظّفون] بشريّ والوجه [المؤسّسة] مجرّد، أمّا بالنسبة إلى أمّ فإنّ الوجه [التي تلد] فهو حيّ/بيولوجيّ أمّا الوجه [المرضعة] فهو بشريّ/اجتماعيّ. إنّ هذا التحديد المزدوج لعدد الوجوه بالنسبة إلى المفردات وللسمة الأنطولوجية العامّة للمَقُولات التي تنتمي إليها، هو أمر ضروريّ لضمان وضعية صالحة للوجوه. فلو كانت الوجوه كثيرة جدّاً وذات سمة دلالية أو مرجعية شديدة التنوّع، لفقدت وضعيتها كياناً دلالياً مخصوصاً، لتلتحق بصفّ المكوّنات الدلالية الأخرى. والسؤال الأساسيّ، هو إذن أكان مثل هذا التحديد مُعلَّلاً أم لا؟

إذا ما اتّكلنا على التنويعات المرجعية الخطابية، تبيّن لنا أنّ التحديد غير معلّل، لأنّنا متى تبنَّيْنا نظرةً ذرّيّةً للإحالة نحو ما فعله كايزر(D.Kayser,1987)، فإنّنا نجد أنّ كلمة مثل كتاب لا تعطينا فقط تنويعات عامّة مثل [نصّ] مجرّد/[مجلّد] محسوس. إنّها تعدّديةٌ للمراجع الممكنة يمكن أن يُحيل الكتاب عليها، كما تبيِّنُه الأمثلة التالية لكايزر(٣٨ : ١٩٨٧):

٢٢/أ – ذهب زيد إلى الريف لكتابة كتاب.

ب – لقد أثّر هذا الكتاب في الثوريين، ثورة١٧٨٩.

ج – مثّل هذا الكتاب فشلاً ذريعاً للناشر.

إذ يُحيل الكتاب – بالترتيب– على شيء (مخطوط، قرص،إلخ.) وعلى أفكار محتواة في هذا الكتاب وعلى تسويق الكتاب والاتّجار فيه. بعبارة أخرى، فإذا توخّيْنا معيار إبراز الوجوه أي أن يتنوّع التأويل بفعل تغيير المسند (prédicat) أو السياق (contexte)، فإنّه لا توجد حدود لعدد الوجوه وللأصناف الدلالية للوجوه. والوضعية نفسها نجدها في قواعد التفريع في النحو التوليدي إذ يبدو عدد السمات محدوداً في البداية وتحظى السمة العامّة بمردود وفير، ولكننا نلاحظ عدم وجود حدود نقف عندها، كما أنّ تحليل المفردات التوليفي يجلب سمات تتعدّد شيئاً فشيئاً وتنحو نحو الخصوصية. فنحن لا نستطيع تفادي تكاثر الوجوه متى قبلنا تكاثر المراجع. وبناءً عليه، فإنّ إفادتها تذوب في خضمّ هذه الوفرة (prolifération). والوجوه التي تُوضع درجة عموميتها جانباً، هي وجوه لا تتميّز عن سمات دلالية أخرى هي أقلّ تجريداً من الوحدات المعجمية(les lexèmes).

ومع ذلك، فإنّنا نرى ما يمكن أن يجعلنا نتبيّن أنّ هذه السمات هي ذات وضع مخصوص يُعلِّل حديثنا عن الوجه الدلالي. إنّها خاصية التعميم: لمّا كانت تلك السمات تنطبق على عدد كبير من المفردات المعجمية وكانت المفردات المعجمية لا تمثّل في العادة إلّا سمة واحدةً، فإنّ الاتجاه ينحو نحو إضفاء وضع دلاليّ مخصوص للسمات، مستقلّ من بعض الوجوه، متى وجدنا أنفسنا إزاء مفردة معجمية تقدّم سمات كثيرة. وهو اتجاه يُقوّيه تأثير المسانيد التي لا تختار غالباً إلّا إحدى تلك السمات، وهو ما تُذكّرنا به قواعد التفريع التي تقوم بالانتقاء.

وثمّة أيضاً خاصّيّةُ التعميم وكونُ المراجع تنقسم في العادة بحسب تلك الأصناف الأنطولوجية التي تجعل الانتقال من "وجه" إلى آخر بالنسبة إلى مفردة واحدة معتبَراً بوصفه تغيّراً في المرجع. وههنا نشرع في النقطة النقدية الثالثة التي

تتصل – هذه المرّة – مباشرة بمعالجة تنوّع تأويليّ للمثالين١/و٢/، وليست هذه النقطة النقدية متوجّهة إذن ضدّ الوجوه الدلالية إلّا لأنّ هذه الوجوه تمثّل الوسيلة التي اختارها كروز لوصف الظاهرة التأويلية بهمّة ونشاط في المثالين ١/ و٢/. وعلى الرغم من أنّ الحلّ الذي اقترحه كروز للمشكل الذي طرحه المثالان ١/و٢/ هو حلّ دلاليّ، فإنّه تبنّى مع ذلك أطروحة تغيّر المرجع من ١/ إلى٢/. إنّ المكوّن الدلالي إنمّا يخوّل لنا تفسير كون المركّب الاسميّ المحتوي على الاسم كتاب يدلّ على الكتاب شيئاً مادّياً في ١/ ويدلّ على الكتاب شيئاً مجرّداً في ٢/ وذلك بواسطة انحراف الوجوه (biais). وإنّ تفسيره تصدق عليه للوهلة الأولى– النقاط النقدية التي توجّهنا بها إلى القائلين بتنويع المرجع.

ج – نحو مخرج آخر:

لن نعيد عرْض الحجج المضادّة التي أمكننا صياغتها ضدّ مثل هذه الأطروحة ولكن حسبنا أن نبيّن انطلاقاً من بعض المعطيات المنتسبة إلى كتاب وإلى رواية، فيمَ يُسعفنا افتراضنا عن المجاز المُرسل المُدمَج (métonymie intégrée) بتفسير أكثر كفايةً من تفاسير كروز وبوستيفسكي (J.Pustejovsky).

ولْنذكّر بدايةً بتحليلنا للأمثلة ١/و٢/ و٢١/و٢٢/. إنّ موقفنا واضح: لا يوجد تغيّر في المرجع ولا عدم تماثُل مرجعيّ (dissimilation) من ١/إلى٢/ أو من٢١/ إلى ٢٢/. ففي كلّ مرّة يحيل كتاب ورواية على المَقُولة المرجعية نفسها. والحقّ أنّ المُسنَد لا يُنشّط إلّا منطقة (اُنظر لانغاكير R.W.Langacker, 1984 & 1987، واُنظر ما يأتي من بحث في الفصل السادس من هذا الكتاب) أي لا يُفعّل إلّا جزءاً من المرجع العامّ، بما يفسّر الأثر التأويليّ الذي سيلاحظه كلّ المعلّقين، ولكنّه لا يكفي لزحلقة الإحالة؛ ذلك أنّ المصادرة ٢٤/– وهي النقطة الأساسية في افتراضنا وهي التي تتأسّس عليها التحاليل القائلة بحصول تغيّر مرجعيّ– هي مصادرةٌ خاطئة:

٢٣/ إذا أبرز مُسنَدٌ س أو سياق مخصوصٌ جزءاً من كيانٍ س، فإنّ ذلك الجزء يصبح المسند إليه الحقيقي، أي مرجع العلاقة الإسنادية س ص. وبعبارة أخرى، فإنّ إثباتا س ص لا يتعلّق بـ س إلّا إذا كان س كاملاً هو الذي يحدّد ص.

إنّ المسند يمكن أن يكون صادراً عن كيان فرديّ أو عن مجموعة من الأفراد – كما بيّنّا ذلك مرّات عدّة – دون أن تُرْضيَ كلّ أجزائه أو كلّ أعضائه ذلك المسنَد بالضرورة. إنّ "جزءاً" من المرجع مفرداً أو جماعياً يسمح بإثبات المرجع كلّه(في عموميته) وفق شروط سنفصّل القول فيها في الحين، وذلك بفضل ما أسميناه مبدأ المجاز المرسل المُدمَج:

٢٤/ بعض الخصائص التي تسم بعض الجزاء، يمكن لها أن تسم الكلّ.

إنّ ما يسمح بالمرور من الجزء إلى الكلّ، هو كون الخصائص المعنيّة بالأمر، تكون بشكل أو بآخر بارزةً أو صالحةً بالنسبة إلى الكلّ. وبعبارة أخرى، أن تنعكس الخصائص على المرجع المُتَبَيَّن في عموميته. وأن تكون هذه الأسباب التي تجعل المرجع العامّ هو المختار بوصفه مسنداً إليه وليس الجزء فحسب هو الذي يحدّد المسند بشكل أضْيَق أو أكثر مباشرةً:

هكذا فإذا كان لنا المثالان:

٢٥/ يزن زيد ١٠٠كيلوغرام.

٢٦/ زيد ذكيّ.

لا حاجة لنا إلى تغيير المرجع مع تغيير المسند: وإن لم ينطبقْ إلّا على وجه لزيد، فإنّ الجزءَ المعنيّ والمسند الذي ينطبق عليه، يبدُوان بارزيْن بالنسبة إلى الفرد كلّه.

فالحلّ الذي نقترحه يخوّل لنا الحديث عن وجه وعن مفهوم عامّ في آن، ولكن تلك الوجوه لا يُنظر لها بوصفها مكوّنات دلالية مستقلّة، تُحدث تغييرات في المراجع إذا ما نُشّطت. إنّها وجوه لمرجع مُعتبَر بوصفه كلّيّة عامّة، يمكن أن ينطبق عليها هذا المرجع أو ذاك دون أن يكون ثمّة مع ذلك تفكيكٌ(déconstruction) للمرجع (أو نقلٌ مرجعيّ).

كما يتميّز الحلّ الذي نقترحه، بتفسير كون الرواية لا تقبل كلّ المسانيد "المادّية" التي يقبلها الكتاب، وتحديداً لِمَ لا نجد إلى جانب:

٢٧/ رواية ضخمة/ رواية سميكة/ رواية تقع في ٣٠٠صفحة/ رواية ذات تصاوير كثيرة.

لا نجد:

١٧/ب-؟ رواية حمراء/ ممزّقة/ متّسخة.

والسبب ليس قضية وجوه بشكل مباشر بل يتعلّق الأمر بارتفاع تراتبيّ ومن ثمّة فهي مسألة بُرُوز (saillance): رواية هي متضمّنة في كتاب، وتدقيقاً هي اسم يقع تحت اللفظ القاعديّ كتاب. بهذا المعنى، توجد قيمة تمييزية أو تقابلية (فيارزبيكا A.Wierzbicka,1985,) بالنسبة إلى سائر الأسماء التي تقع ضمن فئة كتاب. ويهتمّ نولكه (H.N?lke,1994:102) بهذه القيمة تحت مُسمّى تبئير المعانم المخصوصة :(focalisation des sèmes spécifiques) "كلّما كان مَعْنَمٌ مّا مخصوصاً، كان أنزع إلى أن يكون مُبَأَّراً، ولا يحصل التبئير في جميع الأحوال إلّا للمعانم الأكثر خصوصيةً". فبالنسبة إلى رواية، لا يتعلّق الأمر بكتاب/شيء مادّيّ مختلف(٦٦): فالتمييز يتمّ أوّلاً وقبل كلّ شيء على أساس نصّيّ، بشكل يجعلنا نشترط في المسند "المادّيّ" المتعلّق برواية لكيْ يُقبل وفقاً لمبدأ المجاز المرسل المدمج الذي اقترحناه، نشترط فيه أن يكون صالحاً للكلّ أو أن يرتدّ إلى الكلّ؛ أي أن ينطبق المسند على الجزء النّصّيّ الخاصّ برواية.

وهذا يُفهم بسهولة مع سميكة، ضخمة، تقع في ثلاثمائة صفحة وحتّى مع ذات تصاوير كثيرة، ذلك أنّ تحديد حجم الكتاب - الشيء يبدو مُفيداً بالنسبة إلى النصّ أيضاً: فالتوسعات (expansions) سميكة، ضخمة، تقع في ثلاثمائة صفحة، توفّر لنا معلومات عن طول الحكاية المرويّة وحضور التصاوير الملوّنة مفيد أيضاً بالنسبة إلى النصّ؛ إذ يحدّد أنّ القراءة تتخللها (أو "تُحلّيها") تصاوير، وهذه التصاوير لها علاقة ما بالمحتوى. ولا حاجة مطلقاً إلى توليد وجوه [مجلّد] لهذا

الغرض. فإذا لم ينطبق الأمر على حمراء، ومتّسخة وممزّقة، فلأنّ كون الغلاف أحمر أو كون الصفحات (أو حتّى الغلاف) متّسخة أو ممزّقة، فإنّ ذلك كلّه لا ينعكس على المحتوى المجرّد، أي إنّه لا ينعكس على النّصّ.

ثمّة عناصر أخرى ينبغي أخذ سمة المركّب الاسميّ المخصوصة أو عدم أخذها بعين الاعتبار وكذلك بَنْيَنَة (structuration) المفاهيم "الخاصّة" (مثل مفاهيم كتاب ورواية التي يمكن أن نقرّبها إلى حدّ ما بمفاهيم سيّارة)، وهي عناصر قد اقتصرنا على الإشارة إلى تعقّد تنظيمها، إلخ. ونقرّ بذنبنا أنّنا لم نقترح تعريفاً أكملَ لكتاب ورواية، كما كان ينبغي علينا فعله(٦٧).

خاتمة الباب الأول

تبدو مداخل دراسة المشتركة كثيرة ومتشعبة، بعضها يتخذ منطلقات فلسفية والبعض الآخر يتناولها من منطلق لغويّ، فضلاً عما لاحظناه من تفاوت العناية بهذا المبحث ضمن المنظور التراثي من جهة، وعند الدارسين المحدثين من جهة أخرى؛ فقد راوحت آراء الدارسين بين الإقرار بوجوده وبين إنكاره، ومنهم مَن أقرّ بوجوده وحاول محاصرته كيلا تحول كثافة حضور المشترك دون صفاء الحدود بين أقسام اللغة، من ناحية ودون شفافية العلاقة بين الألفاظ والمعاني، من ناحية أخرى. كما وقفنا على نظرات فحصت المشترك من زاوية توظيفه في معالجة اللغة الطبيعية معالجة آلية...، وأمام هذا التنوع وذلك التفاوت، في النظر إلى مبحث المشترك، ارتأينا أن نباشر في الباب الثاني مقاربة المشترك من زاوية مخصوصة تتمثل في البحث عن المشترك ضمن باب أقسام الكلام.

الباب الثاني
المشترك بين أقسام الكلام

تمهيد:

إنّ دراسة الاشتراك بحسب أقسام الكلام دراسة شائقة؛ ذلك أن الاختلاف النوعيّ بين الاسم والفعل والحرف يجعل مجرد انطباق مفهوم الاشتراك على كلّ قسم منها بحاجة إلى مزيد التوضيح؛ ذلك أنّ الاشتراك في مقولة الاسم لا يعالج بالطريقة نفسها التي يُعالج بها الاشتراك بالنسبة إلى مقولة الفعل وكذا الأمر بالنسبة إلى مقولة الحرف. فإذا كان الاشتراك بالنسبة إلى الأسماء أمراً قد يلتبس بالجناس، كما مرّ بنا فيما سبق، فإنّ هذا الضرب من الالتباس لا نقف عليه عند معالجة الاشتراك في الحروف، فعدم اعتبار الحرف [أو قل فئة كبيرة من الحروف، على وجه الدقة] مفردة معجمية، قد قلّص من جهات الاشتراك المعجميّ التي نتطرّق إليها عند النظر في الاشتراك بالنسبة إلى الأسماء، في حين أنّنا نجد الحروف تقبل ضرباً من الاشتراك بديهياً، خاصة إذا نظرنا إلى ناحية البناء فيها؛ إذ تحيل الحروف المبنية على اشتراك دلاليّ مهمّ، من ذلك اختلاف دلالات حروف الجرّ(٦٨).

لذلك فمن غير المنطقيّ أن تُوضع أقسام الكلام على قدم المساواة عند دراستها من زاوية الاشتراك. إذ يوجد ضرب من الاشتراك يمكن أن نقول إنه "طبيعيّ" يتعلّق بطبيعة العنصر اللغويّ، ونعني تحديداً هنا الحرف؛ لأنّه لا يستقلّ بما صدق(٦٩) ولا دلالة له خارج السياق، إذ هو مكوّن لغويّ خالص لا يُحيل على مرجع في العالم، وما وجوده في اللغة إلّا لتوصيل الأسماء بالأسماء أو الأفعال بالأسماء أو الأسماء بالأفعال؛ والمصطلح المستعمل في هذا السياق هو التعلّق أو التعليق(٧٠).

ولسنا في مقام الحديث عن الرابط (copule)(٧١)وهو ما يربط بين المسند إليه والمسند، فهو رابط إجباريّ في بعض العائلات من اللغات، اختياريّ في بعضها الآخر، فأنت تقول في الفرنسية:

- Jean est beau.

وفي الإنكليزية:

- John is handsome.

ولكنك تقول في العربية:

- زيد وسيم.

ففي الفرنسية والإنكليزية يُعدّ وجود الرابط ضرورياً، أمّا في اللسان العربيّ، فحضور الرابط ليس ضرورياً، إلّا عند خشية الالتباس، فيؤتى بضمير الفصل بين المسند إليه (المبتدأ) والمسند (الخبر)، مثال ذلك:

- الشريعة هي الحلّ.

إذ في انعدام ضمير الفصل (الرابط) قد تحمل العبارة على النعتية ومن ثمّ قد يُلغى الإسناد على الرغم من أنّ قرينة الرتبة تجعل الكلمة الأولى (الشريعة) مبتدأ والكلمة الثانية (الحلّ) خبراً، وذلك على غرار الحديث الشريف[٧٢]:

- الدينُ النصيحةُ.

وقد درجت الدراسات الأكاديمية لظاهرة المشترك على الاهتمام بقسم من أقسام الكلام؛ فغيوم جاكيه اهتمّ بالمشترك الفعليّ وأبرز أنّ مناويل كثيرة اهتمت بوصف هذا الضرب من المشترك. من ذلك أنّ بوستويفسكي وبوزا (Pustejovsky & Busa) (١٩٩٥) يتحدثان عن المشترك الفعلي بالنسبة إلى العلاقات بين مختلف التحققات النحوية لفعل واحد، نحو البناء السببيّ في قوله:

- L'eau a rompu la digue.
- (حطّم الماء السدّ)

والبناء غير السببيّ كما في قوله:

- La digue a rompu.
- (تحطّم السدّ)[٧٣]

ويقترح كوبستيك وبرسكو (١٩٩٥)(Copestake & Briscoe) تفريقاً بين الاشتراك البنائيّ واتساع المعنى، فالاشتراك البنائيّ تعديل للمعنى يقتضيه السياق (وهو ما يسميه بوستويفسكي التكوّن الموازي)، في حين أنّ توسّع المعنى هو المسار المعجميّ الذي خلق معاني مشتقّة انطلاقاً من معنى أوّليّ[٧٤].

وقد تمّ – بحسب جاكيه – توضيح تفرّد المشترك الفعليّ مبكّراً، فهذا مارتان (Martin:1979) يشرح ذلك قائلا: "إذا تعلق الأمر بفعل، فإنّ المسألة تزداد تعقداً بشكل لافت. وهذا يعود في قسم كبير منه إلى الطبيعة المزدوجة للمشترك الفعليّ: إذ يمكن أن يطال المشتركُ الفعلَ، في الواقع [...] من جهة السيمم (sémème)[٧٥] وكذلك من جهة العوامل. فالأول يسمى مشتركاً خارجياً والثاني مشتركاً داخلياً. فإذا كان الأول قريباً من المشترك الاسميّ، فإنّ الثاني يربط الصلة بين الفعل والصفة، بل يقدم حتى سمات يبدو في الظاهر أنها لا تنتمي إلى الفعل".[٧٦]

١ - المشترك الاسميّ

لمّا كان الاسم أكثر أقسام الكلام حضوراً، فقد نال نصيب الأسد من دراسة جانب المشترك فيه، ولعلّ أبرز دليل على هذه العناية بالاسم في دراسة المشترك، أنّ المثال المتداول في تعريف المشترك هو "العين". ولكن لم يكن الاهتمام بالاسم المشترك، من زاوية نظر تقارن بينه وبين قسيميه الفعل والحرف، بل باعتباره ممثلاً فحسب لظاهرة المشترك، أو قل هو طراز لها. ولعلّ من أسباب العناية بالاسم في مبحث المشترك، زيادة على اعتباره أفضل تمثيلاً والحرف – وفق المنظور التقليديّ الحدسيّ – أنه يمثّل مهاداً معجمياً مناسباً لدراسة بعض الظواهر البلاغية كالتورية والاستخدام. فهذان الأسلوبان يقومان على توفّر الكلمة على معنيين مختلفين[٧٧]، ويأتي الاستعمال البلاغيّ والسياق القوليّ ليرشح إحدى الدلالتين دون الأخرى، في التورية، وليدلّ على المعنيين كليهما في الاستخدام[٧٨]. وهنا لا بد لنا من أن نلاحظ أنّ البلاغيين لا يتحدثون عن مصطلح المشترك في سياق التطرق إلى الأساليب البلاغية. وهذا يمكن تفسيره بأنّ المشترك ظاهرة معجمية صرف عندهم، أو بأنّ الاشتراك لا تتصف به الكلمة التي تحتوي فقط على معنيين اثنين مختلفين، وهو شرط التورية والاستخدام.

٢ - المشترك الفعليّ
مقاربة تطبيقية

تلحّ كثير من الدراسات التوليدية والعرفانية التي اهتمّت بمسألة المشترك[٧٩] على أنّ الفعل يمثّل مركز ثقل في مَنْوَلَة (modélisation) المشترك، إذ يرى كريم شيبوت أنّ مَنْوَلة المشترك تقوم أساساً على المقولة الفعلية[٨٠]. وتشير فرنسواز غايرال وباتريك سانت ديزيي إلى قلّة الدراسات التي تهتمّ بالمشترك الفعليّ على الرغم من أنّ الفعل غالباً ما يُعتبر قائماً بدور مخصوص في مجرى الإنشاء الدلاليّ عنصراً منظّماً ومحوريّاً في القضية، يفرض بعض القيود على سائر عناصر الملفوظ[٨١]. ونجد دراسات تتناول الفعل وفق منهج إجرائيّ يتولّى رصد فعل بعينه نحو ما فعله غيّوم جاكيه[٨٢] مع فعل (لعب) وجورج كلايبار مع فعل (شرع)[٨٣] وفرانسواز غايرال وباتريك سانت ديزيي مع فعل (قطع)[٨٤].

ويمكن للباحث في مسألة المشترك الفعليّ أن يستفيد من هذه النماذج التطبيقية، وبخاصّة أنّها وإن استهدفت رصد فعل بعينه في لسان بعينه، فإنّها مع ذلك تصلح لأن تُتّخذ محاور للرصد والاستثمار في مجال اللسان العربيّ. ولعلّ عرْض هذه النماذج الثلاثة يساعدنا على اتّخاذ موقف وتعديل رؤية أكثر علميّة في خصوص مبحث المشترك الفعليّ.

١/ فعل قطع: منوال المحاور الدلالية:

يعتمد الباحثان فرانسواز غايرال وباتريك سانت ديزيي مصطلح أقطاب أو محاور دلالية (pôles) مكان الحديث عن المعاني ويعلّلان هذا الاختيار بأنّ مصطلح المعنى في نظرهما يوحي بفصل بحت وكونيّ في حين أنّ القطب أو المحور الدلاليّ يمكن فهمه باعتباره "نزوعاً"، ونقطة جذب قادرة على جذب مجموعة من الاستعمالات إليها.

وتندرج أربعة أقطاب دلالية ضمن تحليل الفعل (قطع):

فمحور الجذب الأوّل يشمل الحالة التي يكون فيها الفعل (قطع) دالاًّ على إيقاف مسار متواصل ويجمع مختلف الاستعمالات التالية: قطع المحرّك، قطع جهاز التدفئة، الكلامَ، المحادثةَ، الصوتَ، المذياعَ، برنامجاً، شريطاً، الغازَ، الكهرباءَ، الماءَ، النورَ، التيارَ الكهربائيَّ، المِبرادَ، المساعدةَ، التموينَ، المالَ، القروضَ، المساعداتِ، التشجيعَ، الحُمَّى، الجوعَ، الشهيّةَ، الرغبةَ، النفَسَ...،

ويتّصل **المحور الثاني** بالحالات التي يُفهم فيها الفعل (قطع) بوصفه دالاًّ بدايةً على فصل ماديّ يشمل على سبيل المثال: قطَع الخبزَ، السُّجُق، قُرص الحلوى، الرأسَ، الإصبعَ، الفستانَ، الخطَّ، القمحَ، الحقلَ...،

والملاحظ أنّ الاستعمالات المندرجة ضمن المحور الأوّل من صنف "قطع س" تشترك في أنّه يمكن استنتاج أنّ س أو شيئاً ما (مسار متواصل) متّصلاً بس قد توقّف وهي تؤدّي إلى استنتاجات في المجال الزمنيّ.

أمّا الاستنتاجات التي تسمح بها الاستعمالات المندرجة ضمن المحور الثاني، فتتعلّق بالمجال المكانيّ أو الماديّ مع فكرة الفصل المستنتجة من القطع.

ويجب بعد ذلك تقسيم المحور الثاني تقسيماً فرعيّاً باعتبار طبيعة الفصل (واقعيّ/مجازيّ) ودرجة تَمْدِيَة[٨٥] القطْع، بحيث أنّ الشيء يُقسَم إلى قسميْن منفصليْن على الأقلّ، أو أنّه يتعرّض إلى إتلاف لا يؤدّي إلى فصل تامّ (قطع الإصبعَ: كشطَه).

ونحصل عبر تقسيمات فرعيّة متتالية على المعاني الفرعية التالية وهي المندرجة ضمن المحور الثاني:

١ – استعمال مباشر: تقسيم شيء متجانس أو غير متجانس إلى عدّة أجزاء (أي بأجزاء قابلة للتعيين): قطعَ قُرص الحلوى، الرأسَ.

٢ – جرَح: قطع الخدَّ، أي حصول حزّة في الشيء، إذ يوجد إفساد دون فصْل.

٣ - عزَل: قطع أحدَهم عن أصدقائه، ويمكن تحليل الفصْل باعتباره استعارةً من المجال المادّيّ نحو المجال النفسيّ أو التواصليّ.

٤ - صغّر، أنقص: قطع نصّاً، برنامجاً، شريطاً(غامض)، ميزانيةً، فنحن ننزع جزءاً، غير أساسيّ تقريباً ويبقى الكلّ موجوداً. ويتّصل هذا المحور الفرعيّ بالمحور الأصليّ عبر فكرة بتْر [أو خسارة] جزء.

٥ - اجتاز: فصْل مكان، وهو قريب من المعنى الفرعيّ الأوّل. وهنا ليس القطع حقيقيّاً (أو يبقى سطحيّاً جدّاً) ولكنّه ذو بعد استعاريّ يمكن أن يسعه الإدراك: الطريق يقطع الغابةَ.

يمكن أن يتّصل هذا المعنى بحالة عبر انزلاق مظهريّ، حيث يفقد فعل التحويل سمتَه الفاعلة كيلا يحافظ سوى على الحال الناتجة. وهذا انزلاق تقليديّ لأفعال الحركة كما في: يمرّ الطريق بممرّ جبليّ، يُحاذي الطريقُ النهرَ...

٦ - عضَّ: قطْع استعاريّ، وهو قريب من المعنى الفرعيّ الثاني، يرتبط بالسمة الحيوية أو القاطعة (الاستعارية أيضاً) للشيء: قطَعَ البَرْدُ البشَرةَ، كما لو أنّ البرْد يحُزُّ البشَرةَ حزّاً.

وكما رأينا، فإنّ الأدوات التي قد تُستعمل لإنجاز عمل القطع ضعيفةُ الحضور معياراً مميّزاً بل إنّ الطبيعة الدلالية للمعمولات والعناصر السياقية والاستدلالية هي المهمّة في تمييز هذه المعاني الفرعية. وطبيعة القطْع في ارتباطها بالشيء، مُرجَّحةٌ هي الأخرى.

ويمكن لنا أن نميّز محوريْن آخرين أقلّ أهمّية:

المحور الثالث يجمع استعمالات يكون فعل (قطع) دالّاً فيها على معنى شوّه وحطّم وحدةً بإدخال عنصر من طبيعة مختلفة، من ذلك قولهم: قطّع الماء بالخمر[٨٦]...

المحور الرابع يوافق استعمالاً مخصوصاً جدّاً ويشمل استخدامات الفعل (قطع) متعدّياً بحرف الجرّ (عن) ويعني (تجنّب). ولعلّه يمكننا اعتبار أنّ (قطع عن) مفردة (lexème) أخرى، بما أنّ حرف الجرّ تابعٌ للفعل.

وعلى الرغم ممّا يبدو سابقاً من أنّ هذه المحاور الأربعة منفصل بعضها عن بعض، فإنّنا نلاحظ بعض عناصر الالتقاء. ففي بعض الملفوظات من قبيل (أ) و(ب) لنا أن نعتبر أنّ المحوريْن الأوّل والثاني يتطابقان:

أ – قطْعُ خطوط التموين الصرْبيّة(٨٧).

ب – قطَع الفيضانُ الطريقَ.

فثمّة في الواقع، في كلتا الحالتيْن، تفسير في المحور الثاني لقطْع مكانيّ مادّيّ وتفسير في المحور الأوّل يوافق بالنسبة إلى (أ) إيقاف التموين وبالنسبة إلى(ب) إيقاف تدفّق السيارات التي يُفترض أن تسير في الطريق(٨٨).

في حالات أخرى مثل قطَع البرنامج بصفحات إشهارية، وقطَع الرحلة بزيارة إلى بعض الأصدقاء، ثمّة بُعد زمانيّ: التوقّف الوقتيّ لـ س (برنامج، رحلة) وبُعد مادّيّ: إذ أدرجنا مادّيّاً عناصر من طبيعة مختلفة، في الوقت نفسه(٨٩).

بعض الملفوظات الأخرى قد تكون غامضة حقّاً: إذ قد يكون هذا المحور أو ذاك مناسباً للتفسير بحسب السياق الذي ترد فيه الجملة أوبحسب اندراج الجملة في نصّ أكبر. من ذلك أنّ المركّب (قطْع شريط) قد يُربط بالمحور الثاني، متى نظرنا إلى الشريط من جهة كونه "شيئاً مادّيّاً" (شريط فيلم)، فيتعلّق الأمر بمعنى "حذف قطعة من الشريط بالمعنى المادّيّ للكلمة" كما في الملفوظ (ج). ويمكن أيضاً أن نلحق بالشريط حدثَ عرْضه، فنبلغ المحور الأوّل كما في الملفوظ (د):

(ج) ثمّة إفراط في الطول: يجب قطْع الشريط في المونتاج.

(د) قطَع الآلاتيُّ (machiniste) الشريطَ قبل نهايته بسبب حصول هياج شديد في قاعة العرْض.

وينبغي بعد تحديد هذه المحاور والأقطاب الرئيسة والفرعية أن نعيّن سماتها الدلالية ونبيّن تقييد كلّ منها للمعمولات ونضبط الاستعارات والمجازات المرسلة والكنايات التي يمكن أن تنشأ فيها. كما يجب أن تكون لنا من جهة أخرى وسائل لتحديد معنى المسند إليه في جملة ما انطلاقاً من خصائص معمولاته الدلالية. وإنّ

التجارب التي قمنا بها على أفعال مختلفة، بيّنت أنّ تقييدات الاختيار على شكل بطاقة ثابتة، مقترَضَة من شبكة من الأنواع، مهما كانت مناسبة، فإنّها تبقى غير كافية بل غير ملائمة. وإننا بصدد القيام بعمل يبيّن كيف أنّ إثراء المعارف التي تعود إلى المداخل المعجمية، يمكن استعمالها للحصول على مجموعة من القيود أكثر ملاءمة. ولن نسترسل في تحليل هذه النقطة ههنا، فقط نُلمعُ إلى تعقّدها، ونكتفي بضرب أمثلة كي يفحص القارئ الحلول التي علينا دراستها.

ويمكن اقتراح منوال للمحور/القطب الأوّل يقوم على مفهوم التدفّق (flux):

أ – **تدفّق المال:** وذلك في حالة المعمولات التي من قبيل: القروض، الأموال، المساعدات المالية...، مع صيغة جامعة، نحو: دفع (س، ص، ط: مال).

ب – **تدفّق المعلومات:** وذلك في حالة الممولات التي من قبيل الكلام، المحادثة، البرنامج، ومجازاً المذياع، التلفاز، الهوائيّ، المِصْدح... والصيغة الجامعة نحو: قال (س، ص، ط: معلومة).

ج – **تدفّق الطاقة:** للماء، الغاز، الكهرباء، المحرّك، الضوء، الصنبور، قاطِع التيّار...،

إنّ إعادة بناء التدفّق للمحرّك هي أقلّ مباشرة بلا شكّ. واشتغال (télicité)[٩٠] المحرّك لا يدلّ على التدفّق، وعلى العكس من ذلك، فإنّنا نستدلّ بكون المحرّك يجب أن يكون مزوّداً بتدفّق من الطاقة يحوّلها إلى طاقة ميكانيكية لكيْ ينجز مهمّته.

وكي نظهر التدفّق في الاستعمالات التي من الصنف (أ)، يمكن لنا أن نرتكز على مماثلة جارية بين المال والتدفّق[٩١]. ومع ذلك، لا يمكن استعمال كلّ المفردات التي تحيل على المال مع قطع. إنّ وجهة هذا المال والمظهر المنتظم لتحويله، مهمّان جدّاً.

أمّا بالنسبة إلى الصنف (ب)، فمن الواضح أنّ التدفّق صوتيّ (أو بصريّ، أو سمعيّ بصريّ، في آن) يتركّب من معلومات يسيرة الإعادة. وعندما يولّد جهازٌ سمعيٌّ بصريٌّ هذا التدفّقَ، فإنّ مجازات من قبيل "شيء يبثّ تدفّقاً من أجل التدفّق نفسه" (مذياع، تلفاز)، تكون مجازات ممكنة. والأمر على الشاكلة عينها بالنسبة إلى الصنف (ج) إذ تُستغلّ معلوماتٌ معجميّة تتصل بالمعمولات.

ويمكن أن نصنّف المعمولات التي من قبيل (د) بوصفها مسارات ذات تكرّر إمّا أن يكون داخلياً أو أن يُحدثه استعمال الجمع.

أمّا بالنسبة إلى المعمولات التي من نحو الرغبة، الجوع، العطش، الشهيّة، الاشتهاء....، فالتدفّق أقلّ احتمالاً للقبول بشكل مباشر، بل ينبغي النظر دون شكّ في استعارة مفهوم التدفّق في مجال حسّيّ، حيث تطرح هذه الأسماء مساراً متواصلاً يوافق نقصاً ظاهراً. وقطع بالنسبة إلى هذه الحالات يعين وضع حدّ لذلك الإحساس بالنقص.

يبقى مفهوم التدفّق بحاجة إلى مزيد التدقيق، خصوصاً لينماز عن مفهوم المسار المتواصل الذي يمكن أن يكون فعلٌ مثل أوقف[٩٢][أو علّق أو رفع] أكثرَ ملاءمةً له. إنّ معالجة المعمولات المقبولة بالنسبة إلى قطع معالجة دقيقة تستوجب أيضا فحصاً أعمق لخصائص هذه التدفّقات وظائفها قصد المساعدة على تقرير ما إذا كان يمكن للفظ معيّن أن يدلّ مباشرةً أو مجازيّاً على تدفّق ما وأن يكون بذلك معمولاً مقبولاً لفعل قطع.

المحور الثاني – تبعيّات بين التمثيلات:

نبيّن في مستوى هذا المحور وجود تمثّل أجناسيّ سيتخصّص بالنسبة إلى كلّ محور فرعيّ:

١ – **قطع:** فصل ماديّاً، وهو المعنى الأقرب: ع يقطع غ، بأداة وبطريقة ذواتي تكييفات مختلفة. ع: حيّ، غ: آلة أو شيء طبيعيّ أو طبيعيّ بالأساس (خشب، خبز، معدن)، وعلى العكس من ذلك، قليلة هي الأشياء المعقّدة المصنّعة التي يمكن قطعها. بقي علينا تحديد طريقة تعريف هذه الأشياء وتخصيصها، وينبغي ألّا تكون الطريقةُ معجميّةً بالأساس.

والمجازات المرسلة الواردة هنا كثيرة جدّاً، من ذلك علاقتا الكلّيّة والجزئية (كأن يتعلّق الأمر بأداة مثل استعمال كلمة الموسى للشَّفرة).

٢ – **جرح ع وغ حيّان**، وغالباً ما يكون غ مجازيّاً ويمكن للأداة أن تصبح فاعلاً نحويّاً عبر تداوُل إعرابيّ ولكنّه لا يمثّل جزءاً من البنية المعموليّة بشكل ما قبليّ.

٣ – **فَصَلَ [فَرَّقَ]**: ع إنسان أو حدَث (قطع المرضُ "غ" لـ"ك")، غ هو إنسان (أو استعاريّاً هو حيوان أو نبات) أو مجموعة بشريّة أو بنية اجتماعيّة (الإنسان يمكن أن يكون مجازاً للمجموعات أو هكذا دواليْك)، وك مماثل لـ"غ". ومجاز استعمال المكان بالنسبة إلى البنية الاجتماعيةِ كثيرُ الوُرود.

٤ – **قَلَّصَ، أنْقَصَ**: ع: إنسان، غ: عنصر عرْفانيّ أو من قبيل تواصليّ (نصّ، عَرْض، برنامج، خطاب، إلخ.) أو أيضاً من قبيل مبلغ من المال (ميزانية، إلخ.) أو عناصر أكثر خصوصيّةً – نحو العُشب أو الشعر – التي يعسر تصنيفها ضمن مقولةٍ واحدة. وبحسب المعمول الشيء، ليس البُعد نفسه هو الذي يُقلَّص أو يُنقَص منه: ومن ثمّة ينبغي استخراج البُعد المتناوَل من البنية المعجمية للشيء، بشكل ديناميّ.

ويمكن أن تعالَج حالة "قطع الشعر"(٩٣)هنا أو ضمن الحالة (١)، وفي هذه الحالة، فإنّ كون الشعر أقصر نتيجةٌ "مُستدلٌّ عليها" وليست عنصراً دلاليّاً معجميّاً.

ها أنّنا نجد أنفسنا مجدّداً في مجال الخصائص. فالأوّليّة(٩٤) نحو تُستعمل مكان إلى لبيان سمة تدرّج العمليّة وتطوّرها.

وتُعالج الحالات الأخرى بالطريقة عينها. وقد قدّمنا هنا تمثيل الأفعال فحسب. ويُبنى تمثيل القضيّة تركيبيّاً انطلاقاً من تمثيل الفعل ومعمولات عملية باقي القسمة (٩٥) معاً في استثناءات الاختيار. وإنّ وضع(٩٦) الحقول الأقلّ تخصّصاً، يتمّ بشكل تصاعديّ رتيب. وتبقى الأوّليّاتُ الأساسيةُ ثابتةً كما تظلّ بنية التمثيل على حالها (سانت ديزيي ١٩٩٨، Saint-Dizier).

إنّ الخصائص المعجمية والمشترك، على الخصوص، هما حجر الزاوية في المعالجة الآلية للغات الطبيعية (TALN)، في معظم الأحيان. وقد أضحت الأعمال في هذا المجال

أعمقَ شيئاً فشيئاً، سواء كان ذلك في مستوى المحتوى اللسانيّ أو في مستوى الصلة بين المحلِّلين أو مُولِّدي اللغة الطبيعية. والمقاربة الحالية تقع – بمحض الاختيار – في أفق المحتوى وهو سابق لكلّ معالجة. ونرى أنّ عودةً لتحليل المعطيات المعجمية في العُمق، ضروريةٌ خاصّةً للتعبير بشكل أفضل عن قيود الاستعمال بين العامل والمعمول(ات)، ولتكييف مفهوم المعنى بشكل أحسن، ولدمج أخذ البعد الديناميّ للّغة بعين الاعتبار، وبخاصّة توليد الاستعارات والمجازات المرسلة.

حتّى وإن بدت الصلة مع المعالجة الآليّة للّغة الطبيعيّة (TALN) ضعيفةً، فإنّ ما نحتفظ به من هذا العمل هو المنهج وتنظيم التوصيفات المتّصلة بشتّى أشكال التفكير المترابطة. نبقى في حاجة إلى عمل طويل النفَس لتعريف الاستثناءات وتنظيمها مثلاً، ولإجراء هذه المقاربة على أصناف أخرى من الأفعال.

ولعلّ مقارنةً بين الاستخدامات الإسنادية للفعل قطَع وأسماء الأحداث المتّصلة به نحو قطْع، قطيعة، تقطيع، تكون مثمرةً جدّاً. وتحقيقاً لهذا المقصد، يجب أن نبدأ عملاً يتّخذ مدوّنةً مخصوصةً حيث تُدرَس الأسماء دراسةً أوفى. وهذا يسمح لنا بأن نقابل توصيفاتِنا – الموضوعةَ ما قبليّاً، مستقلّةً عن تطبيق أو عائلة من التطبيقات – بحالات وُرود مختبَرة في مجال دراسيّ مخصوص.

٢ / فعل لعب: البناء التركيبيّ:

يُعتبر المشترك الذي تتّصف به الوحدات اللسانية أحد العوائق التي تعترض التحليل الدلاليّ للنصوص خلال المعالجة الآليّة للّغة (TAL) من ذلك أنّ فعل (لعب) يختلف معناه باختلاف السياق: فـ:

يلعب على المزمار (بمعنى يعزف)

أمّا: **يلعب** مع ابنه (فيعني: يمزح معه).

ويعتبر "التأسيس الديناميّ للمعنى" إحدى المقاربات لمعالجة حالات غموض المعنى، وهو منوال اقترحه فكتوري وفوكس (١٩٩٦) (B.Victorri & C.Fuchs) إذ

نُلحق في هذا المنوال بكلّ وحدة قائمة على المشترك، فضاءً دلاليّاً، ويُعتبر معنى الوحدة في قول معطى هو نتيجة تفاعل ديناميّ مع الوحدات الأخرى الحاضرة في القول نفسه.

ونريد أن نبيّن في هذا العمل أنّ الأبنية الفعلية هي عناصر من نصّ مصاحب (co-texte) تتعلّق بالمسار الديناميّ لبناء معنى الفعل، شأنها في ذلك شأن النّصّ المُصاحب المُعجميّ. فالمقصد الذي نرمي إليه يتمثّل في بيان أنّ الأبنية الفعلية تحملُ معنى أصليّاً جوهريّاً (intrinsèque) [كما يرى ذلك غولد بورغ، ١٩٩٥، Goldberg] وهي تسمح بحصر معنى الفعل في منوالنا حصراً آليّاً.

يعدّ المثال الثاني الذي نقدّمه (فعل **لعب**) مناسباً لإبراز بعض الإشكاليات التي تتّصل بمعالجة ظاهرة المشترك معالجةً آليةً، وفق نظرية تنشيط المناطق وسيأتي بيانُها خلال التحليل.

وقد اعتمدنا فصلاً أنشأه غيوم جاكيه (Guillaume Jacquet)[٩٧] وحاولنا مقارنةَ ما طبّقه الباحثُ على الفرنسية، بما يمكن أن نجعله بديلاً له يُطبّق على العربية. واللافت أن كلّ معنى من معاني (jouer) وجدنا له مرادفاً في العربية عبر النظر في بعض المعاجم التي راجعناها، ولا سيما ("لسان العرب" و"المنجد في اللغة والأعلام").

أ - الإشكالية:

تعتبر ظاهرة المشترك عائقاً أمام المعالجة الآلية للّغات في تحليل النصوص دلاليّاً. وتقتضي هذه الظاهرة الحاضرة دائماً في اللغات الطبيعية، أنّ معنى الوحدة يتبع الملفوظ الذي تُستعمل فيه. أمّا إطار العمل الذي نشتغل فيه، فهو بناءُ أداة تسمح بإزالة الغموض آليّاً عن فعل من المشترك على ضوء البناء الفعليّ.

ليس من العسير عرض أقوالٍ يكون البناءُ الفعليُّ فيها حاسماً في تحديد إعطاء معنى للفعل من ذلك:

١ - **حسب** له حساباً (قدّره وأعطاه قيمة).

٢ - **حسب** المبلغَ (عدّده وأحصاه).

ويعتبر فعل **(لعب)** من فئة الأفعال القائمة على المشترك بكثافة، وهذا ما جعل كثيراً من اللسانيين يهتمون به نحو كاديو ولِلان وروميرو- لوباز (Cadiot,1999;Leland; 2001; Romero-Lopes;2002).

ويختلف معنى فعل **لعب** باختلاف القول الذي يوجد فيه، وتبين الأقوال الأربعة التالية أثر النص المصاحب في تفسير معنى هذا القول:

- **أثر النصّ المصاحب المعجميّ:**

٣ - إنّه **يلعب** على القيثارة (يعزف، يلهو).

٤ - إنه **يلعب** على المنحة (يراهن، يُقامر).

- **أثر النصّ المصاحب التركيبي (وهو نوع من البناء الفعلي):**

٥ - **لعب** بشيء (مارَس، زاول).

٦ - **لعب** دوراً (قلّد، مثَّل).

والمثال الأخير يخطِّئه المنجد في اللغة والأعلام ("والصواب: مثَّل دوراً").

ومع ذلك، فلا يوجد معنى لبناء ما أو بناء لمعنى ما إلّا نادراً. إنّ أخذ البناء الفعليّ في الاعتبار لمعالجة مشكلة المشترك يستوجب إطاراً نظرياً يسمح بالاهتمام بهذه الدقائق المعنوية. وهذا ما نريد إنجازه في الجزء الأول من هذا المقال، أمّا الجزء الثاني فنفصل فيه القول في المناهج التي ينبغي أن تسمح لنا بحساب تأثير البناء الفعلي في بناء معنى الفعل. أخيراً، فإننا نعرض نتائج تجريب أوّل لمنوالنا على أبنية حرفية [prépositionnelle] للفعل [لَعِبَ].

ب - الإطار النظريّ:

نقترح وضع هذه الدراسة في إطار نظريّ معتمدين بالتوازي مع ذلك منواليْن: أحدهما منوال النحو البنائيّ الذي طوّره أدال غولدبرغ [Adèle Goldberg,1995]؛ إذ تحمل التراكيب النحوية، وبخاصة التراكيب الفعلية عند غولدبرغ، المعنى بمعزل عن المحتوى المعجميّ الذي تتضمّنه الوحدات اللسانية.

أمّا المنوال الثاني، فهو الذي اقترحه فكتوري وفوكس [B.Victorri& C.Fuchs,1996] إذ نُلحِق بكلّ وحدة قائمة على المشترك فضاءً دلاليّاً يمثّل مجموع معانيه معنى الوحدة في ملفوظ معطى هو نتيجة تفاعل ديناميّ مع الوحدات الأخرى الحاضرة في الملفوظ الذي يقود إلى تحديد جهة الفضاء الدلاليّ المفيد في هذا الملفوظ.

وتتمثل الفكرة التي توحّد هذين المنوالين، في اعتبار أنّ التراكيب الفعلية هي عناصر من النصّ المصاحب تسهم في المسار الديناميّ لبناء معنى الفعل، شأنها في ذلك شأن النص المصاحب المعجميّ. فكل تركيب يتّصل بجهة معيّنة في الفضاء الدلاليّ، وهو فضاء يحتوي كل المعاني المحتسبة مع هذا التركيب، وذلك مثلما هو الحال بالنسبة إلى الوحدات المعجمية المصاحبة.

ج – الطريقة:

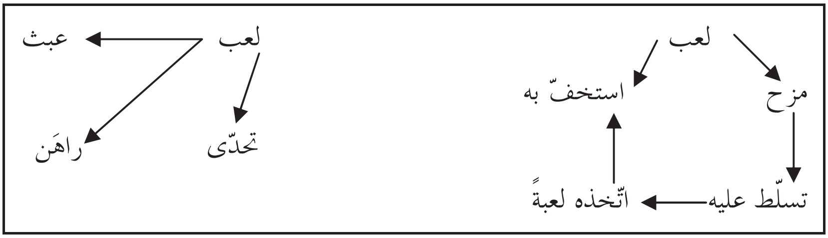
نتوفّر في رحاب مخبر لاتيس (Lattice) على برمجية إعلامية تدعى فيزوزين (Visusyn)، تمّ تطويرها تحت إشراف فكتوري. وتسمح هذه البرمجية آلياً بتكوين فضاء دلاليّ يتصل بوحدة معجمية (Victorri& Ploux, 1998)، وفي ما يلي تقديم موجز لها:

– **تمثيل غرافي (تصويريّ) لفضاء دلاليّ:**

لكي نتمكّن من اقتراح تمثيل الفضاء الدلالي لوحدة (معجمية) ينبغي أوّلاً أن ننجح في تمثيل كل معنى من معانيها. فإذا ما أردنا أن نحدّد كل معنى بمرادفات تعوّضه، فإنّ مرادفاً واحداً لا يكفي في العادة، بما أن مرادفات فعل في المشترك قد تكون من المشترك هي الأخرى.

فكان الاتّجاه إلى استعمال المعجم الإلكتروني للمترادفات في اللغة الفرنسية الذي أنشأه مخبر (CRISCO) فهو لا يمكّننا من قائمة بمرادفات وحدة معينة فحسب، بل يعطينا أيضاً قائمة بـ"زُمَر" ("cliques") المترادفات. إنّ لفظ "زُمْرَة" المقترض من نظرية التصوير (théorie des graphes)، يوافق تصويراً ملحقاً بالكامل؛ أي هو تصوير

تلتقي فيه الرؤوس فيما بينها مباشرة. وهـهنا نجد أن زُمرة مرادفات فعل (لعب) هي مجموعة من المترادفات التي تحتوي (لعب) وحيث إن كل عنصر مرادف لغيره:



الرسم١:

بالنسبة إلى التمثيل الغرافي، تمثّل كل نقطة زمرة من المرادفات؛ أي معنى محدداً للفعل المدروس. وتتعلق المسافة بين زمرتين بخصيصتين: فكلّما كانت لزمرتين مرادفات مشتركة أكثر، كانتا أقرب. وكلّما كان أحد المرادفات كُلِّيَّ الحُضور (omniprésent) في مجموع الزُّمَر، قلَّ تأثيرُه في المسافة [Ploux, Victorri,1998; Victorri: Précision du calcul,2002]. وباختيارنا بُعديْن يشتّتان فضاء الزُّمَر أكثر (وذلك في إطار تحليل توزيعيّ للتوافقات)، فإننا نتحصّل على تمثيل غرافيّ في 2D، لكل زُمَر المرادفات (انظر الرسم١).

يمكن أن نلاحظ انطلاقاً من الرسم١ أن توزيع زمرنا في الفضاء الدلالي للفعل (لعب) ليس متجانساً، وأن "فروع المعنى" تتموضع بدقة. هذا المنوال الذي نقترحه يضع ثلاثة "فروع" أساسية موضع بداهةٍ هي في الأعلى المعاني الدائرة حول:"لعب، عبث، راهن، تحدّى" وفي الأسفل على اليمين:"هزل، مزح، لعب، تفكّه، لها"، ثم في الأسفل على اليسار "قلّد، تظاهر بـ، زيّف، لعب، تصنّع".

فالفكرة (التي يقوم عليها العمل) تتمثل في استغلال هذا الفضاء الدلاليّ لإزالة الغموض عن فعل (لعب) القائم على المشترك. والواقع أنه إذ نشّطَ عنصرٌ سياقيٌّ مصاحبٌ للعب بعض المناطق في الفضاء الدلاليّ وكبح أخرى، فإننا نستطيع أن نصل

بين هذا السياق المصاحب والمعنى الذي يفرضه على الفعل (لعب) في قول معيّن. وهذا ما وقع تطويره مؤخراً في برمجية (Visusyn)، عبر قيس درجة تجانس العنصر السياقي المصاحب مع كل زمرة في الفضاء الدلالي.

- **حساب درجة انسجام عنصر سياقيّ مصاحب:**

يتمثل الهدف في تمثيل تأثير عنصر سياقي مصاحب في معنى وحدة قائمة على المشترك بتكوين منطقة المعاني المقبولة آلياً في الفضاء الدلاليّ وذلك بحضور عنصر سياقيّ مصاحب (عن كتاب لفكتوري ومانغان وفرانسوا Victorri, Mangan et François)) سيظهر قريباً). ولذلك سنعتمد مدونة فرانتكست (frantext) التي توفّر لنا عدداً من التواردات المختبرة للعناصر السياقية المصاحبة مع وحدة قائمة على المشترك مع كل مرادفاتها.

انطلاقاً من هذه المعطيات، نحسب "درجة انسجام" العنصر السياقيّ المصاحب مع زُمرة فعلية. درجة الانسجام هذه تقع بين ٠و ١، ترتفع كلّما قلّت تواردات العنصر السياقي المصاحب في المدوّنة مع كل فعل من الزمرة (تدقيق الحساب، فكتوري، ٢٠٠٢).

لقد استُعملت هذه الطريقةُ بنجاح في دراسة تأثير اسم متحكّم (régissant) في صفات قائمة على المشترك (فكتوري، ١٩٩٨ وفِنون، ٢٠٠٢، (Venant) وإجمالاً، فإنّ هذا المنوال يسمح بحساب مناطق المعنى النشطة للصّفة (جافّ) حساباً آلياً، وهي قريبة من جهة زمر أخرى نحو (مجفّف، قاحل، عقيم، جافّ) أكثر من زمر نحو (صارم، خشن، جافّ، قاس). فإذا طبّقنا هذه الطريقة على أفعال قائمة على المشترك بدراسة تأثير اسم رأس المركب الأساسي، فإننا نتحصّل على نتائج مهمّة. لكنّ حدود المقاربة المعجمية، تظهر سريعاً. وفي الواقع، فإنّه من غير الممكن التمييز بين القولين التاليين:

٧ - إنها **تلعب** (دور) البنت الصغيرة. (تمثّل).

٨ - إنها **تلعب** مع بنتها. (تُداعب).

يحتوي هذان القولان رأسَ المركّبِ نفسَه (بنت) والحال أن معنى (لعب) ليس هو نفسه البتّة. فعلينا إذَنْ أن نهتمّ بناحية التراكيب الفعلية في معنى الفعل.

د – الدراسة الأولى حول التراكيب الفعلية:

نهدف إلى استخراج المعاني المختلفة لفعل ما من أجل تركيب فعليّ معيّن. وفي هذا يقترب هدفنا من إنشاء معجم – نحو (غروس، ١٩٨٩، Gross). لكن الطريقة التي نعتمدها تختلف عن منهج النحو التحويليّ تماماً. فلا تتحدّد مختلف المعاني المسندة إلى تركيب فعلي بحسب دراسة لسانية لكلّ فعل، ولكن بحسب الحسابات المتواترة المجراة على مدونة مرجعية. ونقطة التقابل الأخرى، تتمثل في أنّ الفضاءات الدلالية في هذه المقاربة التي نعتمدها هي فضاءات مسترسلة. ومن ثمة، فإنّ المعانيَ التي نريد الحصول عليها لتركيب فعلي معطى، لا تمثّلها مجموعةُ أقوال تمثيلية، ولكن يمثّلها تنشيطُ مناطقَ في فضائنا الدلاليّ.

٣/ فعل شرع: نظريّة المناطق النشطة:

نخصّص هذا القسمَ للفعل المظهريّ [فعل الشروع] <u>شرع</u> في استعمالات من قبيل١):

١) <u>شرع</u> زيد في كتاب جديد.

والسبب الأساسيّ لهذا الاختيار يكمن في المكان الذي أخذه هذا الضرب من المسائل لتشريع هذا الضرب أو ذاك من النحو ومن علم الدلالة الموضوعين حديثاً على محكّ النظر. نقسّم عملنا إلى جزأين:

الأول – وهو موضوع هذا الفصل يشتغل على تقديم نظرية المناطق النشطة (zones actives) لروналد لانغاكير (R.W.Langacker, 1984,1987 et 1991a et b):

(i) الموازنة بين تصورين دلاليين مختلفين تمام الاختلاف، انطلاقاً من مشكلة تأويل واحدة والمشاركة بذلك في تجديد الدراسات الدلالية.

(ii) المشاركة في حوار يتعلق بالمشترك من زاويتي نظر: تمديد الظاهرة ومسألة المشترك النظاميّ، وهما مسألتان نرجو أن نعلّق بهما عناصر إخبار توسّع وتوثّق ما حلّلناه في الفصول السابقة.

يطرح المبحث الأول المشكل الأعمّ للالتقاء بين النظريات اللسانية والعِرفان. ولْنأخذ في الواقع منوالاً للنحو العِرفاني دقيقاً ومسألة لسانية مخصوصة تطرح مشكلات التحليل على كل منوال نحوي. وسنحاول تبيّن كيف أنّ الأوّل[أي المنوال النحوي] يحلّ[إشكال] الثاني [أي المشكل اللسانيّ]. أمّا المنوال النحويّ الذي اخترناه فهو النحو العرفاني للانغاكير (R.W. Langacker,1987 et 1991 a et b) والمشكل النحوي المتبقي هو تحليل فعل شرع كما في الأقوال التالية مثل١):

١) <u>شرع</u> زيد في كتاب جديد.

قد يبدو الهدف محدوداً، بما أنّ هدفنا لا يطمح إلى تسوية العلاقات التي تجمع الإسناد والعِرفان عموماً، كما لا يطمح إلى تبيّن العلاقات بين النظريات اللسانية والعِرفان. والواقع أنّ التقويم الذي نقترح أخذه هنا، ذو محمل أوسع بكثير ممّا قد يظنّ لأوّل وهلة. وذلك بسبب منوال النحو العِرفانيّ المجرّب من جهة – وهو منوال لانغاكير ذو الأفضلية في توفير منوال نظري مطوّر وتوفير جزء مهمّ من التطبيقات الوصفية، في الوقت نفسه – وبسبب موضوع التطبيق من جهة أخرى. إنّ التركيب الفعليّ SN1 (شرع في كتاب جديد) يطرح مشكلاً تركيبياً ودلالياً. تركيبياً؛ لأنّ المفعول المنتظَر في مثل هذه البنية، هو مصدر لا اسم جامد:

٢) <u>شرع</u> زيد في القراءة/قراءة كتاب جديد/في الغناء.

ودلالياً، لأنّ المركّب الاسميّ، غير المنتظر تركيبياً والموجود في ١)، لا يستجيب هو الآخر للنمط الدلاليّ المنتظر للحدث أو الحدَثان (processus). إذا كان القول ٣) يطرح سؤال المقولة الإعرابية للمفعول، فإنّ القول ١) يطرح زيادة على ذلك سؤال المقولة الدلالية للمفعول:

٣) <u>شرع</u> زيد في قراءة كتاب جديد.

وهي مسألة عرفانية بامتياز، بما أنّ الأمر يتعلّق بكيفية الوصول إلى تأويلات "حدثانية" للقول ١) من نحو القولين ٤) و٥) وذلك انطلاقا من توليف بين فعل يصرّح في العادة بحدث أو بحدثان بوصفه مفعولا وبين مركّب اسميّ SN يحيل على المفعول:

٤) شرع زيد في قراءة كتاب جديد.

٥) شرع زيد في كتابة كتاب جديد.

إنّ تحليل القول ١) ذو طرافة خاصّة، بما أنّه يضع في مستوى أوّل التمفصل الإعرابيّ الدلاليّ عبر تأويل العلاقة بين المسند إليه والمسند، وهو تحليل يؤدّي بطريقة أو بأخرى إلى وضع اعتبارات دلالية لموضوع أثير عند علماء الدلالة العِرفانيين وهو موضوع المشترك. إنهّا تمثّل محكّ نظرٍ ممتازاً لكلّ منوال نحويّ عرفانيّ. لا يتعلّق الأمر إلّا بتقويم جزئيّ، ولكن نتيجتها وإن بقيت محلّية، فإنها توفّر مع ذلك تعيينات ثمينة عن القدرة الإجمالية للمنوال المختبَر. وذلك يعني أنّ ورشتنا لا تستهدف إعطاء حكم عامّ عن نحو لانغاكير، ولكنها تطمح مع ذلك إلى مدّ قدرتها الوصفية ومواءمتها العِرفانية لمعالجة مشكلات مخصوصة.

سنفحص مفهوماً فحصاً مجهرياً، بشكل خاصّ، هو مفهوم **المنطقة النشطة** والذي يمثل عنصراً مركزياً في الاشتغال الإسناديّ لمنوال لانغاكير. وسنتابع هدفاً آخر يتمثل في تعليق بعض عناصر إجابة جديدة على ملفّ أفيض القول حوله منذ مدّة، ولكنه لم يستكمل نظراً إلى المستندات الحديثة التي وُضعت فيه؛ أي ما تعلّق بالفعل المظهريّ [فعل الشروع] شرع. وكلّ ذلك يقع في إطار علم دلالة يمكن أن ندعوها عرفانية، بمعنى أننا نفهم منها أنّها "تصل بين الأشكال اللسانية والمظاهر المفيدة للوضعيات غير اللسانية التي تتضمنها، مع هدف نهائيّ يتمثل في تعليل اللغة بتصوّرنا الخاصّ وبتمثّلنا للعالم" (جورج كلايبار، G.Kleiber, 1994:7).

يقع مسارنا في مرحلتين أساسيتين. تفصّل الأولى القول في مفهوم **المنطقة النشطة** التي هي في قلب الجهاز الاصطلاحي الذي أعدّه لانغاكير لحلّ المشكلات التي

تطرحها الأفعال المظهرية [الشروع والمقاربة والقلوب والتحويل]. أما المرحلة الثانية فتصف تطبيق هذا المفهوم على المشكل الذي تطرحه معالجة جمل من قبيل ١) وتبيّن مميزات مثل ذلك الحل وخصوصاً سلبياته وحدوده. وفي النهاية نطرح عناصر أساسية لتفسير جديد، أكثر من الاهتمام بمعطيات ملاحظة. فإذا ما سلكنا هذا المسلك، توضّحت الحاجة إلى اختراع نظرية لسانية لا يكون فيها العِرفان محض تخلّص من المبادئ والقواعد النظرية المسلّمة، بل يصبح موجّهاً يفسّر تعقُّدَ الظواهر اللسانية الموصوفة ويُبيّن تنوّعها.

أ - مفهوم المنطقة النشطة:

اتّجه لانغاكير (R.W. Langacker, 1984 et 1991a et b) بشكل طبيعي إلى مفهوم **المنطقة النشطة** لحلّ مشكل التوافق بين المسند إليه والمسند الفعلي في القول ١) وذلك عندما اقترح هذا المفهوم لتسوية التوليفات بين المسند إليه والمسند. فعلينا بدايةً أن نتبيّن ما الذي يعنيه بمفهوم **المنطقة النشطة.**

يقوم تعريف المنطقة النشطة على الفرق بين الملفوظين ٦) و٧):

٦) كلبك قريب من كلبي.

٧) لقد عضّ كلبُك قطّي.

ففي الملفوظ ٦) يحيل المسند قريب على علاقة يشترك فيها المسند إليه[الفاعل] أو المتنقل (trajecteur) والمسند [المفعول] أو المَعْلَم (landmark)[٩٨] بوصفهما كُلَّيْن مختلفيْن. إذ كلّ جزء من كلب المخاطب قريب من جزء من كلب المتكلم. أمّا في الملفوظ ٧) فالمسند عضّ "يعني تعالقا بين متنقله ومَعْلَمه، لا يقتضي بالضرورة إلّا بعض مظاهر هذين الكيانيْن (R.W. Langacker, 1991b:190)". فكلّ جزء من الكلب وكل جزء من القطّ لا ينظر لهما بالأهمية نفسها. فأنياب الكلب أهمّ، في حدث العضّ، من ذيله أو كليتيْه، التي يمكن أن نقول إنّ دورها في مسار العضّ ثانويٌّ. وبالمثل فإنّ جزءاً من القطّ فقط يتمّ عضّه لا القطّ كلّه. ويتبع ذلك تخصيص للمناطق النشطة بوصفها "قِطَعاً" أو "أجزاء" في متنقل أو مَعْلَم، تسهم في علاقة معيّنة.

لذلك، يمكن أن تمثُل حالتان: حالة تطابق المنطقة النشطة مع الفاعل أو المفعول، كما في القول ٦)، أو أن يقع تنشيط المتنقل أو المَعْلَم كاملاً، في العلاقة الإسنادية – وحالة عدم التوافق بين المنطقة النشطة المرتسمة والفاعل أو المفعول، فليس الأمر سوى قسم فرعي (stück) من المتنقل أو من المَعْلَم اللّذيْن ينشّطهما المسند.

وههنا ينبغي تدقيق بعض الأمور. يجب أن ندقّق في المقام الأوّل أنّ المناطق النشطة ليست كيانات ذات حدود واضحة ضمن الكلّ الذي تنتمي إليه. بل ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها مناطق مركزية في التفاعل العلائقيّ. لا يوجد انفصال باتٌّ بين المنطقة النشطة والمنطقة غير النشطة: إذ تنخفض مشاركة الجهات تدريجياً بحسب بعدها عن المنطقة المركزية المعنيّة بالأمر. وإنّه من الغلط أن نظنّ أنّ الأنياب فحسب تشارك في حدث العضّ. فالفكّان والعضلات والجهاز العصبيّ، إلخ.، تسهم بدورها في الحدث. ولمّا كان أمر الترابط بين مختلف الأجزاء حاصلاً، فإنّه بوسعنا أن ندافع عن فكرة لانغاكير (R.W. Langacker, 1991b:10) القائلة بأنّ الكلب كلّه معنيّ بعمل العضّ. ومع ذلك فما يبدو جوهرياً، فهو كون مشاركة بعض الجهات أكثر مباشرةً وأكثر مركزيةً باعتبار تصوّر هذه العلاقة، من غيرها من العلاقات.

وفي المقام الثاني، ينبغي أن نعتبر أنّ وضعية عدم التوافق بين الكيان الذي ترسمه العبارة ومنطقتها النشطة بالنسبة إلى مسند علائقيّ معطى، لا تشكّل حالة هامشية البتّة، ولكنها تمثّل حالةَ الأشياءِ العاديةَ. وبالأحرى فإنّه من العسير أن نجد توضيحات لوضعية التطابق، ما دامت العلاقات الإسنادية غير منطبقة في الغالب إلّا على وجوه الكلمات المعنيّة، كما نستشهد بسلسلة الأمثلة التالية (R.W. Langacker, 1991b:191):

٨) أ) أكل أحمد تفاحة.

ب) سمع أحمد ضجيجاً.

ج) مشى أحمد مسرعاً.

د) أحمد بصدد هضم الأكل.

هـ) توصّل أحمد إلى حلّ لعبة البازل.

و) صفّر أحمد.

ز) قشر أحمد برتقالة.

ح) كان أحمد يتنفّس بصعوبة.

إذ يمكن للقارئ أن يمارس حكمته – إذا رغب في ذلك – ليُوجِد كلّ مرّة منطقةَ المتنقل أو المَعْلَمِ النشطةَ التي يقتضيها المسنَد. بل توجد وضعيات أكثر تعقيداً، إذ ينشّط إسنادٌ ما الجملةَ كلّها أحياناً وأحياناً أخرى ينشّط بعضَ كلماتها فحسب. والأمر نفسه ينطبق على حرف الجرّ في في الجملة ٩) إذ تقتضي متنقلها كاملاً، بخلاف الجملة ١٠):

٩ – زيد في الدار.

١٠ – زيد في الحوض.

وينبغي أن نضيف أنّ المناطق النشطة ليست فقط "أجزاء" محضة، ولكن يمكن أن تمثلها كيانات مجمّعة بطريقة خصوصية مع العنصر المعيّن على النحو الذي تبيّنه الأمثلة التالية:

١١ – أ) [هي] سمعتْ البيانو.

ب) أنا موجود في دليل أرقام الهاتف.

ج) هذا يُثِير القطّ.

د) هذا القلم الأحمر أصفر.

فالمناطق النشطة في هذه الأسانيد، ونعني بها أصوات البيانو بالنسبة إلى ١١)أ) واسم المتكلم في ١١) ب) والرائحة التي يثيرها براز القطّ (مثلاً) في ١١)ج) ومظهر القلم الخارجي والأثر الذي يتركه عند استعماله في الكتابة بالنسبة إلى ١١) د)، لا تشكّل أجزاء معتبرة للعنصر الاسميّ الصريح (البيانو، المتكلم، القط، القلم)، ولكن تقع فيما بينها علاقة تجاور، أي من فئة المجاز المرسل [أو الكناية].

ويتعلّق التوضيح الخير بأسباب وجود هذه الظاهرة. إذ يرى لانغاكير سببين اثنين. فمن جهة، ثمة اقتصاد وضرب من المرونة توفّرهما مثل هذه الآلية الاختلافية.

إنّ البحث عن صيغة أحادية دقيقة يولّد في الواقع إنتاج تعابير أقلّ ما يقال عنها أنها معقّدة. ويمكن التدليل على ذلك بما يلي، فالقول ١١)د) يوافقه القول التالي:

١١) هـ) إنّ الإحساس باللون المسند للمساحة الخارجية لهذا القلم، والذي يترك عند استعماله أثراً يتمثّل في الإحساس باللون الأحمر، هو أصفر.

ومن جهة أخرى، يوجد سبب عرفانيّ ينافح عن هذه الحالة من الاختلاف: يخوّل لنا تبئير الانتباه على كيانات ذات بروز عرفانيّ معيّن، ولعلّ المبادئ التالية تسهم في تفسير جزء مهمّ من الأمثلة المعروضة:

(i) الكلّ أبرز من أجزائه المفردة، في العادة.

(ii) الأشياء المادّية أبرز من الكيانات المجرّدة، في العادة.

(iii) البشر (وبدرجة أقلّ) الحيوانات أبرز من الجمادات، في العادة.

- **سمعتُ البيانو، مقابل سمعتُ صوت البيانو.**

إنّ المنفعة المباشرة لمفهوم المنطقة النشطة تتمثل في كونه يسمح بتسوية عدد من الوضعيات تشكّل صعوبة بالنسبة إلى التحاليل الدلالية والمرجعية الكلاسيكية. فإنّ قولاً من قبيل ٨) أ) أو ٨) و):

٨) أ) أكل أحمد تفّاحة.

و) صفّر أحمد.

لا يمثل مشكلات تحاليل دلالية جارية؛ بمعنى أنّه لا يوجد صراع دلاليّ أو مرجعيّ ظاهر. فما إن نُوَلِّ وجهنا قِبلة أقوال نحو١١) أ) وب):

١١) أ) سمعتُ البيانو.

ب) أنا موجود في دليل أرقام الهاتف.

حتى يتبيّن لنا أنّ التوليف بين المسند والمسند إليه، توليف يقوم على إشكال: إذ إننا لا نستطيع سماع بيانو، ولكننا نسمع فقط أصواتاً، والمتكلّم لا يسعه أن يكون بنفسه في دليل الهاتف. فعلينا أن نفسّر إذن ما الذي يحصل في هذه الحالة، إذ يبدو

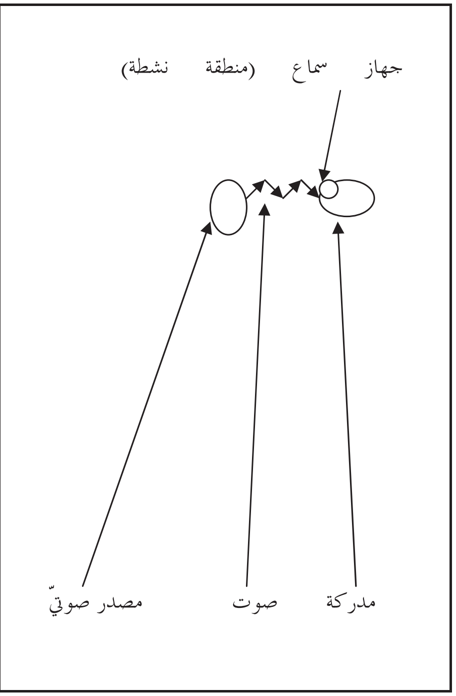
الحساب التركيبي غير ذي دلالة. ومكان الحلّ التقليدي المتمثل في ما يُعبّر عنه بالحذف[٩٩]، الذي يوافق الأمثلة التالية على الترتيب:

١٢) سمعتْ صوت البيانو.

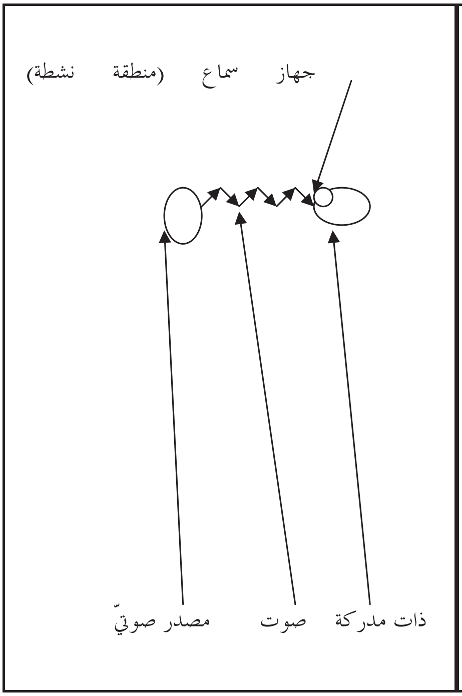
١٣) اسمي موضوع في دليل الهاتف.

وهو حلّ غير إجرائي، يبدو أنّه من المناسب أن نلجأ إلى مفهوم المنطقة النشطة.

ولْنأخذ المثال ١١) أ). إننا إذ نسلّم بأنّ الصوت هو المنطقة النشطة للبيانو، فإنه بوسعنا أن نضمّ هذه الحالة إلى مثيلاتها من صنف الجملة ٨)، وبوسعنا أن نتبيّن في الوقت نفسه فيما تختلف عن الجملة ١٢) وفيما تشبهها. ومع ذلك فلهذه العملية ثمنها. إنّها تترافق مع مشترك الفعل سمع. فليس له المعنى نفسه في ١١)أ) وفي ١٢). ويصبح الاختلاف اختلافاً بين مظهر وأساس مشترك[١٠٠] على النحو الذي يبيّنه الرسمان ١٤) و١٥) اللذان يوافقان الجملتين ١٢) و١١) أ) على التوالي:



الرسم (١٤) سماع صوت البيانو



الرسم (١٥) سماع البيانو

ففي حالة ١٢)، تبدو المنطقة النشطة وهي الصوت منقولة بوصفها مَعْلَماً، في حين أنّه في حالة ١١) أ) فإنّ البيانو بوصفه مصدراً للصوت هو المَعْلَم الأوّل. وفي الحالتين، تتطابق المكوّنات: يوجد مستقبِل ذو منطقة نشطة جهاز الاستماع لديه والصوت الذي يمثّل وسيطاً والشيء الباثّ للصوت. إضافة إلى ذلك، ثمة تطابق في الحالة الأولى بين المنطقة النشطة والمَعْلَم. أمّا الحالة الثانية فتمثّل على العكس من ذلك افتراقاً بينهما. فنحن بإزاء محتوى إسناديّ مشترك - القاعدة هي نفسها - واختلاف في المصوّرة :(imagerie) فكلّ إسناد يقسم بنى صغرى مختلفة. بالنسبة إلى التحاليل التي تفضّل مشترك المركّب الاسميّ SN؛ أي تغيّر معنى بيانو في سماع البيانو، وهذا الحلّ له مزيّة معالجة ملفوظ يربط بسهولة بين مسنديْن ممّا يؤدّي إلى مراجع مختلفة نحو النظر والسماع مثلاً.

وكما لاحظ ذلك فرانسوا ريكاناتي (F.Récanati,1997:116)، فإنّ أطروحات المشترك بالنسبة إلى البيانو تذهب جُفاءً إزاءَ جملة أسمع وأرى البيانو. يقول ريكاناتي: "في مثل هذا المثال، ينبغي أن يدلّ البيانو على البيانو، لا على الأصوات التي يُصدرها". (١٠١)

وتظهر لنا على الفور فائدةُ مثل هذا التحليل: إنّه يحمل إجابةً على المشكلة الأساسية التي يطرحها الملفوظان ١١)أ) و١٢) وهو تحليل يأخذ بعين الاعتبار الأساس المشترك لما يشبه هُوِيَّتَهمَا التأويلية. والملفوظ ١١) يؤوَّل وفق صيغة ١٢) دون يستتبع ذلك القول بتكافؤ دلاليّ بينهما.

ولم يصبح مثل هذا المسلك ممكناً إلّا لأنّ منوال لانغاكير يسمح عبر مفاهيمه الأساسية مثل عدم التناظر/المتنقل / المَعْلَم، بتنويع بروز البنى الدلالية وأنّ هذا التنظيم البروزيّ يمثّل إمكانيةً للتغاير الدلاليّ. هكذا فمن الممكن توفير أساس دلاليّ مشترك، يتصل بهَيْكَلَتيْن بُرُوزيّتيْن مختلفتيْن بحسب الإسناد المختار. "فالمظهر والمتنقل وخطّ المَعْلَم - كما يُذكّر بذلك لانغاكير (1991b:196)- هي مواضيع بروز البنى الفرعية في أكثر من مجال، ولِمَدّ مثل هذا التنظيم الدلالي الذي يمكن أن يختلف بمعزل عن كون البنى الفرعية المختلفة مُهَيْكَلَة ومُحْتَبِكَة بشكل خفيّ.

ب – تطبيقات على حالة شرع في كتاب:

توصف هذه العُدّة لحلّ مشكل الأفعال المظهرية شرع، أنهى، إلخ.، المستبعد في الظاهر في الملفوظات ١) و٤) و٥)، والتي نستعيدها في ما يلي:

١٦ – شرع زيد في كتاب جديد.

١٧ – شرع زيد في قراءة كتاب جديد.

١٨ – شرع زيد في كتابة كتاب جديد.

١٩ – أنهى زيد كتابه.

٢٠ – أنهى زيد قراءة كتابه.

٢١ – أنهى زيد كتابة كتابه.

إنّ وضعية الملفوظات من ١٦) إلى ٢١) قريبة من وضعية الملفوظات ١١)أ) **سمعت البيانو** و١٢) **سمعت صوت البيانو**: إنّ تأويل الملفوظين ١٦) و١٩) يُفضي إلى تأويل الملفوظات ١٧) و١٨) و٢٠) و٢١). والأمر نفسه بالنسبة إلى ١١)أ) إذ نواجهه بـ١٦) و١٩). ويمكن لنا أن نسلّم بأنّ التركيب شرع + مركّب اسميSN هو اختزال لبنية مع مصدر (infinitif) مع مركب اسمي. ففي مثل هذا الإطار ينجم الملفوظان ١٦) و١٩) عن حذف المصدر في الملفوظات الموافقة ١٨)–١٩) و٢٠)–٢١). فإذا أمكن لنا حذف المصدر فلكون المعلومة التي يسيّرها بارزة بالقدر الكافي: الجزء المعيّن من المعلومة الذي يمكن إقامته هو "مَقُول بشكل واضح[...] ومتعاود وإذا لم يكن كذلك لا يمكن للمصدر أن يبقى غير ذي تعبير (B.Peeters, 1993:37) ".

وقد اقترح غودار وجاياز (D.Godard & J. Jayez, 1993a et b) نسخة مخفَّفة من هذه النسخة القائمة على الحذف، تتجنّب الإفراطات الناجمة عن ضرورة استرجاع المصدر المحذوف كلّ مرّة. إنّها لا تتطلّب سوى حضور مسند مجرّد مثل المسند الاعتراضيّ: "إنّ المسند المستقطب في محتوى مسند الإلزام (coercion) هو عامّ: يحضر باعتباره قيداً على المسانيد الممكنة التي تُظهِر تأويلاً في سياق معيّن، ليس

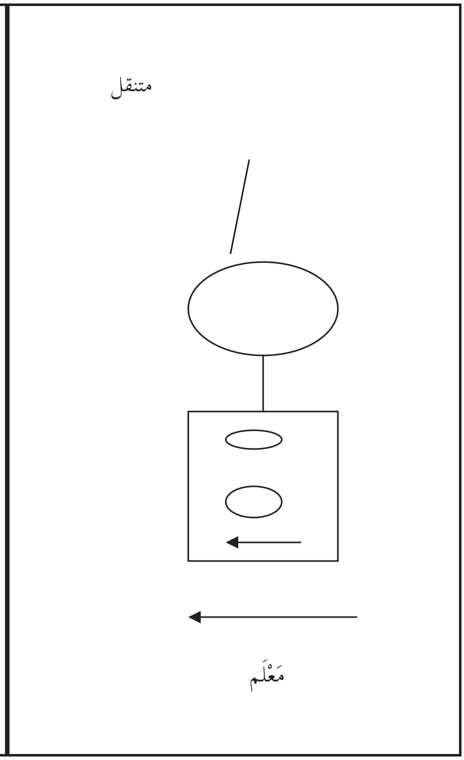
هو نفس المسند الذي تُظهره العبارات الشارحة (paraphrases) "(D.Godard et J. Jayez, 1993a:124).

توجد إذن نسختان: نسخة قويّة ونسخة ضعيفة، تتركان معنى فعل شرع سليماً. ويبدو التعارض الدلاليّ كبيراً، إذ يوضع مسند إجرائيّ اعتراضيّ بين الفعل المظهريّ والمركّب الاسميّ SN، ويكون إمّا مسنداً مخصوصاً (النسخة القوية القائمة على الحذف) أو مسنداً مجرّداً (نسخة غودار وجاياز الضعيفة).

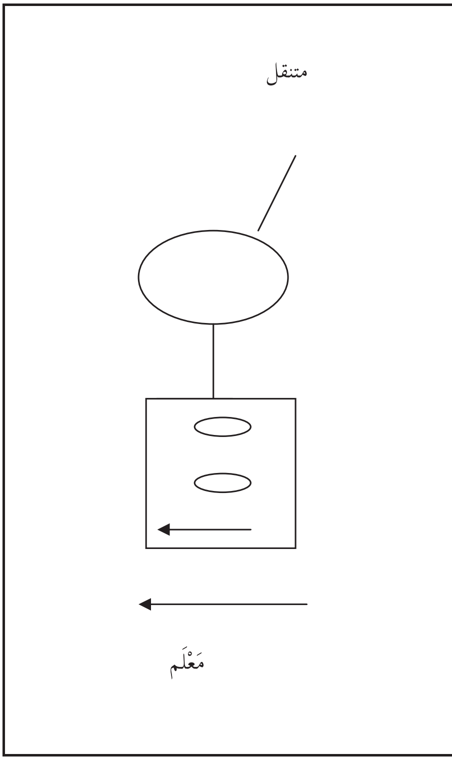
ويمكن أن نحلّ الإشكال بطريقة أخرى وذلك بترك معنى شرع دون تغيير على شرط تعديل النمط الدلالي للمركّب الاسميّ SN. وهو المسلك الذي اتّخذه بوستويفسكي ونظريّته في الإلزام (J.Pustejovsky, 1991,1993 et J.Pustejovsky et P. Bouillon, 1995). ففي الملفوظ ١٦) يفرض الفعل شرع على مفعوله كتاب نمطه الدلاليّ، أي نمط الأحداث ومن ثمّة نجد كتاب "مُلزَماً" بالمرور من صنف الأشياء إلى صنف الأحداث.

- تحليل لانغاكير:

يختلف الحلّ الذي اقترحه لانغاكير (R.W. Langacker, 1991:197-198) عن الإجابات التي طرحناها، في ما تسلّم به حول منوال تحليل سمع في الملفوظين ١١) أ) و١٢) مِن تغيير دلاليّ بالنسبة إلى **شرع (أو أنهى)**. وكما هو الحال مع ننبرغ (G. Nunberg, 1995) وتغييراته للمسند، فإنّ لانغاكير يلعب ورقة المشترك الفعليّ ويدافع عن فرضية كون الفعل شرع في بناء مباشر مع مركّب اسميّ S+N مفعول، كما هو الحال في الملفوظ ١٦)لا يتوفّر على المعنى نفسه في بناء مصدريّ كما هو الحال في الملفوظين ١٧) و١٨). والفرق بين الأمرين يُعبّر عنه بعبارات المَعْلَم والمنطقة النشطة والمظهر كما يبيّن ذلك الرسمان ٢٢) و٢٣) الموافقين على التوالي البنيتين: مركّب اسميّ١+ **شرع** في في صيغة مصدرية+ مركّب اسميّ٢ ومركّب اسميّ١ + **شرع** مركّب اسميّ٢:



شرع + مصدر + مركب اسمي٢(الرسم٢٢)



شرع + مركب اسمي ٢ (الرسم ٢٣)

والمكوّنات في ما بينها متطابقة في الواقع: ما يختلف هو بروز البنى الصغرى المنقسمة على هذا الأساس المشترك ففي حالة البناء مع المصدر، فإنّ المَعْلَم يختار الدعوى التي يصرّح بها المصدر، في حين أننا مع بناء بمركّب اسميّ
مفعول به، فإنّ مَعْلَم الدعوى وهو مَعْلَم في الحالة الأولى التي تُختار بوصفها مَعْلَماً للمسند شرع.

وعلى الرغم كونه غير مسجّل في رسم لانغاكير، فإنّ البناء مع مصدر يمثّل حالة تطابق بين مظهر مَعْلَم الإسناد والمنطقة النشطة. أمّا حين يكون المركّب الاسميّ مفعولاً فيقع عدم توافق بين معلم شرع (أي الشيء الذي يصرّح به المركّب الاسميّ)

والمنطقة النشطة (الدعوى) والنقطة الأساسية أنّ الدعوى تبقى مدار الأساس تماماً كما أنّ الصوت هو مربطُ الفرَس في حالة الفعل سمع المحلّ أعلاه.

- مزايا:

إنّ المزيّة الكبرى التي نجنيها من مثل هذه الطريقة هي حلّ المشكلة الأساسية التي تطرحها الجملة١٦): وهي مشكلة البناء المباشر مع مركّب اسميّ الذي هو في العادة موضوع المسند شرع. إنّ مفهوم المنطقة النشطة هو الذي يحلّ لنا هذا الإشكال. فبجعْلنا الدعوى المنطقة النشطة لكيان **الكتاب** الذي يشارك فيها، فإننا نفسّر تطبيق المسند "المباشر" على هذا الكيان كتاب انطلاقاً من آلية المنطقة النشطة العامّة: بعبارة أخرى، تطبيق المسند على الكلّ، في حين أنّ المسند لا يختار إلّا جزءاً فرعياً من هذا الكلّ. ولا حاجة البتّة إلى اللجوء إلى الحذف: إنّ اشتغال ١٦) لا يقوم إلا بتمثيل اشتغال المناطق النشطة.

ونستخلص في الحين منفعة لازمة: المنفعة نفسها التي نستخلصها من تحليل ملفوظي: سماع البيانو وسماع صوت البيانو تحليلاً قائماً على المناطق النشطة. ونصل إلى تفسير الهويّة التأويلية بين ١٦) شرع زيد في كتاب جديد و١٧) / ١٨) شرع زيد في قراءة/كتابة كتاب جديد، وذلك بفضل القاعدة المشتركة للمسندين. وهو أحد الأهداف المطلوبة في الوقت نفسه الذي نقرّ فيه بالقيمة الدلالية لاختلاف الشكل التركيبيّ وذلك بمصادرتنا على مظهر مختلف، وهو هدف آخر يطلبه النحو العرفانيّ الذي يعتبر أنّ كلّ اختلاف في الشكل يوافق اختلافاً دلالياً.

ومن البيّن كذلك أنّ المصوّرة التي رسمها لانغاكير، توضّح جيّداً إحدى نتائج التركيب: مركّب اسمي ١+ شرع + مركّب اسمي٢، بالنسبة إلى البنية المصدرية، تلك التي تقدّم المفعول المباشر من زاوية نظر بروزية. ومهما تكن الإجابة المقدّمة للمشكلة التي يطرحها الملفوظ١٦) بالنسبة إلى ١٧)–١٨)، فإنها تعلّق بالمركّب الاسمي٢) بروزاً أفضل من البروز الذي يوفّره التركيب: شرع + مركب اسمي٢، في التركيب: شرع في + مصدر + مركّب اسمي٢. أخيراً، فإنّ التحليل المقترح، كما يلاحظ ذلك

لانغاكير (R.W.Langacker,1991b:198) يمتاز بخصيصة إضافية، فهو لا يحتاج إلى جهاز خاصّ: فهو ينخرط ضمن في الإطار العامّ لوضعيات عدم التوافق بين المنطقة النشطة والمظهر (profil) مما يمكّننا من أن نعالجه بمفاهيم منواله الأساسية من قبيل اللاتناظر بين المتنقل/ المَعْلَم والتمييز بين المظهر/ القاعدة، وهي مفاهيم وُضعتْ إفادتها بعيداً عن الظاهرة المعالجة هاهنا.

- عقبات:

تبدو هذه المزايا مع ذلك قصيرةَ الأمد. إذ تظهر نقاط الضعف وحدود التحليل سريعاً، ما إن ننظرْ إليها عن قرْب.

أولاً - تمدُّد مُفرط لمفهوم المنطقة النشطة:

أولاً، يتعرّض مفهوم المنطقة النشطة في إجرائه على في مشكلة شرع إلى تمدد يمكن لنا وسْمُه بكونه مفرطاً، ففي حالات عدم التوافق، يطابق مفهوم المنطقة النشطة إمّا قسماً فرعيّاً من المتنقل أو المَعْلَم، كما هي الحال في الأمثلة ٨)، وإمّا كياناً مُلحقاً بشكل مخصوص بهذا المتنقل أو المَعْلَم، كما هي الحال في المثالين ١١)، أمّا مع الفعل شرع، فيَصل مفهومُ المنطقة النشطة إلى حدود الانطباق على الدعوى (procès). ويرى لانغاكير (Langacker,1998b,198) أن لا غرابة في ذلك، فهي حالة خاصّة لظاهرة أعمّ. ومع ذلك يبدو أنّ مفهوم المنطقة النشطة لكيان ما، بتمدّده ليشمل الدعوى التي يشارك فيها ذلك الكيان يفقد جزءاً كبيراً من إفادته المبدئية، من جهة كوننا نصل إلى علاقة الجزء بالكلّ، وهي بالضبط عكس العلاقة القائمة في الأمثلة٨). وتصبح المنطقة النشطة في حالة [البنية]: شرع+مركّب اسمي٢(من الجزء إلى الكلّ) هي الكلّ بشكل من الأشكال، حيث إنّ الشيء الذي تمثّل هي منطقته النشطةَ، ليس سوى جزء. فالتصوير المستعمَل لتمثيل١٦) يوضّح ذلك توضيحاً: المَعْلَم مُتَضَمَّن في الدعوى نفسها، حيث إنّ الدعوى هي المنطقة النشطة، والحال أنّنا في الأمثلة٨) و١١)أ) نجد الكيانَ المَعْلَمَ و/أو المتنقل الذي يشتمل على المنطقة النشطة وهذا أيضاً مع العلاقات التي لم تعدْ علاقات الجزء/الكلّ الخالصة، بل يمكن لنا في الواقع أن

نعتبر أنّ الأصوات الصادرة عن البيانو واسم الشخص هما بشكل من الأشكال جزء من البيانو وجزء من الشخص على التوالي، ومن ثمّة يمكن أن نعتبرهما بمثابة المنطقة النشطة،(١٠٢) ولا معنى لاعتبار أنّ الدعوى: س يقرأ ص، هي بشكل من الأشكال جزء من ص. ولِمَ لا تكون المنطقة النشطة لـ س؟ ويبدو أنّ مفهوم المنطقة النشطة لا يوفّر إفادةً إلّا في مجال العلاقات "الميريولوجية (méréologique)"(١٠٣) الصرف أو الموسّعة وفي اتّجاه واحد فحسب: من الجزء أو من المنطقة النشطة كما يدلّ على ذلك لفظ منطقة نحو الكلّ، وليس من الكلّ إلى الجزء. وبعبارة أخرى، لا يبدو من المشروع الحديث عن منطقة نشطة لحلّ المشكل الذي يطرحه التركيب المباشر: شرع في+مركّب اسمي٢. ومن ثمة فإننا نخسر الغنم الذي يوفّره لنا جهازُ لانغاكير المتخيَّلُ: وهو الذي يفسّر لنا لماذا يمكن لمركّب اسميّ هو في الأصل مفعول للمسند شرع، بما أنّ هذا الأخير ينتقي دعوى، يمكن له أن يصبح فاعلاً (argument) لشرع. وكما نرى، فإذا لم يهدم هذا النقدُ تفسيرَ لانغاكير كلّيّاً، فإنّه يُفقده جاذبيته الأساسية، المتمثّلة في اعتبار كون مشكل شرع زيد في كتاب جديد ليس مختلفاً في النهاية عن شكل ملفوظ عاديّ نحو مثال عضّ كلبُكَ قطّي أو قشر أحمد برتقالةً، بمعنى أننا إزاء حالة عادية للمنطقة النشطة.

ثانياً – عن المعنى الذي يسوءه أن يكون له معنى:

في المقام الثاني وبمعزل عن مفهوم المنطقة النشطة، نجد افتراض المشترك الفعليّ الذي يعمل في الأمثلة١٦) و١٧)/١٨) نجده متّهماً. إنّه افتراض يبدو نتاج جهاز تفسيريّ متراكم لا بوصفه واقعةً دلاليةً يتولّى الجهاز تفسيرها. وفي رأيي، إنّه المنوال الذي يفرض ازدواج معنى شرع لا العكس. ويوافق اختلافُ المعنى بين معنيي شرع، كما يمثّلهما الرسمان٢٢) و٢٣)، اختلافاً في بروز البنى المتطابقة التي تشكّل القاعدة المشتركة. ولكن ماذا يوافق هذا الاختلاف الدلاليّ "اللطيف"؟ في الواقع لا يمكننا أن نتبيّن فيمَ يتمثّل هذا المشترك إن لم يكن ذلك في تمثّل الإسناديْن اللذيْن يعرضهما المنوال التفسيريّ و"تصويرهما" تحديداً. وكي يكون للمشترك قدر ما من

الإفادة، ينبغي أن يكون بمستطاعنا تناوله عبر آثار أخرى لا عبر تمثّله فحسب. إنّ الحديث عن اختلاف التصوير لا يكفي. يجب أن يكون بوسعنا تأويل المشترك، أي أن نعطيَ له معنى. والحال أنّ هذا يتعذّر تحقيقه. والأمر نفسه ينطبق على (سمع) في المثال ١١)أ) سمعتْ البيانو والمثال ١٢) سمعتْ صوت البيانو، حيث تبدو المصادرة على أنّنا بإزاء فعليْن لا بإزاء فعل واحد، تبدو مخالفةً للحدس ومُصطنعةً[١٠٤]. إنّ مثل هذا التصوّر للمشترك الفعليّ يصبح غير متحكّم فيه ويصل إلى تكاثر للمعنى إلى الحدّ الأقصى، فيما نقدّر. مثال واحد يمكن أن يوصد هذا الباب. إنّه تحليل المثال ٥):

شرع زيد في قراءة كتاب جديد.

ولمّا كان التحليل يضع مظهراً مختلفاً على قاعدة مشتركة، فإنّه مجبر على التسليم بمعنى جديد لشرع.

ثالثاً – صمود الدعوى على الرغم من ذلك:

يتمثّل العيب الثالث – وهو الأخطر شأنه في ذلك شأن الأوّل – في كون الإجابة المقترحة للبنية شرع + مركّب اسمي٢، لا تتخلّص من الإجابة القائلة بالحذف إلّا في الظاهر. على الرغم من أنّ التركيب الإعرابيّ بين شرع والمركّب الاسميّ كتاب، هو تركيب مباشر، وهو ما تبيّنه وظيفة المَعْلَم الأوّل التي يُوفّرها كتاب في الرسم٢٣)، فإنّ البنية الدلالية، في العمق ليست مباشرة، بما أنّها تستمرّ في إدخال مسند وسيط (prédicat intermédiaire) بشكل حاسم، مثل التركيب المصدريّ، حتّى وإن لم يكن ذلك سوى منطقة نشطة. يبقى هذا المسند أو هذه الدعوى الوسيطةُ أساسياً [أو أساسية]. وبذلك تكون إجابة لانغاكير بشكل الأشكال من صنف المسند المضاف (prédicat intercalé) وهو ما يبيّنه التصوير ٢٣) تبييناً. لا غرابة في ما يعلّل به القائلون بهذا الصنف من الحلول من علل حجْب ذلك المسند:"ينبغي ألّا يُتلفَّظ به في حال ظهور صفته من السياق أو من سائر المفردات التي تحتوي عليها الجملةُ (R.W.Langacker,1991b:198) ".

رابعاً - ضغوط دالّة:

فلا غرابة إذن أن تبدوَ المقاربة التي يقترحها لانغاكير قويّةً جدّاً تماماً، كما هو الحال مع الحلول التي من صنف المسنَد المضاف. ولا تتوفّر الآليّة المتخيَّلة على أيّ عامل يمكّن من توقّع الضغوط التي تقع على عاتق البنية المباشرة المحلّلة شرع + مركّب اسمي٢. في الواقع لا شيء في البَنْيَنَة الدلالية ٢٣) يدلّ على وضع حواجز تمنع في حالة أو أخرى التوليف المباشر بين مركّب اسمي١ + شرع + مركّب اسمي٢، حيث إنّ التوليف المصدريّ بين مركّب اسميّ١ + شرع مسبوقةً بأن المصدرية + مركّب اسمي٢، مسموح به. وينجرّ عن ذلك أنّه كما أنّ الحلول تعود إلى مسند مضاف (مخصّص أو مجرّد) فإنّ الإجابة بالمنطقة النشطة تقتضي أنّ كلّ دعوى لها صورة فعل + مركّب اسمي٢ يمكن أن يدخل عليها شرع بوسعها أن تكون منطقة نشطةً للكيان الذي يصرّح به المركّب الاسمي٢، ومن ثمّة يمكن حذفها لصالح البنية المباشرة شرع + مركّب اسمي٢. وبعبارة أخرى، فإنّه يوجد تطابق بين فئة مسانيد البنية مركّب اسميّ١ + شرع + مركّب اسميّ٢.

إنّ مثل هذا الإسناد تناقضه الوقائع، إذ إنّ فئة الدعاوى الضمنية أو الدعاوى المُضافة (interpolables) تبدو أكثر انحساراً من فئة مسانيد البنية المصدرية. إنّ أيّ مسند حتّى وإنّ نشّطه السياق وإن بدا قابلاً للتعلّق مع شرع، لا يدخل مع ذلك في صنف المسانيد الضمنية. فالقولان٢٤)أ) و٢٥)أ) لا يمكن أن يُؤوّلَا على منوال القولَيْن ٢٤)ب) و٢٥)ب):

٢٤ أ) لقد شُغف بول بفلسفة كانط. وشرع أيضاً في فلسفة هيدغير.

٢٥ أ) دفع بول سيارته. شرع بيار في [دفع] سيارته.

٢٤ب) لقد شُغف بول بفلسفة كانط. وشرع أيضاً في الشغف بفلسفة هيدغير.

٢٥ب) دفع بول سيارته. شرع بيار في دفع سيارته.

ثمة قيود [في التأويل] ينبغي مراعاتها كما أشار إلى ذلك كل من فربار

(D.Godard et J.Jayez,1993a et b) وغـودار وجـايـاز (C.Verbert,1985) وبوستيفسكي وبويّون (J.Pustejovsky et P.Bouillon,1995).

ومع ذلك فالقضايا ليست متطابقة، بل إنّها فتحت باباً للنقاش لم يُغلق بعد (انظر إجابة بوستيفسكي وبويّون (١٩٩٥) على غودار وجاياز(1993a et b)) ولن ندخل في هذا النقاش. بل سنهتمّ بذكر القيود المقترحة وبإبراز ما نراه مفيداً منها. وسنبيّن بعد ذلك أنّها لا تكفي مع ذلك.

يتناول القيد الأول كيفية عمل المسند. وتعدّ كاترين فارباب (C.Verbert,1995) الأولى التي صادرت على قيد الإتمام (perfectivité): "تشترك الأمثلة المحذوفةُ الفعلِ في كون الاسم الباقي يمكن تأويله باعتباره مقتضى في تمشٍّ يعبّر عنه الفعل المصدريّ عادةً، وهو تمشٍّ يعمل في توافق مع ذلك الاسم للوصول إلى إتمامه. وبعبارة أخرى، فإنّ الملفوظ المتبقّي يجب أن يسمح بتأويله بوصفه عنصراً، مع الفعل المصدريّ الضمنيّ، يحقّق تمشّياً ذا طبيعة إتمامية." ويذهب بوستيفسكي وبويّون(١٩٩٥) المذهب نفسه، بما أنّهما يفرضان على الإلزام (coercition) حضور دعوى الوظيفة (procés télique). ويفسّر شرط الوظيفة (condition de télicité) هذا لِمَ لا يقبل المركّب الاسميّ٢، لا حرفَ الجرّ (مِن) ولا تنكيرَ الجمع:

٢٦أ) شرع بول في قراءة كتب.

ب) * شرع بول كتباً.

ج) شرع بول في قراءة كتاب / الكتاب.

د) شرع بول في كتاب / الكتاب.

٢٧)أ) شرع جون في أكل جُبن.

ب) * شرع جون جبناً.

ج) شرع جون في أكل الجبن / جبن.

د) شرع جون في الجبن / جبن.

وإذا كان على المركّب الاسمي٢ أن يكون مقيّداً (borné)، كما يرى ذلك غودار وجاياز (1993a) وبوستيفسكي وبويّون (١٩٩٥)، فإنّ المسند بأسره يجب أن يكون مقيّداً، أي أن يفيد انتهاء الغاية (télique). فالأقوال٢٤)–٢٧) تبيّن لنا أنّ الأحوال والأحداث قد أُقصيت عن تأويل البناء المباشر: مركّب اسمي١ + شرع +مركّب اسمي٢، ممّا يقلّص محمل الظاهرة بشكل لافت.

والمشكل الرئيس، كما سنفهمه، يتمثّل في تفسير مصدر ذلك القيد. فأمّا فربار، فتصمت عن إبداء رأي في الموضوع، وأمّا غودار وجاياز (١٩٩٣) من جهة وبويّون (١٩٩٥) من جهة أخرى، فيقترحون تحاليل تسعى إلى الاهتمام بشكل صريح بالأسباب التي تجعل شرع في بنائه المصدريّ لا يشهد حصراً مظهرياً مماثلاً، في حين أنّ شرع في بنائه المباشر مع المركّب الاسمي٢، يستوجب مفعول مقيّداً. ومهما تكن براعةُ هذه التحاليلِ الشكليّةُ، فإنّها لا تبدو مناسبة، من ذلك أنّ الجمع المعرفة، وعلى الرغم من إدخال الحدود المطلوبة، فإنّه يصعب تأويل ٢٨ب) على شاكلة ٢٨أ):

٢٨)أ) شرع بول في قراءة روايات فكتور هوغو.

ب)؟ شرع بول في روايات فكتور هوغو.

نلاحظ أنّ تحليل غودار وجاياز يُقحم، مع ذلك، عنصراً يسير في الطريق الصحيح، حتّى وإن ناقض تحليلهما الخاصّ بمسند مضاف، هذا العنصر هو فكرة عمل شرع عملاً مباشراً في المركّب الاسميّ٢.

قيد ثان يضع مفهوم التحكّم في الصدارة. فغودار وجاياز يريان وجوب أن يكون المسند إليه المركب الاسميّ١ متحكِّماً، أي أن يكون مسنداً إليه فاعلاً حقيقيّاً "ينجز [حدثاً] ويضمن وقوعَه دائماً" وفسّرا بذلك لِمَ لا يُقبل القول٢٩) في مواجهة القول٣٠):

٢٩) * شرع الجمهور في السمفونية.

٣٠) شرع الجمهور في سماع السمفونية.

في حين أنّه على النقيض من ذلك، يُقبل القول:

٣١) شرع قائد الأركسترا في السمفونية.

كما فسّرا لِمَ يجب أن يكون المسند إليه المركّب الاسميّ١ حيّا:

٣٢) شرع الصديد في أكل مسند الشرفة الحديديّ.

٣٣) * شرع الصديد في مسند الشرفة الحديديّ.

ويسحب بوستيفسكي وبويّون، كما سنرى ذلك في ما يأتي من بحث، مفهوم التحكّم على فعل شرع نفسه؛ إذ يصادران على وجود فعليْن من شرع مرتبطيْن ارتباطاً منطقياً، أحدهما فعل صعود والآخر فعل تحكّم. ويشترط القيد أنّ الإلزام لا يتحقّق إلّا إذا تعلّق الأمر بشرع الذي يُفيد التحكّم[١٠٥]. كما يسمح هذا القيد بتعليل سمة عدول القول٣٣) عن حالة فعل الصعود في القول٣٣). هذا القيد لا يأخذ على عاتقه تفسير عدم إمكانية القول٢٩)[١٠٦]، بل يتمّ تفسير ذلك بشكل آخر[١٠٧].

ومع ذلك فليست هذه القيود كافيةً. فالمُسندان في ٣٤) و٣٥) يستجيبان لشروط انتهاء الغاية (télicité)، لا نقبل عنهما التركيبيْن المباشريْن ٣٦)و٣٧):

٣٤) شرع بول في شحن البطاطا في الشاحنة.

٣٥) شرع بول في عبور الطريق.

٣٦) * شرع بول في البطاطا في الشاحنة.

٣٧) * شرع بول في الطريق.

قطعاً، بوسعنا أن نحتجّ على ذلك بكون المسارات موضوعَ النظر لا تمثّل جزءاً من محتوى المركّب الاسميّ ٢ المعنيّ المُقْوْلب أي محتوى البطاطا والطريق. لكن أمثلة من قبيل ٣٨) و٣٩)، حيث بوسعنا أن نتوقّع أنّ المعلومة المتعلّقة بالمسار، تمثّل جزءاً لا يتجزّأ من المحتوى بشكل مسبق، مثل هذه الأمثلة تدلّ على أنّ قيوداً أخرى نشطةٌ وهي قيودٌ تتصل بالاسم في المركّب الاسميّ٢ تحديداً. ويبدو في الواقع من الصعوبة بمكان أن نعتبر ٣٨) و٣٩) دالّيْن لـ٤٠) و٤١):

٣٨) شرع بول في الصحيفة / المجلّة.

٣٩) شرع بول في لوحة الإشهار.

٤٠) شرع بول في قراءة الصحيفة / مجلّة.

٤١) شرع بول في قراءة لوحة الإشهار.

من جهة اخرى، إذا قبلنا ٤٢):

٤٢) شرع بول في الخبز.

فإنّه من الصعوبة بمكان أن يذهب في ظنّنا أنّه ٤٣):

٤٣)؟ شرع بول في الشطيرة / قطعة الخبز.

ونضيف أيضاً التقابل بين ٤٤) و٤٥):

٤٤) شرع بول في قارورة خمر

٤٥)؟ شرع بول في كأس من الخمر / طست من الخمر / كوب من الشاي.

في جميع هذه الحالات، تجتمع المكوّنات المظهرية في العادة لإنشاء التركيب: شرع + مركّب اسميّ٢. ويمكن لنا كذلك عرض ظواهر أخرى من حالات الاستثناء، من ذلك إقصاء تأويل الفعل قرأ لصالح الفعل كتب:

٤٦) شرع في الكتاب.

٤٧) شرع بول في رواية.

أو كذلك حذف الفرق في السلوك بين الإتمام والشروع في ٤٨) و٤٩):

٤٨)؟ اشرعْ في صحنك.

٤٩) أَتِمَّ صحنك.

لكن ما هو أساسي فقد تمّ بلوغه: وهو بيان أنّ إجابة لانغاكير (R.W. Langacker) وإجابات غودار وجاياز وبوستيفسكي وبويّون، بدرجة أقلّ، هي إجابات أقوى من اللازم، والرأي عندنا هو الأخذ بالمسند الضمنيّ في التمثيل الدلاليّ. ولمّا كانت البنية الدلالية لا تضع المركّب الاسميّ٢ مباشرة ضمن

قطعة شرع، ولكنها تستوجب أن يكون لشرع مسار (أو معمول قضويّ argument propositionnel) يكون منطقة نشطة، فإنّ المسار المحوريّ الضمنيّ الشهير والذي يكون المركّب الاسميّ٢ أحد المشاركين فيه، لا نرى كيف يُعلَّل أيّ تأثير دلاليّ لشرع على المركّب الاسميّ٢، يكون خارجاً عن التأثير الذي يمارسه شرع عليه ضمن البنية المصدريّة[١٠٨].

- **لننهيَ مع شرع (وقتيا):**

سننهي المقاربة بثلاث طرق: أوّلاً بتحديد المسلك الذي علينا متابعته لنخرج من جملة **شرع في كتاب**. ثانياً، سنستخلص بعض التوجيهات التي تتعلّق باشتغال النحو الذهني المعرفيّ[١٠٩] (grammaire cognitive) واستعماله. وأخيراً، نختم بالتذكير بدروس المشترك التي يمكن استخلاصها من تحليلنا.

- **نحو حلّ:**

يبدو الجامع المشترك بين مختلف القيود المستخرجة هو بيان أنّ شرع يتعلّق مباشرة لا تركيبياً فقط بل ودلالياً أيضاً بالمركّب الاسميّ٢. فالمسلك الذي ينبغي اتباعه هو مسلك الإيقونية[١١٠] (iconicité): ففي البنية: مركّب اسمي١ + شرع + مركّب اسمي٢، يتّخذ الفعل شرع المركّبَ الاسميَّ نفسه متمّماً دلاليّاً، لا مساراً يكون المركّب الاسميُّ٢ فيه المعمولَ أو المَعْلَمَ (l'argument ou le landmark). ولا يغيّر هذا المركّب الاسميّ٢ نوعَه كما هو الحال في نظريّة الإلزام لبوستيفسكي، ولكنه يحافظ على قيمته المرجعية الأصلية. ويتمثّل الافتراض الذي سندافع عنه في كون الوظيفة التي يمارسها شرع على معمول حدَثيّ (مصدريّ) يمكن أن تنطبق على معمول (مركّب اسميّ٢) ليس مساراً (كأن يكون أداةً ماديّة على سبيل المثال).

ولا يؤدّي بنا هذا الافتراض نحو طرق كنائية بل نحو المنهج الاستعاريّ: أي نحو تطبيق المنوال الزمنيّ لشرع على مجال غير زمنيّ من حيث النوع إذ ينتمي الاسم إلى المركّب الاسميّ٢، وهو منوال يرتكز على التعريف الكلاسيكيّ لواسم القسم الأوّل لحدث نُسنده في العادة إلى هذا الفعل المظهريّ. ويترافق هذا المرور من

المنوال الزمنيّ لشرع إلى منوال غير زمنيّ (ماديّ أو غيره) مع قيود مختلفة على المركّب الاسميّ١ والمركّب الاسميّ٢ والقيود التي تُفرض على المركّب الاسميّ ١+ شرع (المصدريّ) + المركّب الاسميّ٢.

– **عودة إلى خانة البداية:**

هل يمكن لنا استخلاص درس عامّ من جولتنا داخل "منطقة" (نشطة!) من نحو لانغاكير العرفانيّ؟ نعم، أرى أنّ ذلك ممكن. إنّ الهيكل العامّ الذي قدّمه لانغاكير بتمفصل التركيب والدلالة والبناء المهمّ مركّب اسميّ١ + شرع + مركّب اسميّ٢، سمح بتوطيد الاقتناع بوجود أخطار ثلاثة على الأقلّ تُحدق بنحو لانغاكير العِرْفانيّ، وبكلّ منوال عرفانيّ بشكل عامّ:

أ) لقد أدّت المرونة المطلقة التي تتسم بها التعريفات العرفانية إلى تسهيل التطبيق غير المراقب للمفهوم النظريّ من ظاهرة إلى أخرى، على النحو الذي بيّنه إجراء المناطق النشطة لكيان ما على المسار الذي تكون فيه هذه الكيانات معمولاتٍ. وتجد مرونة اللسان وهي إحدى النقاط المركزية في العقيدة العرفانية، نفسها وليس ذلك مصادفة، دون شكّ، في تعريف المفاهيم والمبادئ التي تُستخدم لفهمها.

ب) العودة إلى بعض التقابلات الدلالية العرفانية الأساسية الكبرى؛ لأنّها في العمق جشطلتية (gestaltiste)، نحو اللاتناظر بين المتنقل (trajecteur) والمَعْلَم (landmark) أو التمييز بين المظهر (profil) والأساس (base)، وهي التقابلاتُ المُعرَّفةُ بعبارات بُرُوزية (saillanciels) نجدها لتقديم أيّ ظاهرة تقريباً، فضلاً عن الرغبة الإيقونية في جعل كلّ اختلاف في الشكل يوافقه اختلاف في المَفْهَمَة (conceptualisation) أو في المعنى، بما قد تكون له عواقب سيّئة كإنشاء معنى مصطنع أو "معنى نظريّ" أي معنى لا معنى له[!]، لا يمكن تأويله خارج التمثيل الذي أوجده. وقد رأينا ذلك في إنتاج المشترك الفعليّ لشرع الذي يعود إلى اختلاف في التصوير (imagerie) يعسُر تبيُّن صداه الدلاليّ.

ج) وينجرّ عن الخطرين الأوّلين، خطر التوليد الزائد (surgénération) الذي يتشكّل بطريقتيْن؛ حجب القيود التي تمسّ الظاهرة المدروسة والمعالجة بألفاظ

التمشيات الدلالية العامّة والتي قلّما تتجه نحو التوصيفات الصميمة للمستوى المعجميّ.

والحال أنّ نحواً ما يصبح عرفانياً بما يجعله في نظرنا يفتح منواله على العرفان فيفسّر مثلاً تلك القيود أو الخصوصيات أو "حالات الشذوذ" الظاهرة.

- **عودة نحو المستقبل:**

والمشترك؟ ماذا فعلنا بالنسبة إلى الهدف الذي رسمناه؟ هذه العودة يمكن أن تكون إلى المستقبل، إلى العمل المقبل الذي سيؤكّد ثلاث نتائج توصّلنا إليها في العمل الحالي.

- ليس تمدُّد مجال المشترك مُعلَّلاً دائماً. فما كلّ مشكل تأويليّ ولا كلّ انزلاق مرجعيّ، ظاهرةً من المشترط آليّاً.
- تبدو بعض حالات المشترك مصطنعةً يقتضيها المنوال النظريّ نفسه وليست تأويلات حقيقية.
- ليست حالاتُ المشتركِ النظاميّةُ نظاميّةً دائماً، فمن الملائم أن نهتمّ بالقوّة المفرطة (surpuissance) التي يرتبط بعضها ببعض والتي تتمثّل في عدم قدرتها على تجاوز القيود والاستثناءات التي تتولّد. إنّها دعوة، لا إلى ترك العوامل المفسِّرة ذات المنحى العامّ – فإفادتها ليست موضع شكّ – ولكن إلى الاهتمام بالعوامل المحلّيّة وإلى إعادة الاعتبار من ثمّة إلى قدر معيّن، وإلى قدر معيَّن فقط، للبُعد المعجميّ للمشترك.

٣ - المشترك الحرفـيّ

كما مرّ بنا، فيما سبق، فإنّ المشترك الحرفيّ يعود إلى النحو وإلى معاني الحروف. فقد أفرد النحاة لحروف الجرّ معانيَ أصلية وأخرى طارئة أو سياقية، ولْنأخذ أمثلة على حرف الجرّ الباء:

أ – قطعتُ اللحمَ بالسكين.

ب – أسكنُ بتونس.

ج – بالله، لا تَلُمْنِي.

د – جئتُ قبلك بيوميْن.

هـ – ابدأ بـ"بسم الله الرحمن الرحيم".

و – التقيْتُ بزيدٍ.

ز – وما ذلك على الله بعزيز.

ح – قال بأنّه لا ينوي الغدرَ.

فدلالة الباء في (أ) إفادةُ الوسيلة أو الآلة، وفي (ب) الملاصقة المكانية، وفي (ج) القسَم، وفي (د) الملاصقة الزمانية، وفي (هـ) التعدية، وفي (و) زائدة، وفي (ز) أفادت التأكيد، وفي (ح) التعدية. فاختلاف الدلالات لا يُحمل على أنّه اشتراك يصحّ أن يُدرس في باب المعجم لذلك فأنت إذا فتحت أيّ معجم عربيّ، قديم أو حديث، لا تجد الأمثلة السابقة ولا مثيلات لها، لبيان معاني حرف الجرّ (ب) على اعتبار أنّ باب دراسة هذا الأمر هو النحو، وتحديداً فصل "معاني حروف الجرّ" أو كما يسمّونها "حروف المعاني" تمييزاً لها عن "الحروف الهجائية".

ويمكن الاستفادة من بحث ديكليه في اشتراك بعض حروف الجرّ، نحو (على):

١ – الكتاب على الطاولة.

٢ – المُلصق على الجدار.

٣ – ثمّة بقعة على القميص.

٤ – انظر، توجد ذبابة على السقف.

٥ – انظر، توجد بقعة على السقف.

٦ – الجسور التي على منطقة الرون (Le Rhône) غير كافية.

٧ – مرّ لوك على باريس من مرسيليا ثلاث مرّات.

٨ – وقع نظر بيار على ابنته.

٩ – حدّدت جوليا له موعداً على الساعة الحادية عشرة.

حيث يمكن تحليل دلالة حرف الجرّ (على) انطلاقاً من الدلالات الفضائية التي يدلّ عليها؛ سواء كانت مكانية كما في ١و٢و٤و٥و٦و٧ أم كانت زمانية كما في ٩.

خاتمة الباب الثاني

يحتاج مبحث المشترك في أقسام الكلام إلى جهود كثيرة، لم نبذل إلا بعضها بمقاربتنا أساساً للمشترك الفعلي، ويبقى مجال البحث واسعاً للتعمق في المشترك الاسمي والمشترك الحرفي، وبعد ذلك يمكن النظر في المقارنة بين ضروب الاشتراك في مختلف أقسام الكلام.

وقد تبيّن لنا من خلال دراسة المشترك الفعلي، أنه يقوم على تنوّع بين الأمثلة، ويمكن مراجعة بعض المسلّمات القديمة المتمثلة في قول بعضهم إنّ الألفاظ القائمة على المشترك قليلة أو نادرة، فضلاً عن أنّ البحث الذي قمنا به مكّننا من مراجعة بعض المسبقات النظرية التي تحاول دراسة المشترك، باعتماد زاوية نظر دلالية فقط أو زاوية نظر معجمية فحسب، بل إنّنا مقتنعون الآن وأكثر من ذي قبل بوجوب المزاوجة بين النظرتين المعجمية والدلالية، وفق منظور تكامليّ. ولعلّ وجود بعض الأفعال ضمن الأوائل الدلالية التي اقترحتها أنّا فيارزبيكاه، يطرح علينا بعض الأسئلة، منها: أهذه الأفعال الأولية خالية تماماً من المشترك أم أنّ نصيبها منه أعلى من نصيب غيرها؟ وهل الأسماء الموجودة في القائمة نفسها ينسحب عليها الوصف نفسه؟

الخاتمة العامّة

لقد حاولنا في هذا البحث أن ندرس ظاهرة من أعقد الظواهر في علم الدلالة ألا وهي ظاهرة المشترك، ورمنا أن نقارب مسائلها النظرية والتطبيقية بشيء من الحذر وبرغبة في التعمّق دون التضحية بالشمول. وقد وقعنا على توافقات عجيبة بين بعض الحدوس القديمة وبعض النظريات الدلالية الحديثة ومنها "نظرية الوجوه" لدى جورج كلايبار، ولعلّ مزيد التعمق في دراسة الاشتراك قديماً وحديثاً يمكن أن يوقفنا على إمكانيات أخرى طريفة، للبحث والتأويل والاستنتاج.

ولعلّ بعض الأبحاث الخاصة بكيفية تولّد المعاني المشتركة تبقى بحاجة إلى مزيد النظر والتمحيص، خصوصاً أنّ المقترحات النظرية التي أدلى بها أهل الاختصاص في هذا المجال لا ترقى لأن تكوّن حقائق علمية، بل قصاراها أن توفّر لنا نظريات تتفاوت بين القوة والضعف، ومنها نظرية "الأوائل الدلالية" التي جاءت بها أنا فيارزبيكاه (بصيغتيها الأصلية والمُعدَّلة)... فبمعالجة مثل هذه المقترحات يمكن أن نوسّع نظرتنا إلى المشترك وإلى علم الدلالة بشكل عامّ.

وقد كان هذا العمل مناسبة كي نبحث في الأصول التراثية لنظرية المشترك في اللغة العربية ودراسات القدامى في علم "الوجوه والنظائر"، فضلاً عن متابعة النظريات الغربية الحديثة التي اهتمت بدراسة المشترك من زاوية لسانية دلالية. ويمكن متابعة البحث في هذه المباحث عبر مزيد توسيعها، فقد اقتصرنا في الباب الثاني من هذا البحث، والمتعلق بالمشترك بين أقسام الكلام، على المشترك الفعليّ، ولم نتعمق في قسيميه وهما المشترك الاسمي والمشترك الحرفيّ، على الرغم من أهمية كلّ منهما، إذ يبقيان عنوانين لبحوث قادمة. إضافة إلى ضرورة إقامة مقارنة تتصل بضروب الاشتراك بين هذه الأقسام الثلاثة: هل الاشتراك فيها من صنف واحد أو إنها متنوّعة بتنوّع كلّ قسم؟ وهل يمكن الحديث عن ضرب مخصوص من الاشتراك يتمثل في انتماء الوحدة النحوية إلى أكثر من قسم من أقسام الكلام؟ ولا يمكن الجواب عن مثل هذه الأسئلة إلا بعد إتمام البحث في المشترك لقسيمي الفعل.

الهوامش

١ - Jacquey E.,2002, **Ambiguïté lexicale et quantification: une modélisation de la polysémie logique,** Hermes.

٢ - صدرت ترجمة عربية لكتاب روبنز المذكور: **موجز تاريخ علم اللغة (عند الغرب)**، ترجمة د. أحمد عوض، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٢٢٧، نوفمبر ١٩٩٧.

٣ - Georges Kleiber: **Problèmes de sémantique: la polysémie en questions**, Presses Universitaires de Septentrion, 1999, p55.

٤ - François J.L. Victorri B. (2003) **La reduction de la polysémie adjectivale en co-texte nominal: une méthode de sémantique calculatoire,** Cahier du Crisco, n°14, p4, http://www.crisco.uni-caen.fr.

٥ - Fabre C., Habert B. & Labbé D. (1997), **La polysémie ans la langue générale et les langages spécialisés**, Sémiotique, 13, p15.

٦ - ناصر المبارك، ٢٠٠٤، **الظاهر اللغويّ في الثقافة العربية، دراسة في المنهج الدلاليّ عند العرب**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.١، ص٥٨.

٧ - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر، الكتاب، ج١، ص٥، نسخة إلكترونية، موقع الوراق: http://www.alwarraq.com

٨ - Rastier F., Cavazza M., Abeillé A. (1994): **Sémantique pour l'analyse - de la linguistique à linformatique,** Masson, p50.

٩ - Culioli A.(1990): **Pour une linguistique de l'énonciation,** Paris, Ophrys, p-p115-135.

١٠ - Pottier B. (1987): **Théorie et analyse en linguistique, Paris**, Paris, Hachette.

١١ - Langacker R. W. (1991): **Foundations of cognitive grammar**, vol.II descriptive application, Stanford, Stanford University Press.

١٢ – Desclé J. P. (1985): **Représentation des connaissances: archétypes cognitifs, schèmes conceptuels, schèmes grammaticaux,** actes sémoitiques, document (VII), p-p 69-70.

١٣ – Cadiot P., Visetti P. Y. (2001): Pour une théorie des formes sémantiques, Motifs, Profil, Thèmes, Paris, PUF.

١٤ – Culioli A.(1990): **Pour une linguistique de l'énonciation, Paris, Ophrys, p130.**

١٥ – Picoche, J. (1986) **Structures sémantique du lexique français,** Fernand Nathan.

١٦ – Guillaume Jaquet, **polysémie verbale et calcul du sens,** Lattice, CNRS, 2005, P23.

١٧ – Op. cit, loc. Cit.

١٨ – Op. cit, loc. Cit.

١٩ – تصرّفنا قليلاً في أمثلة جاكيه، لمزيد التوضيح. انظر جاكيه (٢٠٠٥)، ص٢٤.

٢٠ – وكي نتبيّن مثالاً "حيّاً" لتأثير السياق في تحديد دلالة الكلمة المشتركة، ننظر في النصّ التالي: " وقع بين ابنٍ لِعُمَرَ بن عبد العزيز وابنٍ لسليمانَ بن عبد الملك كلامٌ، فجعل ابنُ عُمَرَ يذكُر فضْلَ أبيه؛ قال له ابنُ سليمان: إن شئت فأقللْ وإن شئت فأكثر، ما كان أبوك إلّا حسنةً من حسنات أبي. لأنَّ سليمان هو ولّى عُمرَ بن عبد العزيز". (ابن عبد ربه، **العقد الفريد**).
فكلمة (أبوك) يمكن أن تُفهم في محملها الأصليّ أي بالمعنى الأجناسيّ (وهو الوالد)، ولكن المقصود في هذا السياق، هو متعلّق من متعلقاته وهي التولية. فلو جنح ابن سليمان إلى التصريح لقال: ما كانت الفضائل التي تعدّدها لأبيك لتحصل لولا أن ولّاه أبي الخلافة بعده، فأبي هو المتسبّب في إقدار أبيك على أن يفعلها. فحُسن اختيار أبي لأبيك حسنة من حسنات أبي، تُحسب له، وما انجرّ عن حُسن الاختيار هذا فمن باب أولى أن يُنسب إلى أبي أيضاً، فهو الأصل وهو المُولّي وأبوك الفرع وهو المُوَلَّى.

٢١ – يعترف جاكيه بأنّ الوضعية أكثر تعقيداً في العادة، ويضرب على ذلك مثال كلمة **ساق** حيث نتبيّن من خلال استعمالات كثيرة لهذه الكلمة أنه يمكن استخلاص محمل دلاليّ لها نصوغه كما يلي: إنها تدلّ على الجزء السفليّ من شيء ماديّ في علاقة مع جزء أفقيّ. وهذا ينطبق على ساق الإنسان ولكن أيضاً على ساق الشجرة والكأس والطاولة... انظر جاكيه (٢٠٠٥)، ص٢٤. ولكن لكلمة ساق استعمالات أخرى تفيض عن هذا المحمل، في اللغة العربية كقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] قال المفسّرون: إنّ عبارة (يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ) كناية عن شدّة الأمر، وهي بخلاف الآية الأخرى: ﴿قِيلَ لَهَا ٱدۡخُلِي ٱلصَّرۡحَۖ فَلَمَّا رَأَتۡهُ حَسِبَتۡهُ لُجَّةٗ وَكَشَفَتۡ عَن سَاقَيۡهَاۚ قَالَ إِنَّهُۥ صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَۗ قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤] حيث دلالة كشف الساقين حقيقية وليست مجازية، إذ تدلّ في السياق على استعداد بلقيس لخوض ما ظنته لجّة. وهذه أيضاً تحمل معنى آخر للساق عن دلالة هذه الكلمة في الآية: ﴿وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩] فهي ههنا بمعنى أنّ إحدى ساقيه ملتفّة بالأخرى عند الموت، كما يقول المفسّرون، أي التفّت شدة فراق الدنيا بشدة إقبال الآخرة".

٢٢ – Françoise Labelle, **la sémantique lexicale,** 2004.

٢٣ – سورة التوبة، الآية ١٢٨.

٢٤ – وقد وردت أحاديث ساقها ابن كثير والقرطبيّ في تفسيريهما (تمثيلاً) تبرز طهارة محتد النبيّ وشرفه، نحو قوله – صلى الله عليه وسلّم –: "خرجتُ من نكاح ولم أخرج من سفاح" ويذهب كثير من الرواة إلى أن نسبَ الرسولِ طاهرٌ إلى أبي البشر آدم.

٢٥ – هذا المثال من **لسان العرب** لابن منظور، مادة (ط / ل / ق).

٢٦ - قد يوهم هذا القول بانتمائنا إلى المدرسة الكوفيّة في النحو باعتبارها تقول بأنّ أصل الاشتقاق هو الفعل، في حين أنّ المدرسة البصرية ترى أنّ المصدر هو أصل الاشتقاق، ولكن، اعتمدنا الرأي الكوفيّ، في هذا السياق، لا انتصاراً للمدرسة الكوفية بل بوصْفِ قولِها افتراضَ عملٍ صالحاً.

٢٧ - أهملنا عن قصد التعرض إلى اختلافات رواية الفعل ووجوه تصريفه: قَلِيَ يَقْلَى - قَلَى يَقْلِي - قَلَا يَقْلُو... وهي موجودة في المعاجم، فلْتنظر في مظانّها. كما أهملنا معاني أخرى لقلى: تَبِعَ، ولِقلا: الإبلَ ساقها سوقاً شديداً. انظر ابن منظور، **لسان العرب**، (ق ل و).

٢٨ - جاء في **لسان العرب** لابن منظور: " وفي حديث أَبي هريرة - رضي الله عنه - أَنه قال لَتُخرِجَنَّكم الرومُ منها كَفْراً كَفْراً إِلى سُنْبُكٍ من الأَرض قيل وما ذلك السُّنْبُكُ؟ قال حِسْمَى جُذام أَي من قرى الشام، قال أَبو عبيد قوله كفراً كفراً يعني قرية قرية وأَكثر من يتكلم بهذا أَهل الشام يسمون القرية الكفر. وروي عن مُعَاوية أَنه قال أَهل الكُفُورِ هم أَهل القُبُور قال الأَزهري يعني بالكفور القُرَى النائيةَ عن الأَمصار ومُجْتَمَعِ أَهل العلم فالجهل عليهم أَغلب وهم إِلى البِدَع والأَهواء المُضِلَّة أَسرعُ، يقول إِنهم بمنزلة الموتى لا يشاهدون الأَمصارَ والجُمعَ والجماعاتِ وما أَشبهها." دار صادر، ج٥، ص١٤٤.

٢٩ - وأورد ابن منظور في لسان العرب أيضاً: " قال الحَرْبيّ الكُفور ما بَعُدَ من الأَرض عن الناس فلا يمرّ به أَحد، وأَهل الكفور عند أَهل المدن كالأَموات عند الأَحياء فكأَنهم في القبور وفي الحديث عُرِضَ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما هو مفتوح على أُمَّته من بعده كَفْراً كَفْراً فَسُرَّ بذلك أَي قرية قرية ".

٣٠ - ابن منظور، المرجع نفسه.

٣١ - ابن منظور، **لسان العرب**، ج٤، ص ٣٢٤.

٣٢ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

٣٣ - Song-Nim Kwon-Pak, **Les prépositions, révélateurs de la polysémie nominale,** Sémiotiques, n°13, décembre, 1997, p-p31-40.

٣٤ - G.Kleiber, **Problèmes de sémantique: la polysémie en questions, Presses Universitaires du Septentrion,1999, p55.**

٣٥ - I.Mel'Cuk, A.Clas & A.Polguère, **Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire**, Louvain-la-Neuve, Duculot, 1995, p-p156-157.

٣٦ - P.Cadiot & B.Habert, **Aux sources de la polysémie nominale, langue française, 113,1997, p3.**

٣٧ - Victorri B., Fuchs C.,1996, **La polysémie, construction dynamique du sens**, Paris, Hermès, p11.

٣٨ - G.Kleiber, **Problèmes de sémantique: la polysémie en questions, Presses Universitaires du Septentrion,1999, p57.**

٣٩ - p. cit, p-p62-63.

٤٠ - ابن جنّي، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، [د.ت]، ج٢، ص٣٢٠.

٤١ - p. cit, p72.

٤٢ - p. cit, p75.

٤٣ - p. cit, p74.

٤٤ - ألفة يوسف، **تعدّد المعنى في القرآن**، تونس، دار سحر، ٢٠٠٣، ص ٢٣.

٤٥ - المرجع نفسه، الهامش ص٢٠.

٤٦ - D.Kayser, 1987, **Une sémantique qui n'a pas de sens,** Langages, n87, p40.

٤٧ - Bernard Victorri & Catherine Fuchs: **La polysémie: construction dynamique du sens**, Hermès, Paris, 1996, p28.

٤٨ - Op.cit. p45.

٤٩ - Op.cit. p46.

٥٠ – Op.cit. p47.

٥١ – Op.cit. p55-56.

٥٢ – Op.cit. p57.

٥٣ – Op.cit. p192.

٥٤ – Tesnière:1988, p12.

٥٥ – Jean-Yves Pollock: **Langage et cognition: Introduction au programme minimaliste de la grammaire générative**, Préface de Noam Chomsky, Paris, Presses Universitaires de France, (coll.psychologie et sciences de la pensée: collection dirigée par Olivier Houdé) 2èmeédition:1998(1ère édition:1997),241 p.

٥٦ – Op.cit, loc. Cit.

٥٧ – عبد الواحد حسن الشيخ، ١٩٩٩، ص.١٦٩.

٥٨ – الزركشي:١٩٨٨، ج٢، ص٢٧٩.

٥٩ – الزركشي:١٩٨٨، ج٢، ص٣١١.

٦٠ – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

٦١ – الزركشي:١٩٨٨، ج٢، ص٣١١-٣١٢.

٦٢ – الطبري: **مختصَر تفسير الطبري**، مج١، ص٧٥، الهامش.

٦٣ – المرجع نفسه، مج١، ص٧٥.

٦٤ – يذكر كروز حالة الأمّ التي تنفتح على قراءة باعتماد الوجه[الوالدة] وقراءة أخرى باعتماد الوجه [المربّية]: (i)هند ربّتتني، لكن ليلى هي أمّي الحقيقية [الوالدة].
(ii) ليلى ولدتني، لكن هندا هي أمّي الحقيقية[المربّية].

٦٥ – يشير كروز في مقدّمة مقاله (D.A.Cruse,1996:93) إلى انتمائه إلى تيّار اللسانيين العرفانيين مثل لايكوف (Lakoff) ولانغاكير(R.W.Langacker) وفيلمور. (C.Fillmore) إنّ ما يجمع اللسانيين العِرفانيين على الرغم من

اختلافات الرأي المهمة هو اعتبار الوقائع من الحقل اللسانيّ بوصفها انعكاسات لوقائع عِرفانية وبوصف بنى المعرفة العامّة ومساراتها تُعلَّل تعليلاً طبيعياً.

٦٦ – "لا توجد – كما كتبنا ذلك سنة ١٩٩٠ (G.Kleiber, 1990:133) – سمات شكلية مشتركة بين أعضاء المَقُولة المتفرّعة عن مقولة الكتب وهي الروايات.[...] فليس للرواية سمات نموذجية مُدركة تميّزها عن سائر المقولات الفرعية للكتب: فالرواية تكون إضبارةً (حزمة من الصحف) أو مغلّفة بالورق المقوّى، كما تكون صغيرة الحجم أو كبيرة الحجم، إلخ. أمّا الشكل الخارجيّ الوحيد الذي يساعدنا على معرفة أنّها رواية، فهو ذكر كلمة رواية على الغلاف، ولكنّ ذلك ليس كافياً بالمرّة للتحقّق من كون الأثر رواية حقّاً أم ليس كذلك".

٦٧ – Georges Kleiber: **Problèmes de sémantique: la polysémie en questions**, Presses Universitaires de Septentrion, 1999, p-p.87-101.

جورج كلايبار: **مسائل في علم الدلالة: المشترك اللفظيّ موضع تساؤل**، مطابع سبتنتريون الجامعية، ١٩٩٩، ص–ص٨٧–١٠١.

٦٨ – انظر في ما يأتي من بحث، المشترك الحرفيّ.

٦٩ – الماصدق :(extension) مجموعة أشياء (حقيقية أو مثالية، عينية أو مجرّدة) ينطبق عليها عنصر معرفيّ، أي: ١/ بالنسبة إلى مفهوم: مجموعة أشياء يمكن الدلّ عليها (يكون محمولها) – ٢/ بالنسبة إلى قضية: مجموعة حالات تكون فيها صحيحة (من ثم جملة فرضيات يمكن للقضية أن تكون لزومها)؛ ٣/ بالنسبة إلى علاقة: مجموعة أنساق قيمية (منسوبة إلى حدود عامة) تبرهن على العلاقة وتحققها. انظر **موسوعة لالاند الفلسفية**، مج١، ص٣٩٨.

٧٠ – يقول عبد القاهر الجرجانيّ في " **دلائل الإعجاز**": " والكَلِمُ ثلاث: اسم وفعل وحرف وللتعليق فيها بينها طرق معلومة، ولا يعدو ثلاثة أقسام:

- تعلق اسم باسم.

- وتعلق اسم بفعل.

- وتعلق حرف بهما.

[...] أمّا تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب:

- أن يتوسط بين الفعل والاسم، فيكون ذلك في حروف الجرّ الذي من شأنها أن تعدّي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء مثل أنك تقول: مررت فلا يصل إلى نحو زيد وعمرو. فإذا قلت: مررت بزيد أو على زيد، وجدته قد وصل بالباء أو على. وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى مع في قولنا: لو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها، بمنزلة حرف الجرّ في التوسّط بين الفعل الاسم وإيصاله إليه، إلّا أنّ الفرق أنّها لاتعمل بنفسها شيئاً، لكنها تعين الفعل على عمله النصب. وكذلك حكم إلّا في الاستثناء، فإنّها عندهم بمنزلة هذه الواو الكائنة بمعنى مع في التوسط وعمل النصب في المستثنى للفعل ولكن بوساطتها وعون منها.

- والضرب الثاني من تعلق الحرف ما يتعلق به العطف، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول في قولنا: جاءني زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً ومررت بزيد وعمرو.

- والضرب الثالث تعلقه بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه. وذلك أنّ من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تناوله بالتقييد، بعد أن يسند إلى شيء. معنى ذلك أنك إذا قلت: ما خرج زيد وما زيد خارج لم يكن النفي الواقع بها متناولاً ولا الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعاً من زيد ومسنداً إليه. لا يغرّنّك قولنا في نحو: لا رجل في الدار أنّها لنفي الجنس، فإنّ المعنى في ذلك أنها في الكينونة في الدار عن الجنس، ولو كان يتصور تعلّق النفي بالاسم المفرد لكان الذي قالوه في كلمة التوحيد من أنّ التقدير فيها لا إله لنا، أو في الوجود، إلّا الله فضلاً من القول، وتقديراً لما لا يُحتاج إليه، وكذلك الحُكم أبداً".

(عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمد التنجي، بيروت، دارالكتاب العربي، ١٩٩٥، ص١٣ وما بعدها).

٧١ – الرابط: فعل الكون (être)، في حكم حمليّ، بقدر ما يعبّر عن العلاقة الخاصة التي يؤكدها هذا الحكم بين المحمول والفاعل.
والرابط، عند مورغان: الفعل، في أيّ حكم، بقدر ما يعبّر عن العلاقة التي يؤكّدها هذا الحكم بين مختلف حدوده. مثلاً: اشترى بيار سكّينا من بولس بفرنك". إن الحدود الأربعة هي: بيار، بولس، سكّين، فرنك، والرابط هو فعل اشترى. في الرابط يكمن الإقرار الذي يشكّل الحكم حقّاً. **موسوعة لالاند الفلسفية**، مج١، ص٢٣١.

٧٢ – ورد في كتاب "**التدوين في أخبار قزوين**" للإمام الرافعيّ (ت٦٢٣هـ) ما يلي: "[جاء] في كتاب الزهد لابن أبي حاتم، بروايته عن أبي الحسن عليّ بن القاسم بن محمد السهروردي عنه وفيه حدثنا أبو عتيبة الحمصيّ، أحمد بن الفرج مؤذن مسجد حمص حدثنا ابن فديك حدثنا الضحاك أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن عطاء بن يزيد بن تميم الداريّ، رضي الله عنه، قال قال رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم –: الدين النصيحة ثلاث مرات، قال: قلنا لمن يا رسول الله، قال: لله ولرسوله وللمسلمين عامّة".

٧٣ – كما هو ملاحظ، فإنّ الأمثلة العربية تختلف عن الأمثلة الفرنسية، إذ توفّر لغة الضاد وسيلة اشتقاقية تمنع حدوث المشترك في مثل تلك الأمثلة، فيصار إلى وزن آخر للفعل: من (فعّل) الدالّ على قيام الفاعل بالفعل لنفسه، إلى وزن (تفعّل) الدالّ – في سياقنا – على وقوع الفعل على الفاعل (المطاوعة).

٧٤ – Guillaume Jaquet, **Polysémie verbale et calcul du sens,** Lattice, CNRS, 2005, P36.

٧٥ – مفهوم السيمم يشمل مفهوم المعنى ومفهوم التصوّر (acception) في آن واحد. ويوافق كلّ سيمم – في المعجم – تعريفاً معيّناً.

٧٦ - Martin, 1979, p251.

٧٧ - وقد سبق أن بحثنا في العلاقة بين المشترك والجناس، انظر ما سبق في التمهيد.

٧٨ - انظر كتب البلاغة للتمييز بين التورية والاستخدام:
- ابن أبي الأصبع: **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر.**
- النويري: **نهاية الأرب في فنون الأدب.**

٧٩ - المعنى الكلاسيكي للمشترك هو "أن تكون اللفظةُ محتملةً لمعنيين أو أكثر"(ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**، ص.٢٢٥)، غير أنّ كلايبار (١٩٩٩) وإفلين جاكيه (٢٠٠٢) من بعده طرحا مسألة غاية في الأهمّية، تتصل بتحديد المشترك: هل نعتبر الألفاظ الواردة في سياقاتٍ ما قائمةً على الاشتراك، تعود إلى معان مختلفة أو إلى تمظهرات مختلفة لمعنى واحد؟ وهل نحن بإزاء المشترك أو نحن أمام حالة (أو حالات) عدم دقّة، أو أنّ الأمر محض غموض دلاليّ؟ ليس من اليسير الحسم في هذه المسائل الشائكة، وربّما نسعى إلى تقليب النظر فيها في عمل آخر.

٨٠ - Karim Chibout: **La polysémie lexicale: observations linguistiques, modélisation informatique, études ergonomique et psychologique**(www.atala.org)

٨١ - Françoise Gayral et Patrick Saint-Dizier: **Peut-on couper à la polysémie verbale?** conférence TALN,1999, Cargèse, 12-17 Juillet 1999.

٨٢ - Guillaume Jacquet: **Polysémie verbale et construction syntaxique: étude sur le verbe jouer**, Batz-sur-Mer, 11-14 Juin2003.

٨٣ - Georges Kleiber,1999, **Problème de sémantique, la polysémie en questions**, Presses Universitaires, de Septentrion.

٨٤ - Françoise Gayral et Patrick Saint-Dizier: **Peut-on couper à la polysémie verbale?** conférence TALN,1999, Cargèse, 12-17 Juillet 1999.

٨٥ – التَمْدِيَة (matérialization): جعلُ الشـيءِ مادّيّاً.

٨٦ – واضحٌ أنّ هذا المثال (couper d‘eau avec du vin) يمكن **تعريب** (couper) فيه بـ(قطّع)، جاء في **تاج العروس** للزبيدي: "ومن المجاز قطّع الخمرَ بالماء تقطيعاً: مزجها فتقطّعت، امتزجت وتقطّع فيه الماء، قال ذو الرّمّة: [الطويل]

تقطُّعَ ماء المُزن في نُزَف الخمرِ **يُقَطِّعُ موضوعَ الحديث ابتسامُها**

موضوع الحديث: محفوظه، وهو أن تخلطه بالابتسام كما يُخلط الماء بالخمر إذا مُزج".

٨٧ – ورد الفعل (قطع) في المثال (أ) في الصيغة المصدرية، في حين أنّه ورد مُصرَّفاً في المثال (ب).

٨٨ – على الرغم من أنّ هذا التفسير الثاني قد يبدو أنّه نتيجة للتفسير الأوّل.

٨٩ – يمكن أن يُقارب معنى (قطع) وفق المحور الثالث. الفرق أنّه لا يوجد هـهنا تمازج بين عناصر من طبيعة مختلفة، بل يوجد تجاور بينهما.

٩٠ – سيرد هذا المصطلح في مقاربة جورج كلايبار لفعل (شرع)، في ما يأتي من بحث، والملاحظ أننا عرّبناه في السياق المذكور بـ"انتهاء الغاية" لا كما فعلنا هـهنا.

٩١ – المال ينتقل، يسيل، يمرّ من يد إلى أخرى، ولا سيما إذا رجعنا إلى ثنائية المال المنقول والمال غير المنقول في مصطلحات الفقه الإسلاميّ.

٩٢ – فعل (interrompre) في الفرنسية، يعني: قطع – أوقف – علّق – رفع – منع – أزعج – قطع كلامَه. فالملاحظ أنّ فعليْ (couper) و(interrompre) يتقاطعان في أكثر من معنى وأكثر من استعمال، ولعلّ فعل (interrompre) يوافق معاني المحور الأوّل المحلّلة وفق مفهوم التدفّق ضمن العنصر (ب) تدفّق المعلومات.

٩٣ – معلوم أنّ مثال (couper les cheveux) في الفرنسية، يُعرَّبُ بـ"قصّ الشعر"، والناظر في **لسان العرب** لابن منظور [وغيره من المعاجم العربية]

لا يجد في مدخل (ق ط ع): قصّ الشعر، ولكنّه يقف في مدخل (ق ص ص)، على ما يلي:" قصّ الشعرَ قطعَهُ"، وهذا يدلّ على أنّ معنى قطع أعمّ من معنى قصّ.

٩٤ – الأوّليّة، لفظ نقترح به تعريب (la primitive) والمقصود بها، في هذا السياق، الوحدة اللسانية الوظيفية (الظرف أو حرف الجرّ) التي لا ماصدق لها في الواقع.

٩٥ – عملية باقي القسمة (modulo): (متبوعة بعدد): مصطلح رياضيٌّ يعني عاملاً يعطي باقي القسمة على ذلك العدد، مثال ذلك: ١٩ يوافق١ موديلو ٦. (انظر مصطفى هنّي: **معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية (إفرنسي – إنجليزي – عربيّ)**، مكتبة لبنان ناشرون، ط ٣، ٢٠٠١، ص ٥١٠.)

٩٦ – الوضْع: instanciation

٩٧ – Guillaume Jacquet: **Polysémie verbale et construction syntaxique: étude sur le verbe jouer**, Batz-sur-Mer, 11-14 Juin2003.

٩٨ – إنّ التقابل بين متنقل ومَعْلَم يمثل محوراً رئيسياً من محاور منوال لانغاكير. ويترجم هذا التقابل عدم التناظر لكل إسناد علائقيّ: المتنقل هو الكيان الذي يكون دوره هو الأبرز. إنّه متنقل المشاركين الذين يجب أن تقام طبيعتهم أو مواقعهم (إنّها صورة وجه العلاقة). إنّ المَعْلَم أو المعالم هي المشارِكات الأخرى البارزة التي يقع المتنقل بالنسبة إليها.

٩٩ – يسمّي لانغاكير هذا الحلّ (linguistic paraphrase analysis). ولنا أن نتحدّث من منظور النحو التحويلي لدى هاريس(Harris) عن الاسم المخصّص (nom approprié). أُنظر عرضاً لمختلف الحلول لهذا الصنف من المشكلات في كتابي كلايبار(G.Kleiber,1990b,1994,ch.8).

١٠٠ – إنّ التقابل بين المظهر (profil) والأساس (base) هو تقابل جوهريّ في منوال لانغاكير. ويتركّب أساس مسند لسانيّ من بنى عرفانية (أو من

مجالات) يفترضها، في حين أنّ المظهر بنية صغرى لأساس يدخل في مستوى تمييزي من البروز باعتباره كياناً تعيّنه العبارةُ.

١٠١ – ولْنذكِّرْ بأننا يمكن أن نتصرّف بإجابة من قبيل الوجوه (facettes) على نحو ما اقترحه كروز (D.A.Cruse,1996) أو باقتراح من قبيل ما جاء به بوستيفسكي (Pustejovsky) وهو النمط المنقّط (type pointé) إذ يعتبر أنّ ما يتمّ تنشيطه في عبارة سماع البيانو هو وجه [أو نمط] "الصوت"، أمّا في عبارة رؤية البيانو فإنّ الوجه [أو النمط] الذي يقع تنشيطه هو "شيء مادّيّ مرئيّ" وفي عبارة سماع البيانو ورؤيته، فإنّ مجموع الوجوه أو الأنماط أو كتلتها كلّها هي المُنَشَّطَة.

١٠٢ – فقيْد العبور المظهريّ يُفسَّر بقيْد التحكّم بما أنّ شرع الذي يُفيد التحكّم يتمّ تعريفه بوصفه لا يختار سوى حدث من صنف العبور.

١٠٣ – العلاقات الميريولوجية هي العلاقات بين الكلّ والأجزاء، وهي ضرب من المنطق غير الكلاسيكيّ.

١٠٤ – يبدو مفهوم المتحكِّم المطبَّق على القوليْن٢٩) و٣٠) غير ملائم.

١٠٥ – يبدو مفهوم المتحكِّم المطبَّق على القوليْن٢٩) و٣٠) غير ملائم.

١٠٦ – يفسّر بوستيفسكي وبويّون عدمَ إمكانية القول٢٩) بعدم إمكانية بناء حدث السماع بالنسبة إلى السمفونية دون حدث عزفها في الوقت ذاته، بما أنّنا نعرض السمفونية للجمهور، ولا يمكننا سماع سمفونية دون أن يتمّ عزْفُها(١٩٩٥: ١٥٣–١٥٤).

١٠٧ – هذا الأمر له قيمة بالنسبة إلى غودار وجاياز، وإلى حدّ ما بالنسبة إلى بوستيفسكي وبويّون.

١٠٨ – ينأى بوستيفسكي وبويّون عن هذا التقريب، بما أنّهما يصادران على فعليْن لشرع (الصعود والتحكّم).

١٠٩ – مازلنا نبحث عن المصطلح الملائم لتعريب اللفظ الأعجميّ (cognitivisme) فبعضهم يسميه المعرفة الذهنية ومنهم من يعرّبه بالإدراك وثمّة من يقترح

له العرفان مقابلاً، ولذا يجد القارئ تنويعاً في استعمالنا لهذه البدائل لأنّه لم يقرّ القرار على واحد منها!

١١٠ – هذا المصطلح مشتقّ من كلمة الإيقونة (icône) ذات الأصل اليوناني والذي يعني صورة أو مشابهة، وتطلق هذه الكلمة في الأصل، على كلّ صورة دينية محمولة أو ثابتة مهما كانت تقنية رسمها. واللافت للانتباه أنّ الإيقونية والطراز يُذكران في سياق مسيحيّ (انظر مدخل icône في encyclopaedia universalis، النسخة الإلكترونية، بقلم أوليفيي كليمون وغيره (Olivier Clément et al) وبخاصّة قوله: "الإيقونة والطراز ليسا من جوهر واحد ولكنّهما مرتبطان عبر المشابهة". وقد أشارت إفلين جاكيه (Evelyne Jaquet) إلى أنّ ميلنير (Milner,1982) درس الأسماء الإيقونية في إطار بحثه عن المركّبات الاسمية المركّبة.

المصادر والمراجع

١ - العربية والمعرّبة: مرتّبة بحسب الألقاب ترتيباً ألفبائياً، مع إهمال (ابن) و(أبو) والـ)

- القرآن الكريم.
- أنيس، إبراهيم، ط٦، **دلالة الألفاظ**، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١.
- الجرجاني، عبد القاهر (ت٤٧١هـ)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمد التنجي، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ١٩٩٥.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، **الخصائص**، تح محمد عليّ النجار، بيروت، دار الكتاب العربيّ، [د.ت].
- ابن الجوزي، (ت٥٩٧هـ)، **منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم**، تحقيق محمد السيد الصفطاوي وفؤاد عبد المنعم أحمد، الإسكندرية، منشأة المعارف، [د.ت]
- الحداد، مصطفى، **اللغة والفكر وفلسفة الذهن**، منشورات جمعية الأعمال الاجتماعية والثقافية لكلّيّة الآداب بتطوان، ١٩٩٥.
- حيدر، حازم سعيد، **علوم القرآن بين البرهان والإتقان**: دراسة مقارنة، ط١ المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.
- الدامغاني، الحسين (ت٤٧٨هـ)، **قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم**، ط٥ بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٥.
- الزبيدي، أبو العباس أحمد بن عبد اللطيف (ت٨١٣هـ)، **مختصر صحيح البخاري: التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح**، بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٠.
- الزبيدي، أبو الفيض مرتضى، (ت١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مصطفى حجازي وغيره، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٣٥مج، ١٩٨٤.

- الزركشي، بدر الدين، (ت٧٩٤هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، بيروت، دار الكتب العلمية، ٤ مج، ١٩٨٨.
- الزناد، الأزهر، **مراتب الاتساع في الدلالة المعجمية: المشترك في العربية: مادة "عين" نموذجاً**، مجلة المعجمية، ع٩و١٠، ١٩٩٣/١٩٩٤، ص-ص١٦٩-١٩٨.
- ابن سلام، يحيى، (ت٢٠٠هـ)، **تصاريف القرآن**، تحقيق هند شلبي، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٩.
- ابن سليمان، مقاتل، (ت١٥٠هـ)، **الأشباه والنظائر في القرآن الكريم**، تحقيق عبد الله شحاتة، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٨هـ)، **الكتاب**، نسخة إلكترونية، موقع الوراق.
- السيوطي، جلال الدين، (ت٩١١هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، بيروت، دار الجيل، (د.ت).
- الشيخ، عبد الواحد حسن، **العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية)**، ط١، القاهرة/الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ١٩٩٩.
- ابن ضيف الله الطلحي، ردة الله بن ردة، **دلالة السياق**، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (ت٢٧٦)، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق السيد أحمد صقر، ط٢ القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٣.
- ابن قيّم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر، (ت٧٥١هـ)، **الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن**، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٧.
- المبارك، ناصر، **الظاهر اللغويّ في الثقافة العربية، دراسة في المنهج الدلاليّ عند العرب**، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤.
- ابن منظور، (ت٧١١هـ)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، ١٩٨٨.

- صولة، عبد الله، **المَقْولَة في نظرية الطراز الأصلية**، حوليات الجامعة التونسية، ع٤٦، ٢٠٠٢، ص – ص٣٦٩–٣٨٧.
- غاليم، محمد، **التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم**، ط١، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ١٩٨٧.
- ابن فارس، أحمد، (ت٣٩٥هـ)، **الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، تح مصطفى الشويمي، بيروت، مؤسسة بدران، ١٩٦٣.
- لالاند، أندريه، **موسوعة لالاند الفلسفية**، تعريب خليل أحمد خليل، ط٢، بيروت / باريس، منشورات عويدات، ٢٠٠١.
- المعتوق، د. أحمد بن محمد، **الألفاظ المشتركة المعاني في اللغة العربية: طبيعتها – أهميتها – مصادرها**، مجلة جامعة أم القرى، مج١٣، ع٢١، رمضان١٤٢١هـ/ ديسمبر٢٠٠٠م، صص٩٠٣–٩٥٤.
- مكرم، عبد العال سالم، **المشترك اللفظيّ في ضوء غريب القرآن الكريم**، الكويت، مطبعة الفيصل، ١٩٩٤.
- المنجد، محمد نور الدين، **الاشتراك اللفظيّ في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق**، بيروت، دار الفكر المعاصر/ دمشق، دار الفكر، ١٩٩٨.
- الهيشريّ، الشاذلي، **الضمير، بنيته ودوره في الجملة**، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب، سلسلة اللسانيات، المجلد١٧، تونس، ٢٠٠٣.
- يوسف، ألفة، **تعدّد المعنى في القرآن**، تونس، دار سحر، ٢٠٠٣.

٢ – الأجنبية:

- Cadiot P.,1999, Les sens de jouer: esquisse d‘une approche par le biais des attaches prépositionnelles, **Recherches en linguistique et psychologie cognitive**, n° 11, Presses Universitaires de Reims.
- P.Cadiot & B.Habert, 1997, aux sources de la polysémie nominale, **langue française**, 113, pp3-11.

- Chibout, K., La polysémie lexicale: observations linguistiques, modélisation informatique, études ergonomique et psycholinguistique(www.a-tala.org)
- Cruse,D.,A.,1996,La signification des noms propres de pays en anglais, in Rémi-Guiraud S. et Rétat P.(éds), **Les mots da la nation**, Lyon, Presses Universitaires de Lyon, 93-102.
- Gayral,F. et Saint-Dizier,P.,1999, Peut-on couper à la polysémie verbale? conférence TALN,1999, Cargèse, 12-17 Juillet 1999.
- Godard,D.et Jayez, J.,1993, Le traitement lexicale de la coercion, **Cahiers de linguistique française**, 14, 123-149.
- Goldberg,A.,1995, **Constructions: a construction grammar approach to argument structure**, Chicago and London, University of Chicago Press.
- Gross G., 1989, désambiguïsation sémantique à laide dun lexique-grammaire, **Semantica**, Paris, Ladl et Univ. Paris 7.
- Jacquet,G.,2003, Polysémie verbale et construction syntaxique: étude sur le verbe jouer, Batz-sur-Mer, 11-14 Juin 2003.
- Jaquet, G.,2005, Polysémie verbale et calcul du sens, Lattice, CNRS.
- Jacquey E.,2002, Ambiguïté lexicale et quantification: une modélisation de la polysémie logique, Hermes.
- Johnsen(Mark),1987, The body in the mind,The University of Chicago Press, Chicago and London.
- Ibrahim(Amr Helmy),1989, Lexiques, Hachette.
- Kaiser(D.),1987, une sémantique qui n‘a pas de sens, in langages, n87, pp. 40.
- Kleiber, G.,1990, Sur la définition sémantique d‘un mot: les sens uniques conduisent-ils à des impasses?, **in** Chaurand J.et Mazière F.(éds.), **La définition,** Paris, Larousse,125-148.
- Kleiber,G.,1994, **Nominales. Essais de sémantique référentielle**, Paris, Armand Colin.
- Kleiber(Georges),1996, Lexique et polysémie: la coercion de type, in revue de la lexicologie, n12-13, 1996-1997, p-p73-104.
- Kleiber(Georges),1999, Problèmes de sémantique: la polysémie en questions, Presses Universitaires du Septentrion.
- Lakoff(Georges),1987, Women, fire and dangerous things, Chicago University press.
- Lakoff(Georges) and Johnsen(Mark),2001, Philosophy in the flesh.
- Langacker,R.,W.,1984,Actives Zones, Proceeding, **in the Annual Meeting of the Berkeley Linguistic Society**, 10,172-188.
- Langacker,R.,W.,1987,Foundations of cognitive grammar, Vol.I. Theoretical Prerequisites, Stanford, Stanford University Press.

- Langacker,R.,W.,1991(a), Foundations of cognitive grammar, Vol.II. Descriptive Application, Stanford, Stanford University Press.
- Langacker,R.,W.,1991(b), Concept, Image and Symbol. The Cognitive Basis of Grammar,Berlin,Mouton de Gruyter.
- Langacker,R.,W.,1998,Grammar and conceptualization, Berlin / New-York, Mouton de Gruyter.
- Lee, David, 2001, cognitive linguistics: an introduction, Oxford University Press.
- Leland, Tracy, 2001, la polysémie lexicale: larticulation entre la signification et la référence. Etude comparative de trois polysèmes en français et en anglais, thèse de doctorat de lUniversité de Paris 8.
- Martin (Robert), 2001, sémantique et automate, Presses Universitaires de France.
- I.Mel'Cuk, A.Clas & A.Polguère,1995, introduction à la lexicologie explicative et combinatoire, Louvain-la-Neuve, Duculot.
- Milner, J.C.,1982, Ordres et raisons de langue, Paris: Seuil.
- Nunberg,G.,1995, Transfers of Meaning, **Journal of Semantics**, 17,109-132.
- Peeters,B.,1993, Commencer et se mettre à: une description axiologico-conceptuelle, **langue française**, 98, 24-47.
- Picoche, J. (1986), structures sémantique du lexique français, Fernand Nathan,.
- Ploux S., Victorri B. (1998), construction despaces sémantiques à laide de dictionnaires de synonymes, TAL, 39, n° 1, pp. 161-182.
- Poitou (Jacques), 2000, Prototypes, saillance et typicalité, terminologies Nouvelles,n° 21, juin2000, p-p.16-26.
- Pollock, Jean-Yves, 1998, (1ère édition:1997), Langage et cognition: Introduction au programme minimaliste de la grammaire générative, Préface de Noam Chomsky, Paris, Presses Universitaires de France, (coll.psychologie et sciences de la pensée: collection dirigée par Olivier Houdé).
- Pustejovsky,J.,1991,The Generative Lexicon, **Computational Linguistics,** vol 17-4.
- Pustejovsky,J.,1993, Type Coercion and Lexical Selection, in Pustejovsky J.(ed), **Semantics and Lexicon**, Lordrecht, Kluwer, 73-94.
- Pustejovsky,J.,1995,The Generative Lexicon, MIT Press.
- Récanati (François), 1997, la polysémie contre le fixisme, langue française, 113.
- Romero-Lopes Marcia C. 2002, Identité et variation du verbe jouer, **Langue française**, Paris, Larousse, 133.

- Saint-Dizier, P.,1998, A Generative Lexicon Perspective for Adjectival Modification, in proc.ACL-Coling 98, Montreal.
- Tabachnick (Moshé),2001, Racines psychomécaniques de la polysémie lexicales: recherches d'une méthode, Actas del XXIII congresso internacional de lingüistica y filalogia Rom?nica, Salmanca (Sanchs Miret éd.), vol. III, secci?n 4: sem?ntica lexica, lexicolog?a y onom?stica. Max Niemeyer Verlag, Tübingen, 2003, pp. 473-478.
- Talmy(Leonard),2000, Toward a cognitive samantics,Cambridge, MA: MIT Press.
- Venant,2002, mémoire de DEA de luniversité Paris 6.
- Verbert,C.,1985, Commencer à lire un livre / commencer un livre, **Linguistics in Belgium**, 6, 192-198.
- Victorri, B. & Fuchs, C.,1996, La polysémie: une construction dynamique du sens, Paris, Hermès.

Some Issues of Polysemy in Arabic
A Semantic Study

Abstract

This study of polysemy derives its insights mainly from new linguistic theories, notably cognitive and prototype semantics, without losing sight of the traditional approach. We try to explore the semantic and lexical facets of this phenomenon, and the diagnostic analyses proposed by researchers to reach a clear view of polysemy. We conclude that semantic and lexical approaches are essentially integrated and interconnected.

This work opens horizons for conducting research on polysemy based on other parts of speech after having reached a plausible approach to verbal polysemy. Besides, we have introduced other approaches dealing with this point of view. We hope that this study will inspire researchers to embark on a thorough study of nominal and prepositional polysemy in Arabic, a field still in need for more attention.

Author:

Dr. Saber Mohmood Hasan Al-Habasha

- Ph. D. in "Polysemy in the Arabic Language An Analytic Linguistic Study", Faculty of Arts, Manouba, Tunisia, 2009.
- Tutor of Arabic, Department of Arabic, Arab Open University, Bahrain.

Publications:

A. Books

1 - Al Iqleed (The key): Approaches to Unique Literature, Dar Al Ithaf linnachr, tuins, 2005.

2 - Composition of the Novel: A Discoursal Study, Dar Sanabil, Tunis, 2006.

3 - Pragmatics from Austin to Goffman (interpretation from French to Arabic), (Original title by Philippe Blanchet: La pragmatique: d'Austin à Gofmann, Bertrand La Coste, Paris, 1995), dar Al Hiwar, Damascus, 2007.

4 - Language Frames, Dar Misr Al Mahroussa, Cairo, 2007.

5 - Patterns of Language and Discourse, Dar Faradis, Manama, 2007.

6 - Coloring Discourse, selected chapters in linguistics, semantics, cognitive sciences, pragmatics and argumentation (interpretation from French and English to Arabic), Mediterranean publishers, Tunis, 2007.

7 - Pragmatics and Argumentation: Entries and Texts, Dar Safahat, Damascus, 2008.

8 - Language and Cognition: A New Vision, Dar Safahat, Damascus, 2008.

9 - Field of Interpretation and Stakes of Reading, Mediterranean Publishers, Tunis, 2008.

10 - On Meaning: Semantic and Cognitive Studies, Al Markaz Al Thaqafi Al Arabi, Beirut, 2008.

11 - Essays in Discourse Analysis, Al mouassassa Al jamiiyya Li dirasat wa nachr wa tawzii, Beirut, 2009.

12 - Sori Issues in Linguistic Thinking, Dar Safahat, Damascus, 2009.

B. Articles

1 - Polysemy in Modern Lignuistic Studies, Faculty of Mostaganem Annals, Algeria, n^{p}7, 2007.

2 - Introduction to Reading Pragmatic Dimensions in Ancient Rhetoric Accounts, The Arab Journal for the Humanities, Kuwait, n^{o}100, 2007.

3 - In Search of a Logic for Meaning (Book review), Idafat, The Arab Journal of Sociology, Beirut, n^{o}2, 2008.

Monograph 303

Some Issues of Polysemy in Arabic
A Semantic Study

Dr. Saber M. Al-Habasha
Department of Arabic Language
Arab Open University
Bahrain Branch